المركز القومى للترجمة

حروب الغذاء

صناعة الأزمة



199

تأليف
والدن بيللو

ترجمة وتقديم
خالد الفيشاوى

يناقش الكتاب نظم الزراعة الرأسمالية الحديثة والسياسات التى فرضتها المؤسسات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية ... والمآسى التى جلبتها هذه النظم وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة الأغذية والزراعة على الفلاحين وعلى شعوب الجنوب، ولم تسفر إلا عن تدهور الزراعة التقليدية وزيادة أعداد الجوعى، وتدمير صحة البشر والإخلال بالتوازن البيئى .

كما يرصد النضال الدءوب دفاعًا عن تطوير الزراعة التقليدية بهدف توفير احتياجات البشر من الغذاء. ويخلص إلى أن الزراعة العضوية المعتمدة على المزارعين والفلاحين هى البديل الاقتصادى المستدام للزراعة الرأسمالية، وهى الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن الغذائى للبشر.

حروب الغذاء

صناعة الأزمة

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1996
- حروب الغذاء: صناعة الأزمة
- والدن بيللو
- خالد الفيشاوى
- الطبعة الأولى 2012

هذه ترجمة كتاب:
The Food Wars
By: Walden Bello

First published by Verso 2009

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

حروب الغذاء

صناعة الأزمة

تأليف : والدن بيللو

ترجمة : خالد الفيشاوى

2012

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

بيللو؛ والدن.
حروب الغذاء: صناعة الأزمة/ تأليف: والدن بيللو؛ ترجمة: خالد الفيشاوى.
ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٢
٢٠٨ ص؛ ٢٤ سم
١- الزراعة.
٢- الجوع.
(أ) الفيشاوى، خالد (مترجم).
(ب) العنوان ٦٣٠

رقم الإيداع ٢٠٢١٩ / ٢٠١١
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 704 - 847 - 7
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية

عندما ألقت عالمة الاجتماع الهندية الشهيرة "فاندانا شيفا" محاضرة فى القاهرة عام ٢٠٠٤م، عن عجز الزراعة الحديثة، وخطرها المدمر على صحة الإنسان والبيئة، سخر منها خبراء الغذاء، واتهموها بالترويج لأساليب زراعية قديمة بالية، وأنها تدعو لأفكار رجعية تحت دعاوى ورايات تقدمية، وصفق الحاضرون بحماس عندما رد عليها أحد المشاركين قائلاً: أن نقتات بغذاء مسموم أفضل من أن نموت جوعاً...

لم تمر سنوات، حتى كان العالم يضج بالشكوى من ارتفاع أسعار الغذاء، وتزايد أعداد الجوعى ليتجاوزوا مليار إنسان، وتضاعف أعداد المرضى بالسرطانات نتيجة للغذاء المسمم، وانتشار المخاوف من المنتجات الزراعية المستنبتة من البذور المهجنة وراثيا، وأضرار الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الكيماوية على صحة البشر وعلى التوازن البيئى.

لذلك، فإن هذا الكتاب لو صدر قبل خمس سنوات فقط، لما حظى بكل هذا الاهتمام والاحتفاء اللذين قوبل بهما... فقبل انفجار أزمة الغذاء، وتفاقمها منذ عام ٢٠٠٦م، كان من الصعب على الرأى العام أن يتقبل اتهام الزراعة الرأسمالية الحديثة بالعبث، أو الحديث عن تطوير الأساليب التقليدية فى الزراعة باعتبارها الأقدر والأكفأ، أو القول بأن الزراعة على مساحات صغيرة من الأرض أعلى إنتاجية من المزارع الرأسمالية الضخمة، أو أن البذور المهجنة وراثيا والإفراط فى استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية ضار بالإنسان والبيئة، ويدمر كنوز البذور وسلالات النباتات التى تطورت عبر قرون على أيدى الفلاحين وبجهدهم الدءوب المتناغم مع الطبيعة.

جاءت أزمة الغذاء ليستفيق الرأى العام من الادعاءات الكاذبة للشركات الزراعية الرأسمالية الكبرى بقدرة الزراعة الحديثة على توفير الغذاء لكل البشر، والقضاء التام على شبح المجاعات، وسوء التغذية، وارتفاع أسعار الغذاء.

يؤكد "والدن بيللو" فى كتابه، كما تؤكد تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة لها، أن العالم لا يعانى من ندرة الغذاء، وأن الأزمة الراهنة، هى أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، فالعالم ينتج ما يكفى لإطعام ثمانية بلايين إنسان طبقا لإحصاءات "والدن بيللو" وعشرة بلايين إنسان وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، إلا أن الأسعار المرتفعة للغذاء، نتيجة لتحكم الاحتكارات العالمية الكبرى فى إنتاج الغذاء وتسويقه، تحرم بليونا من البشر أو أكثر من إمكانية الحصول عليه، فتكاليف إنتاج الغذاء فى نمط الإنتاج الزراعى الحديث باهظة، وأسعاره تتجاوز طاقة الفقراء. ويبلغ الأمر ذروة العبث عندما يتكلف نقل المحاصيل الزراعية من مراكز الإنتاج (المزارع) حتى يصل للمستهلك ما يعادل عشرة أمثال الطاقة التى يحصل عليها البشر من استهلاك هذا الغذاء نفسه.

وعلى الرغم من أن "قمة الغذاء" التى عقدت فى روما فى يونيو ٢٠٠٢م وعدت بخفض أعداد الجوعى فى العالم من ٨٠٠ مليون آنذاك إلى ٤٠٠ مليون بحلول عام ٢٠١٥م، فإن الجوعى يتزايدون بشكل مستمر، وتجاوزوا المليار جائع، وهو ما يؤكد حقيقة فشل النظام الزراعى والغذائى الراهن الذى تفرضه الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات، وتروج له المؤسسات الدولية ممثلة فى منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

يناقش "والدن بيللو" فى كتابه جذور الخلل فى نظم الزراعة الحديثة، والمآسى التى جلبتها على نظم الزراعة التقليدية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما يرصد نضال الفلاحين المثابر دفاعا عن تطوير أساليب الزراعة المتوارثة من أجل توفير احتياجات البشر والحيوانات من الغذاء.

"والدن بيللو"، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الفلبين، ومؤسس معهد نظرة على الجنوب، ومنسق موقعه على شبكة الإنترنت Focusweb.org، وإحدى القيادات البارزة فى منظمات الحركات العالمية لمناهضة العولمة، وعضو اللجنة الدولية للمنتدى الاجتماعى العالمى، المعروف بمنتدى "بورتو أليجرى"، له العديد من الكتب والدراسات والتحليلات السياسية حول تطور الحركات العالمية والإقليمية المناهضة للعولمة، وعن أزمات النظام الرأسمالى، وخاصة أزمة الغذاء والأزمة المالية، وسياسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومتابعات الحروب الدائرة فى أفغانستان والعراق، وينشر مقالاته بشكل مستمر على موقعه Focusweb وعلى موقع Znet. org.

زار القاهرة عام ٢٠٠٥م، بدعوة من المنظمة المصرية لمناهضة العولمة، وألقى محاضرة عن منظمة التجارة العالمية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حضرها شباب المثقفين، وغاب عنها أساتذة الاقتصاد والاجتماع ومشاهير المجتمع السياسى والثقافى، فرغم شهرته العالمية الواسعة وكتاباته الغزيرة، فإنه لا يزال مجهولا إلا لأعداد محدودة من المثقفين العرب، كغيره من كبار الكتاب وقيادات الحركات الاجتماعية والمنظمات الكبرى فى الحركة العالمية المناهضة للعولمة.

وفى النهاية، أود أن أهدى هذه الترجمة المتواضعة لهذا الكتاب المهم لأساتذتى وأصدقائى بشير صقر، وشاهنده مقلد، وسيد مقلد، ولروح أحمد الشاذلى ومحمد قزامل، الذين أعانونى على الاقتراب قدر استطاعتى من قضايا الفلاحين، بعد أن فر أجدادى من شقاء الريف إلى بؤس المدينة.

المترجم

القاهرة أكتوبر ٢٠١٠م

شكر

لم يكن من الممكن إصدار هذا الكتاب لولا معاونة عدد من الزملاء والأصدقاء، سواء بالأفكار أو بإثارة القضايا والمناقشات.

وقبل كل هؤلاء، أنا مدين لمارا بافيرا، الذى يعمل معى كمساعد باحث بأنه كان مسئولاً بشكل كبير عن الفصل السادس من هذا الكتاب "الوقود الزراعى والأمن الغذائى ".

ولولا قيام "نيكول كوراتو" ببعض واجباتى التدريسية فى جامعة الفلبين، ونهوض "سابرينا جاساد" بعدد من مسئولياتى التنظيمية فى "تحالف التحرر من الديون" ما كان من الممكن الانتهاء من الكتاب.

أما "جوى تشافيز مالالوان"، منسق البرنامج الفلبينى الخاص بنظرة على جنوب العالم Focus on Global South، فكان عظيم الفائدة، مفرطًا فى تعاونه ومساعداته، خلال المراحل المختلفة من صياغة الأفكار والتأليف والكتابة، كما أشكر رفاقى فى برنامج نظرة على جنوب العالم وفى تحالف التحرر من الديون على تحملهم لى وتسامحهم معى فى مراحل كثيرة قد أكون قد خرجت فيها عن السلوك الرفاقى فى أثناء الإعداد للكتاب وتأليفه.

إصدار هذا الكتاب، سبيلى لتقديم الشكر لكل من ساعدونى فى العمل فى قضايا الزراعة والغذاء على مدار العقود الثلاثة الماضية، ومنهم "فرانسيس مورلابى"، و"بيتر روسيت"، و"إيريك هولت جايمنز"، و"أنورادا ميتال" و"ريك رايس"، و"جون بوراس"، و"جين فرانكو"، و"مارى أن مارناهاته"، و"ماريا دى جوزمان" و"كانجابات كوريسبورن"،

و"جينج جوتيريز"، و"جو كولينز"، و"مارلين بورتشارت"، و"كارثا كاتيجباك"، و"مارى بيث برانجون"، و"فيليب مكميتشيل"، و"هاريت فريدمان"، و"راجى بيتل"، و"جول روكامورا"، و"ديفيد أوكنور"، و"إيلين كوا"، و"ماركو جاريدو"، و"آنيتى ديسمارايس"، و"نيتى وايب"، و"هنرى ساراجى"، و"رافانيل أليجريا"، و"إيزابيل دلفورج"، و"روبين برود"، و"تشانيدا بامفورد"، و"شالالى جوتال"، و"ديفيد كينلى"، و"إندرا لوبيس"، و"جون كافاناغ"، و"فاندانا شيفا"، و"لاورا كارلسون"، و"تيدى جولد سميث".

بدأت فكرة هذا الكتاب، حينما دعانى "روان كيرى" لكتابة مقال عن أزمة الغذاء العالمية لمجلة "ذا نيشن" The Nation. بعدها قدمنى "سباستيان بودجين" لدار نشر "فيرسو" verso، ودعانى "طارق على " لكتابة كتاب عن الأزمة العالمية للغذاء ... وساعدنى "جاك ستيفنس" و"مارك مارتين" فى إكمال مشروع هذا الكتاب.

وكالمعتاد، قدم لى كل من "إيد رودريجوز" و"ديك نج" أفضل النصائح والإرشادات، واشتركا معى بإخلاص فى إزاحة العوائق الفكرية الكثيرة التى قابلتنى.

وبالطبع، مع كل امتنانى لهؤلاء الأصدقاء والرفاق جميعا، يجب أن أؤكد أننى وحدى المسئول عن أية أخطاء فى الكتاب سواء كانت أخطاء فى المعلومات أو فى التحليل.

والدن بيللو

مدينة كويزون

٢٨ فبراير ٢٠٠٩ م

مقدمة المؤلف

ارتفعت فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ م أسعار السلع الأساسية بحيث لم يعد بمقدور عدد كبير من الناس الحصول عليها، وأحست المنظمات العالمية بالعجز، وحذر برنامج الغذاء العالمى من أن أرصدته التى تتناقص يوما، قد لا تستطيع أن تتعامل مع هذه الحالة الطارئة.

أدى الارتفاع الضخم فى أسعار الأرز والقمح والزيوت النباتية، إلى رفع فواتير استيراد الغذاء فى البلدان الأقل نموا بنسبة ٣٧٪ فى عام واحد، من ١٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ م إلى ٢٤.٦مليونا عام ٢٠٠٨م، وذلك بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٠٦م. وبنهاية عام ٢٠٠٨م، أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن " أسعار سلسلة الأغذية المستوردة فى البلدان الأقل نموا زادت ثلاثة أضعاف عما كانت عليه عام ٢٠٠٠م، ليس بسبب الزيادة فى حجم الأغذية المستوردة، ولكن نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء".[١] أضافت هذه التطورات العنيفة ٧٥ مليونا من البشر إلى طوابير الجوعى، ورفعت أعداد من يعيشون فى فقر مدقع إلى ١٢٥ مليونا.[٢]

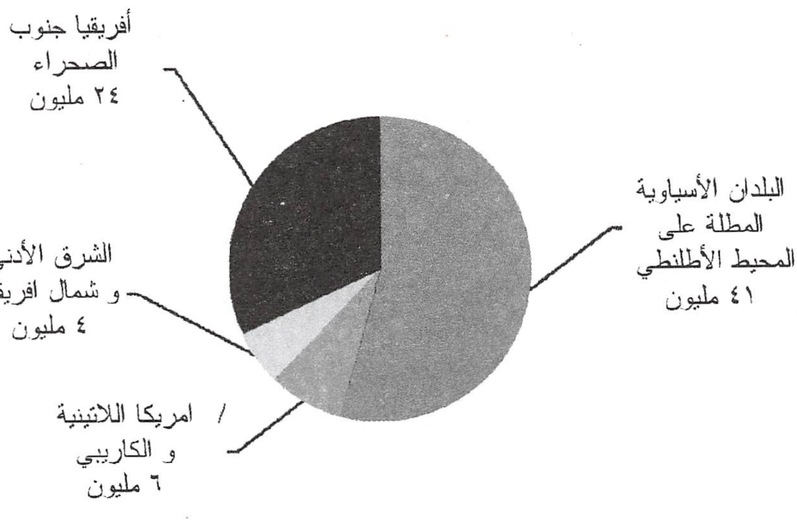
أدى هذا الارتفاع المفاجئ فى الطلب العالمى إلى لجوء دول، مثل: الصين، والأرجنتين لفرض ضرائب، وتحديد حصص معينة على صادراتها من الأرز، والقمح لتفادى خطر النقص فى أسواقها المحلية، كما منع تصدير الأرز فى كولومبيا، ومصر، والهند، وإندونيسيا وفيتنام. وفى الأزمة، انهار تضامن جنوب - جنوب، ضحية لهذا الخطر الإضافى، وأصبح نقص الطعام حقيقة عالمية.

الأزمة الكوكبية والاحتجاجات العالمية

وأينما كان المجتمع المدنى هشا، أثارت أزمة الغذاء الاضطرابات والقلاقل، وشهدت حوالى ثلاثين بلدا احتجاجات شعبية عنيفة فى عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م، من بينهم بنجلاديش، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكورت ديفوار، ومصر، وغينيا، والهند، وإندونيسيا، وموريتانيا، والمكسيك، والمغرب، وموزمبيق، والسنغال، والصومال، وأوزباكستان، واليمن، وخرج آلاف الناس فى كل قارات العالم احتجاجا على الارتفاع المنفلت فى أسعار السلع الأساسية المستوردة، ومات الكثير من المشاركين فى مظاهرات الغضب الشعبى.

الآثار الإقليمية لارتفاع أسعار الغذاء

(الأعداد التى أضيفت إلى ناقصى التغذية فى عام ٢٠٠٧ فقط)

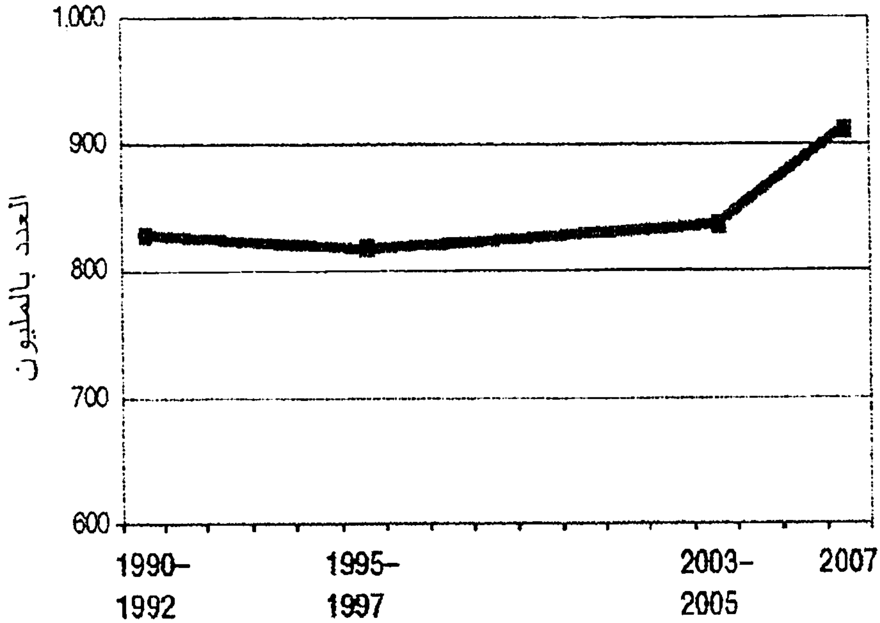


شهدت السنغال نموذجا متميزا لهذه الاحتجاجات، حيث كانت الدولة تستورد ٨٠٪ من احتياجات البلاد من الأرز، وبالتالى تضررت بشدة من ارتفاع الأسعار العالمى، وأصبحت أكثر تعرضا لعدم الاستقرار. ونتيجة للانتقادات والاحتجاجات المحلية، أعلن الرئيس السنغالى "عبد الله واد" فى إبريل ٢٠٠٨م، خطة لمضاعفة إنتاج الأرز خمس مرات، لكن ذلك لم ينجح فى تهدئة الاحتجاجات والاضطرابات المتنامية. وبعد أسبوع واحد، انطلق آلاف السنغاليين يتظاهرون فى الشوارع.(٣) ولم يكن أمام الحكومة سوى الالتزام بتوفير الأرز، السلعة الوحيدة التى كانت قادرة يوما على إنتاجها بكميات كافية لسد احتياجات البلاد.

فى هاييتى، حدثت تطورات أكثر حدة، فهى دولة فقيرة، يعيش ٨٠٪ من سكانها على أقل من دولارين يوميا للفرد. وفى الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨م، تضاعفت أسعار الأرز، وبالتالى، كانت النتائج المادية لنقص الأرز أكثر توسعا وأشد توترا. وطبقا لإحدى الروايات... ابتكر الهايتيون عبارة "Clorox hunger" "جوع الكلوروكس" لوصف مدى ما يشعر به الناس من عذاب مفرط، وكأن بطونهم التهمتها إفرازاتها الحمضية لخوائها التام من الطعام،(٤) وانتشرت الاضطرابات فى كل أرجاء البلاد، ولم تنته إلا بإقالة رئيس الوزراء بقرار من مجلس الشيوخ.

وفى ذروة احتدام الأزمة واشتعال غضب الهايتيين، تذكر المراقبون التمردات التى شهدتها فنزويلا ضد صندوق النقد الدولى قبل ذلك بعقدين تقريبا، وأسفرت عن إعادة صياغة سياسات البلاد على نحو جديد ومغاير لسياسات صندوق النقد الدولى.

عدد من يعانون من نقص التغذية فى بلدان العالم النامى



العاصفة الشاملة

زعمت الصحافة العالمية والكثير من الأكاديميين انتهاء عصر الطعام الرخيص، وأرجعوا الأزمة لأسباب مختلفة، منها: فشل البلدان الأشد فقرا فى تحسين القطاعات الزراعية فيها، واستنزاف المخزون العالمى من الغذاء نتيجة لتزايد إنفاق الطبقات الوسطى فى الصين والهند، والمضاربة على السلع المستقبلية، وتحويل الأرض إلى مناطق حضرية، والتغيرات المناخية، والانتقال من إنتاج الذرة وقصب السكر من أجل التغذية إلى إنتاج الوقود الزراعى.

وزعم تقرير الأمم المتحدة عن "حالة الاقتصاد العالمى والتوقعات المستقبلية" أن نقص الغذاء نتيجة "عاصفة شاملة" أو نتيجة لتزامن العديد من التطورات المختلفة ذات الطبيعة الانفجارية، كانت المضاربات المالية التى جعلت الأزمة المالية العالمية بداية من صيف عام ٢٠٠٧م أحد تجلياتها، حيث ترى الأمم المتحدة أن مضاربات أصحاب الأموال على السلع وعلى أسواق السلع المستقبلية أثرت بشكل كبير على أسعار الغذاء.

فى الواقع، أثرت المضاربات على أسعار السلع، فيقوم المضاربون بشراء السلع وتخزينها، لرفع أسعارها؛ فيؤدى ذلك إلى خفض المعروض من السلع بشكل مؤقت، وبالطبع يؤثر على الأسعار بشكل مباشر، أما بالنسبة لتأثير المضاربات على أسواق السلع المستقبلية (بمعنى أن المضاربين فى هذه الحالة لا يتاجرون فى سلع موجودة بالفعل)، فإن اتجاهات الأسعار يكون من الصعب جدا تحديدها. هذا فضلا عن أن التجارة فى السلع المستقبلية تراهن على شراء السلع أو بيعها التى ترتفع أسعارها بشكل مستمر. لذلك، فليس من الواضح ما إذا كانت هذه التجارة ستزيد من أسعار السلع أكثر مما هى عليه.

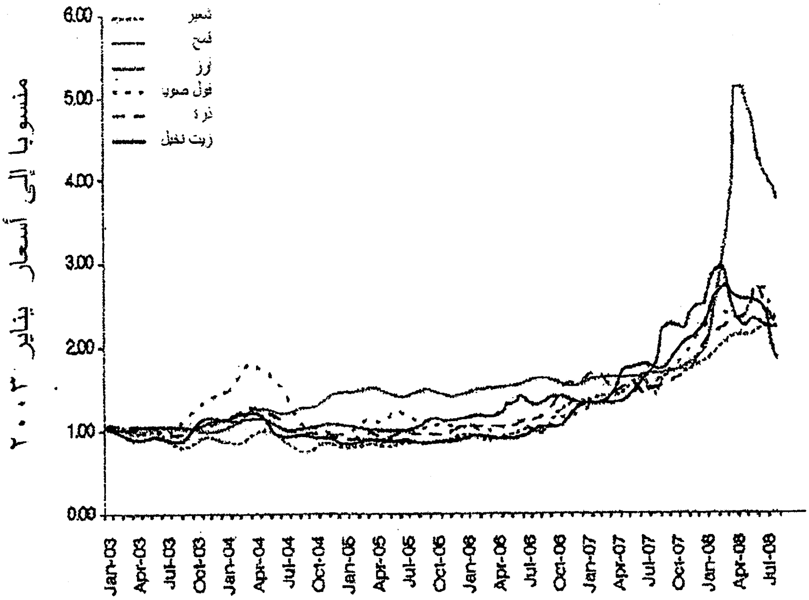
علاوة على ذلك، من المؤكد أن حالة السيولة العالمية والألاعيب المالية المتزايدة تدفع للمضاربة بشكل أكبر فى أسواق السلع. وأيضًا، وعلى العكس من ذلك، ساهمت الأزمة المالية فى تراجع أسعار السلع منذ منتصف عام ٢٠٠٨م. وانسحاب المستثمرين الماليين من أسواق السلع، وبالإضافة لذلك، رفعت الولايات المتحدة من قيمة الدولار كجزء من عمليات الحد من نفوذ المؤسسات المالية وتأثيرها فى الاقتصاديات الكبرى.(٥)

أخرون مثل "بيتر وال" عضو المنظمة الألمانية للدفاع عن الاقتصاد العالمى والبيئة والتنمية، كانوا أقل ثقة وأكثر تشككا، وأزعم أن المضاربة على السلع الزراعية المستقبلية كانت العامل الأساسى فى الارتفاع الاستثنائى فى أسعار السلع الغذائية عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م. وتؤكد هذه التحليلات أن الانهيار بدأ حينما زادت قيمة العقارات للضعف عام ٢٠٠٧م، والتجارة فى سندات الرهن العقارى، وتحولت

الصناديق المالية ووكالات المضاربات للتجارة فى السلع المستقبلية، وتسببت فى إحداث زيادة حادة فى التجارة والعقود تزامنت مع نقص أو عدم وجود زيادة فى إنتاج السلع الزراعية. هذه الدخول فى المضاربة على السلع المستقبلية بحثا عن أرباح سريعة، أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء قدَّرتها منظمة الأغذية والزراعة بنسبة ٧١٪ خلال ١٥ شهراً فقط من نهاية عام ٢٠٠٦مْ إلى مارس ٢٠٠٨م، ثم انخفض بعد يوليو ٢٠٠٨م.[٦]

وسنناقش فى الفصل السادس من هذا الكتاب، المضاربة والتوجه لإنتاج الوقود الحيوى من المنتجات الزراعية، باعتبارهما عاملين من بين عوامل أخرى أدت إلى هذه "العاصفة الشاملة" التى حدثت فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨م، ولا يزال هذا الإعصار الاقتصادى يعزز بشكل واسع تطورات بعيدة المدى. فى السنوات السابقة مباشرة لارتفاع الأسعار الحاد الذى حدث عام ٢٠٠٨م، زاد الطلب على الحبوب – الأرز، والقمح، والشعير، والذرة، وفول الصويا – بشكل غير مسبوق، وتراجعت مخزونات القمح إلى ٤٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩م، وانخفضت نسب التخزين إلى الاستهلاك لتصل إلى أقل معدلات لها لكل الحبوب، واستمر الانخفاض سنوات متعددة بالنسبة للشعير والزيوت النباتية.[٧] وتؤكد الأمم المتحدة أن هذا العجز الفاجع فى المخزون كان نتيجة لانحطاط القطاعات الزراعية فى البلدان النامية وبسبب "ضعف الاستثمارات ومعايير الدعم الزراعى" وما ينجم عن ذلك من "تدهور إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية، وعدم التوسع فى زراعة المزيد من الأرض" [٨]، وعلى ذلك يتضح أن الأمر يتجاوز العوامل القصيرة المدى والمحدودة التأثير، مثل: المضاربة وإنتاج الوقود الحيوى. وتشير "الفاو" (منظمة الأغذية والزراعة) فى تقرير لها إلى أن "حتى قبل الارتفاع الراهن فى أسعار الغذاء، ظهرت بالفعل بعض الاتجاهات البعيدة المدى والمثيرة للقلق تتعلق بتزايد معدلات الجوع"، حيث يعانى ٨٤٨ مليون إنسان من الجوع المستمر فى الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥م بزيادة قدرها ٦ ملايين عن الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢م، حيث كانت أعداد الجوعى آنذاك ٨٤٢ مليونا.[٩]

تطور أسعار السلع الغذائية فى الفترة من يناير ٢٠٠٣ إلى يوليو ٢٠٠٨م



انطـلاقًا مـن أن هناك قوة مركزية وراء أزمة ارتفـاع أسعـار الغذاء فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨م، تتمثل فى إعادة التكيف الضخم للسياسات الزراعية، المعروفة باسم "التكيف الهيكلى"... انطلاقا من ذلك، يلقى الكتاب نظرة فاحصة لهذا البرنامج، الذى فـرضـه البنك الدولى وصندوق النقـد الدولى على أكـثـر من ٩٠ بلدًا نامـيًـا واقـتـصـاديات انتقـاليـة، طوال أكثر من ٢٠ عـامًا، وبداية من أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

أيًا كان التأثير السلبى لكل عامل من هذه العوامل، لم تنحصر النتائج المؤلمة لهذه العوامل حينما تراجعت الأسعار ببطئ فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨م. فطبقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، كانت هناك ٣٦ بلدًا فى أكتوبر ٢٠٠٨م، لا تزال تعيش فى أزمة غذاء حرجة.

نتيجة للنقص الفادح فى الاحتياجات الغذائية، والافتقار العام للأصول والعجز عن عدم توفير الغذاء للسكان الذين أُجبروا على ترك مساكنهم والانتقال لأماكن جديدة، وما يحتاجونه من مساعدات غذائية عاجلة. نتيجة لذلك لم تشهد معظم هذه البلاد تحسنا فى أوضاعها، بل ازدادت الأوضاع تدهورا فى بعض منها بسبب استمرار الأسعار فى الارتفاع، على الرغم من أن التغير فى سعر الدولار أدى إلى قدر من الانخفاض النسبى فى أسعار السلع.(١٠)

وهكذا أصبح الارتفاع فى أسعار الغذاء، حقيقة واقعة لفقراء العالم.

نقد التبريرات التقليدية

قد تكون أكثر الآراء التقليدية انتشارًا عن أزمة الغذاء العالمى، وأسبابها، وديناميكياتها، وسبل حلها، تلك التى طرحها "بول كوليير" الاقتصادى بجامعة "أكسفورد" فى مقاله المنشور فى مجلة "الفورين أفيرز" الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٨م. و"كوليير" هو مؤلف كتاب "the Bottom Billion" البليون الأكثر فقراً – المثير للجدل، ويؤكد أن المشكلات الناجمة عن الطلب المتزايد على الغذاء فى آسيا، هى نتيجة للازدهار الاقتصادى الآسيوى. ويرى أن التعثر وضعف المخزون يرجع لثلاثة أسباب: عجز الحكومات عن تحسين الزراعة التجارية، خاصة فى إفريقيا، والحظر المفروض من جانب الاتحاد الأوروبى على المنتجات المعدلة وراثيًا، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لثلث إنتاجها من الحبوب لإنتاج الإيثانول.

لكن المشكلة ليست على النحو الذى يطرحه "كولبير"، ففى سنوات الثمانينيات والتسعينيات، كان من المعروف على نطاق واسع أن العالم لديه من الغذاء ما يكفى لإطعام سبعة أو ثمانية ملايين من البشر، وأن الجوع وسوء التغذية هما نتيجة لعدم المساواة فى الدخول، وعدم العدالة فى التمكن من الحصول على الغذاء. ولكن مع تحولات الألفية، أصبحت المشكلة الأساسية هى القيود المفروضة على الإنتاج وعلى المعروض من الغذاء. لا شك أن استخدام الذرة فى إنتاج الوقود الزراعى كان أحد أسباب الأزمة، لكنَّ العاملين الآخرين اللذين حددهما " كولبير " – وهما: الحظر الأوروبى على المزروعات المعدلة وراثيا، وفرض قيود على تنمية الزراعة التجارية – فهما موضع شك.

ادعاء "كولبير" أن الحظر الأوروبى على المنتجات الزراعية المعدلة وراثيا – رغم أن هذا المنع كان عارضا ويتم التغاضى عنه الآن – كان القيد الأساسى المفروض على الإنتاج الزراعى، ليس إلا ادعاء كاذبًا. فالحقيقة أن المشكلة الرئيسية للإنتاج الزراعى الأوروبى تتمثل فى فائض الإنتاج والإغراء الناجمين عن الدعم الكبير الذى تقدمه الحكومات الأوروبية للمزارعين، ورغم ذلك فإنه يتأسى لأثر هذا الحظر على المزارعين الأفارقة، بدعوى أنه حرمهم من الزراعة المعدلة وراثيا خوفا من حظر أوروبى شامل على مزروعاتهم، ويؤكد "كولبير" أن "ثورة خضراء جديدة" تقوم على الهندسة الوراثية، تشكل ضرورة ملحة لإفريقيا، التى تعانى من انخفاض الإنتاجية، بسبب عدم دخول القارة فى هذه الثورة الخضراء فى بداياتها فى سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

إيعاز "كولبير" كل مشكلات الزراعة فى إفريقيا لعدم الدخول فى إنتاج المزروعات المهندسة وراثيا، وعدم التفاته لغيرها من المشكلات، أقل ما يمكن أن يقال أن هذا الإيعاز مفرط فى المبالغة، كما أن إغفاله للمشاكل الناجمة عن المنتجات الزراعية المهندسة وراثيا، إغفال متعمد ومتواطئ؛ فهو يشير إلى أن أى نقد يوجه للتكنولوجيا الجينية الجديدة، لا يقوم على أى أساس علمى، ويعجز عن إدراك الآثار السلبية البيئية

والاجتماعية المعروفة جيداً ، فالمخاوف من الزراعة القائمة على تكنولوجيا الهندسة الوراثية، مخاوف تجريبية تقوم على أسس واقعية، وحتى المدافعين عن هذه التكنولوجيا واستخدامها فى الزراعة غير قادرين على الحد من مخاوف الآثار غير المتوقعة للأغذية المعدلة وراثيًا على البشر. فهذه الأطعمة الجديدة لم يعرفها ولم يجربها البشر فى استهلاكهم إلا مؤخرا ، ولم يستخدموها لدهور طويلة حتى يتأكدوا من صلاحيتها ، ولم تخضع لاختبارات دقيقة مطابقة للقواعد الوقائية المعترف بها عالميًا ، ويعجز من يصنعونها عن إثبات أن البشر لن يتأثروا سلبيًا من الأغذية المعدلة وراثيًا ، ولن يكونوا عرضة لأوبئة فتاكة، كما هو الحال فى نوع من الذرة المعدلة وراثيًا المسمى (بى تى – BT corn)، الذى أدى تعديله الجينى لمقاومة بكتيريا التربة المعروفة باسم BT - Bacillus Thuringiensis لكنه بالإضافة لقتل هذه البكتيريا ، قتل أيضا يرقات الفراشات، علاوة على ذلك، فإنهم لم يتخذوا أية خطوات للحد من التهديدات الواقعية للتنوع البيئى الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الهندسة الوراثية فى الزراعة.

الآثار البعيدة المدى للمحاصيل المهجنة وراثيا على التنوع البيئى، تزيد المخاوف القائمة بالفعل فى ظل الثورة الخضراء، من هيمنة منتج زراعى وحيد واختفاء بقية الأصناف من المنتج نفسه (كما هو الحال مع أصناف الأرز فى آسيا، حيث كان يوجد أكثر من ١٤٠ ألف صنف من الأرز، تختفى تدريجيا لصالح الأرز المهجن وراثيا فى المعامل الأمريكية – المترجم). ليس فقط الخوف من تراجع التنوع عبر الاختفاء الفعلى للأصناف المختلفة، ولكن أيضًا بسبب طبيعة حياتها ، فالمحاصيل العابرة للجينات (المهجنة وراثيا) مصدر محتمل للتلوث، والهيمنة على غيرها من السلالات التى تنتمى للأصناف نفسها . فى هذا الإطار، قد يكون التخوف محدوداً فيما يتعلق بتلويث محصول مهجن وراثيا لمحصول تجارى آخر، لكن القلق والخوف الأكبر من إمكانية تلويث محصول مهجن وراثيا لأجيال من السلالات المتنوعة والمميزة والأصيلة والأكثر صلاحية للتربة، وقد يصل الحظر حد القضاء التام على هذه السلالات، كما حدث فى المكسيك، حيث اكتشف مؤخرًا التلوث الجينى للذرة المكسيكية الأصل والمنشأ، نتيجة زراعة الذرة المهجنة وراثيًا.[١١]

فى الحقيقة، إن دفاع "كولبير" عن الهندسة الوراثية يتجاوز رأى أكثر الخبراء تشددا فى هذا الشأن، حيث أعلن "الاتحاد الدولى للمعرفة الزراعية، والعلوم، والتكنولوجيا من أجل التنمية"، الذى ترعاه وتموله جهات عديدة منها: وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولى - أعلن مؤخرا عن رفضه الموافقة على المحاصيل المهجنة وراثيا، وأكد على ضرورة التريث، وأخذ الشكوك المتعلقة بآثارها البيئية والصحية بعين الاعتبار.[١٢]

ارتبط ترويج " كولبير " للثورة الإفريقية الخضراء اعتماد الهندسة الوراثية، بقناعته الثالثة بأن تخلف الزراعة التجارية فى إفريقيا هو المسئول عن العجز عن توفير احتياجات القارة.

ويقول "كولبير": "طوال السنوات الأربعين الماضية، عملت الحكومات الإفريقية على تردى الزراعة التجارية وتراجعها".[١٣] بالنسبة لكولبير، يكمن حل النقص فى الغذاء فى إفريقيا، فى مزارع الزراعة التجارية التى تستخدم البذور المعدلة وراثيا. وطبقا لكولبير، فإن الزراعة الريفية ليست فقط غير نموذجية، لكنها جزء من مشكلة الزراعة، فالمزارعون غير مجددين ولا يعرفون شيئا عن العمليات التجارية وليسوا راغبين فى المغامرة، ولا يهمهم إلا تأمين الغذاء لأنفسهم. وأكثر الناس قدرة على لعب دور فى العمليات التجارية المبتكرة - فى رأيه - هم أولئك المشاركون فى عمليات الزراعة التجارية، ويؤكد كولبير قائلا: يقاوم المزارعون أساليب الإنتاج الزراعى الحديث، وتقف طرقهم وأساليبهم الإنتاجية عائقا أمام الإنتاج الزراعى الحديث، المفيد والنافع بشكل كبير. ففى الزراعة الحديثة، تتطور التكنولوجيا بسرعة، والاستثمارات ضخمة، وتوفير الوسائل والتجهيزات التى تشكل البنية الأساسية للنقل من خلال القطاع الخاص ضرورية لمواجهة النقص فى الوسائل العامة، وتتغير سلاسل شركات التجارة فى الغذاء بشكل سريع، وتحل محلها سلاسل شركات أفضل منها للتسويق المتكامل، والتقدم فى مستوى المعايير الدقيقة لمعرفة مصدر المنتج.[١٤]

علـى أقـل تقدير، فإن "كولبير" يفاضـل بين الزراعة المعتمدة على المزارع الفرد، أو على المزرعة الصغيرة، وبين الزراعة الصناعية باعتبارها الحل لتوفير الاحتياجات الغذائية للعالم. رغم ذلك فإن تفضيله للنموذج البرازيلي للزراعة الصناعية المجهدة للبيئة، ليس هو النموذج الذى يثير الحماس والتفضيل عن أى نموذج آخر. الأهم من ذلك، أن المشروعات الزراعية البرازيلية جزء من نسق أوسع للزراعة الصناعية الكوكبية التى تتولاها الشركات الزراعية الكبرى، والشركات التجارية الاحتكارية، والنقل بعيد المدى للغذاء، وسلاسل السوبر ماركت التى تزود أثرياء العالم والشرائح العليا من الطبقات الوسطى بالطعام. ابتدع هذا النظام الإنتاجى المتعولم سلالات خطيرة على البيئة، وهمش أعدادا واسعة من الناس من الأسواق، وساهم فى جلب المزيد من الفقر، والمزيد من التباينات فى الدخول، سواء داخل البلد الواحد، وفيما بين البلاد وبعضها بعضًا. وعلى النطاق الكوكبى. أما النموذج البرازيلى فهو جزء من المشكلة، والخلل الأساسى فى هذا النموذج أشار له "كولبير" مرة واحدة حينما قال: "البعض ينتقدون النموذج البرازيلى لأنه يزيح الناس وينقلهم من أماكن نشأتهم، ويدمر الغابات المطرية الاستوائية، وقضى بشكل عشوائى على مناطق وثروات مربحة".(١٥)

لكن المذهل فى تقرير "كولبير"، هو عدم وجود أية إشارة للسياسات المفروضة من الخارج التى أضعفت بشكل خطير الإمكانات والقدرات الزراعية فى غالبية البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية.

ويرى أن جزءًا من المشكلة فى إفريقيا يكمن فى تفكيك مراكز الأبحاث الممولة من الميزانية العامة، كأحد "أوجه القصور البالغة الاتساع للقطاع العام"، لكنه لا يشير على الإطلاق إلى أن هذا التدمير كان نتيجة لسياسات التكيف الهيكلى المفروضة من جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، التى تحرم الزراعة من دعم الدولة. فى أكتوبر ٢٠٠٨م، صدر تقرير لفريق مستقل، رغم تشكيله بمعرفة البنك الدولى، فإنه أكد بصراحة على ما كان يرفضه الآخرون ويدينونه طوال العقدين السابقين، حيث يذكر التقرير أن سياسات البنك الدولى فى الثمانينيات والتسعينيات التى دفعت الحكومات

الإفريقية، لتقليص أو إلغاء كل أشكال الدعم على مستلزمات الإنتاج، وعدم السيطرة على الأسعار، وخصخصة الممتلكات العامة، قد تكون أدت إلى تحسين النظام المالى لكنها لم تقدم الكثير للإنتاج الزراعى... ويقول التقرير: كان من المتوقع أن يؤدى ارتفاع أسعار المحاصيل إلى منح المزارعين دافع لزيادة النمو، وأن المنافسة بين تجار القطاع الخاص ستخفض تكاليف البذور ولوازم الإنتاج، لكن القوى المتحكمة فى السوق حالت دون تحقيق ذلك.[١٦]

سار النموذج البرازيلى جنبا إلى جنب مع التكيف الهيكلى، وكان كلاهما عنصرين أساسيين للتحول الرأسمالى للزراعة الذى استهدف من خلال تحرير التجارة، توحيد النظم الغذائية المحلية ودمجها وتكاملها فى نظام كوكبى يتميز بتقسيم العمل، بزعم أن ذلك سوف يؤدى إلى فاعلية أكبر وازدهار اقتصادى فى كل النواحى. هذا، بينما عجز "كوليير" وغيره من المراقبين المتشددين عن رؤية أن سياسات التكيف الهيكلى ذبحت المنتجين الزراعيين لصالح الشركات الرأسمالية الكبرى التى تنتج من أجل الأسواق العالمية، وبذلك كان التكيف الهيكلى خطوة لا بد منها باتجاه الزراعة الصناعية الرأسمالية المندمجة على النطاق الكوكبى.

نهاية الفلاحين

لم يكن "كوليير" وحده الذى يحط من شأن الفلاحين وصغار المزارعين، بل هناك الكثير من المحللين، الذين يشاركونه الرأى، منهم من يتفاخر بانتمائه التقدمى مثل "إيريك هوبسبوم"، الذى أعرب عن ابتهاجه فى كتابه "عصر التطرف"، الصادر عام ١٩٩٤م، وقال فيه إن "موت الفلاحين كان التغير الاجتماعى الأكثر دراماتيكية والبعيد المدى فى النصف الثانى من القرن العشرين"، وأضاف: "وخلصنا إلى الأبد من العالم السابق".[١٧]

يتناقض ادعاء "هوبسبوم" بموت هذه الطبقة، مع اعترافه هو نفسه بأن "الفلاحين لا يزالون يشكلون نصف البشرية حتى وقتنا الراهن"[١٨]. ولا تزال وجهات نظر

هويسبوم تحظى بالاحترام. حتى "ماركس" نفسه شبه الفلاحين "بأكياس البطاطس"، ولا يجمعهم إلا أقل قدر من التضامن، وأنهم أقل الطبقات وعيا، وأكثرهم غفلة واستكانة للأقدار.

رغم ذلك، يأبى الفلاحون أن يستكينوا للصفات التي خصهم بها "كوليير" و"هويسبوم"، و"ماركس". فالحقيقة، في عام ١٩٩٣م، قبل عام واحد من صدور كتاب "هويسبوم"، تأسست المنظمة العالمية طريق الفلاحين Via Campesina وبعد أقل من عقد واحد، أصبح لهذا الاتحاد الذي شكله الفلاحون وصغار المزارعين حضور مؤثر في المشهد الزراعي والتجاري على الصعيد الكوكبي. وأصبحت الروح الأممية، التي توحد المصالح الطبقية مع المصلحة الشاملة للمجتمع، التي كانت سمة مرتبطة دائما بالحركة العمالية، أصبحت الآن مجسدة في الحركة العالمية للفلاحين.

لا شك، أن العولمة همشت الفلاحين والجماعات الريفية، ولم يعد إنتاج وسائل العيش يتم بشكل محلي. وفي كثير من الأماكن، تقدم العولمة باعتبارها الملاذ الوحيد الذي يمكّن الفلاحين من الدخول في علاقات السوق، ويخلص "ديبورا بريكسون" في بحثه عن "اختفاء" الفلاحين إلى أنه في ظل الأوضاع الراهنة للعولمة المتسارعة، وحتى في المناطق الريفية النائية والمهملة، يتجاوز الفلاحون الحدود الدولية، ليشكلوا فائضًا ضخمًا من العمالة لخدمة رأس المال الكوكبي. ورغم ذلك لا يزال معظم هؤلاء الفلاحين يحلمون بقطعة أرض يلجأون لها وقت الحاجة، ويضيف "بريكسون": "الفلاحون كطبقة، يتحولون إلى بروليتاريا بقوة الأسواق الكوكبية للسلع والعمالة، ولا مبالاة الحكومات".(١٩)

لا يزال معظم الفلاحين الذين تحولوا إلى عمال يعتقدون أن الأرض تنتظر عودتهم، وأنها الملاذ الأخير لهم. بما في ذلك المهاجرين الريفيين في الصين الذين يعودون بأعداد ضخمة إلى القرى نتيجة إغلاق المصانع بسبب انتشار الكساد على النطاق العالمي.(٢٠) الحقيقة، يكشف الفلاحون عن حضور غير عادي باعتبارهم طبقة، وليس أدل على ذلك من الفلاحين المكسيكيين المستمرين في زراعة الذرة، رغم سعره المرتفع في السوق بالنسبة للذرة الرخيصة الواردة من الولايات المتحدة. في مناطق

أخرى، يكذب صغار المزارعين أولئك المبشرين بزوالهم، بإثبات أن المزارع الصغيرة الكثيفة العمالة يمكن أن تحقق إنتاجية أعلى من أكبر المزارع. وبشهادة تقرير البنك الدولى، عن إحدى الدراسات الشهيرة، عن الزراعة فى الأرجنتين، والبرازيل، وشيلى، وكولومبيا، والإكوادور، تكشف أن المزارع الصغيرة تزيد إنتاجية الفدان فيها، بما يتراوح بين ٣ أضعاف و١٤ ضعف الفدان فى أكبر المزارع المنافسة.[٢١]

قد يكون التطور الراهن الأكثر أهمية فى النضال الممتد للفلاحين باعتبارهم طبقة هو أن لهم الآن تنظيما دوليا لحماية مصالحهم من الضغوط الشديدة للزراعة الصناعية الرأسمالية. لم تكن "طريق الفلاحين" المنظمة الدولية الفاعلة فى مواجهة منظمة التجارة العالمية فحسب، بل إنها تقدم أيضا نموذجا بديلا للتنمية الزراعية، بدعوتها "للسيادة على الغذاء". وتتردد أصداء تحليلات وبيانات منظمة "طريق الفلاحين" بشكل واسع نتيجة لعدم قدرة رأس المال على تشغيل قطاعات واسعة من العمالة فى ظل الشروط الجائرة للعولمة، وتشكلت منظمات عالمية مماثلة وشبيهة بمنظمة "طريق الفلاحين"، تشكلت فى السنوات الأخيرة تضم أعدادا غفيرة من الفلاحين السابقين وأشباه البروليتاريا، مثل "حركة عمال بلا أرض" فى البرازيل، التى تقوم بعمليات الاستيلاء على الأرض، وبذلك تعيد العمال العاطلين إلى الريف مرة أخرى بعد أن هاجروا للمدن بحثا عن عمل.

يبحث المزارعون وغيرهم عن سبل للفرار من أضاليل رأس المال وأوهامه، ليس فقط فى الجنوب، ولكن أيضا فى شمال العالم، من خلال إعادة إنتاج الظروف المناسبة لحياة الفلاحين، والعمل فى الزراعة بشكل يحترم الطبيعة واستخدام مصادر الثروة المحدودة بشكل مستقل عن قوى السوق. كان نشوء زراعة فى المناطق الحضرية، عملا من إبداع شبكات تربط المستهلكين بالمزارعين فى داخل منطقة محددة، بالإضافة إلى قيام حركات مسلحة جديدة للاستيلاء على الأرض والدفاع عنها، وعلى حد قول "جان دووى فان دير بلوج"، إن كل ذلك دلائل على حركة "عودة الفلاحين" نتيجة للآليات السلبية للإمبراطورية"، التى تتناقض مع مصالحهم، وسعيا منهم لمواجهتها.

فى ظل الأزمة العميقة للعولمة، هناك إحساس واسع الانتشار بفقد الاستقلال، بينما "المبدأ الأساسى عند الفلاح، التركيز على بناء حكم ذاتى والسيطرة على مصادر الثروة المحلية، والتحديد الواضح للسبيل الذى يسير فيه".(٢٢)

صراع أنماط الإنتاج

يقول "كولبير" إن رومانتيكية الدوائر التقدمية هى الأساس الذى يشكل السمة البارزة والسبب فى تزايد الزراعة على مساحات صغيرة من الأرض باعتبارها بديلاً للزراعة المعولمة. وفى هذا الشأن يتفق "كولبير" مع بعض المثقفين اليساريين مثل "هنرى برنشتاين"، الذى يشير لأنصار الحركات الفلاحية الجديدة باعتبارهم "شعبويين جداً"، وأنهم أشبه "بالناروديك" فى روسيا قبل ثورة ١٩١٧م. ولكن على الرغم من تضاربات تحليلات المفكرين وتقلباتهم، حتى إن بعضاً منهم يتساءل عن توصيف "الفلاح"، فإن صغار منتجى الغذاء شكلوا تحالفات، شملت أيضا الكثير من حكومات الجنوب. وتمكنوا من نسف دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وإفشالها بدفاعهم العنيد والشرس عن "الآليات الحمائية الخاصة" SSMS لمواجهة الواردات الزراعية واستثناء السلع الأساسية التى يحددونها من التحرير الجمركى لحماية صغار المزارعين المحليين، من منافسة المنتجات المثيلة لها الواردة من الخارج. لم تكن هذه المقاومة نتيجة لجهود الجماعات الفلاحية المهمة مثل "طريق الفلاحين"، فحسب، ولكنها كانت ناجمة عن الإدراك المتنامى داخل الدوائر الرسمية بأن الشركات الكبرى للزراعة الصناعية لن تسلم، ولن تسمح بإعادة بناء الاقتصاد الكوكبى إلا بما يضمن لها مكاسبها وأرباحها، ويحررها من أية التزامات أو مسئوليات.

بوضوح أكثر، مع تفاقم الأزمة البيئية واختلال الوظائف الاجتماعية لحياة الحضر- الصناعى، وعدم الاستقرار والأمان الغذائى الناجم عن الزراعة الاصطناعية، تطرح "طريق الفلاحين" السبل الملائمة، ليس فقط للفلاحين، ولكن أيضا لكل شخص

لحقت به وتهدده النتائج الكارثية للرؤية المطروحة من جانب رأس المال الكوكبى التى تهدد تنظيم الإنتاج، والممتلكات العامة وحياة البشر أنفسهم.

تلك هى الحقائق الواقعية العملية التى تكمن فى قلب "الرومانتيكية" والنظرة "الرومانسية" للفلاحين، التى تثير قلق "كولبير" إلى حد بعيد.

فى النهاية، سيتقرر مصير المعركة بين المناصرين للزراعة الصناعية وبين الحركة الفلاحية الجديدة على ضوء، أى نموذج للإنتاج يطرحه أى من الفريقين سيكون الأفضل فى تحقيق الأمن الغذائى - نموذج الإنتاج من أجل السوق العالمى، أم نموذج الإنتاج القائم على توفير الغذاء للسوق المحلى فى المقام الأول. على سبيل المثال، يشير "برنشتاين" إلى أن الزراعة الصناعية المعولة هى فقط التى يمكنها أن تلبى احتياجات الطلب الضخم والمتزايد على الغذاء، باعتباره المسئولية الأساسية، ويقول فى هذا الشأن:"إن وجهة نظر "طريق الفلاحين" تتجاهل بشكل واسع قضايا توفير الغذاء لسكان العالم ومشكلاته، الذين يتزايدون بشكل واسع فى كل أنحاء العالم تقريبا، فى الزمن الحديث، والسبب الأساسى فى هذه الزيادة يرجع للثورات الإنتاجية التى حققتها التنمية الرأسمالية".(٢٣)

بينما يدعو أنصار "طريق الفلاحين"، بحماس له ما يبرره، إلى أن استمرار الفلاحين وصغار المزارعين فى أن يكونوا العمود الفقارى لإنتاج الغذاء العالمى، فهم يشكلون أكثر من ثلث سكان العالم، وأكثر من ثلثى منتجى الغذاء العالمى.(٢٤) وعلى حد قول "ميجيل ألتيرى" المتخصص فى الزراعة البيئية: لا يزال ملايين المزارعين الصغار فى جنوب العالم ينتجون معظم المحاصيل الأساسية اللازمة لتغذية سكان الأرض فى الريف والحضر. ففى أمريكا اللاتينية، يتولى حوالى ١٧ مليون فلاح زراعة وحدات إنتاجية تبلغ مساحتها ما يقرب من ٥ . ٦٠ مليون هكتار(الهكتار يساوى عشرة آلاف متر مربع)، أو ما يعادل٥ . ٣٤٪ من إجمالى الأرض المزروعة، ويبلغ متوسط حجم المزرعة الواحدة حوالى ٨ . ١ هكتار، ينتجون ٥١٪ من إجمالى محصول الذرة، و٧٧٪

من مجمل محصول الفاصوليا، و٦١٪ من البطاطس، وذلك من أجل الاستهلاك المحلى. كذلك الحال فى إفريقيا، حيث يوجد فيها ٣٣ مليون مزرعة صغيرة، تشكل ٨٠٪ من مجموع المزارع فيها. وعلى الرغم من أن إفريقيا تستورد الآن كميات ضخمة من الحبوب، فإن غالبية المزارعين الأفارقة (ومعظمهم من النساء) الذين يمتلكون مزارع صغيرة لا تزيد الواحدة منها عن هكتارين، ينتجون كمية معتبرة من المحاصيل الغذائية الأساسية، بدون استخدام، أو باستخدام محدود للأسمدة والبذور المحسنة. وفى آسيا، هناك أكثر من ٢٠٠ مليون مزارع للأرز، معظمهم لا يمتلك إلا أقل من هكتارين، لكنهم يشكلون المصدر الأساسى لإنتاج الأرز.[٢٥]

يرى المدافعون عن الزراعة الفلاحية، أن الزراعة الصناعية الرأسمالية وما تتميز به من عدم استقرار، وتغيرات فى الأرض، والطبيعة، وفى العلاقات الغذائية الراهنة، ويشيرون إلى نتائجها الاجتماعية والبيئية المدمرة. أما بالنسبة للرأسمال، فإنه يعتبر الغذاء والتغذية والوقود الزراعى مجرد سلع قابلة للتداول، كأى مجال استثمارى آخر، يتوقف الاستثمار فيها على معدلات الأرباح التى تجلبها، أما تلبية الاحتياجات الحقيقية لغالبية البشر فتحتل مكانة ثانوية، إن لم تكن ليست فى الحسبان على الإطلاق. بالنسبة لمنتقدى الزراعة الرأسمالية، فإن هذه التقلبات فى علاقات التبادل الحقيقية، تتحول إلى علاقات تبادل مجردة - هى التى تشكل جوهر أزمة النظام الغذائى المعاصرة.

فصول هذا الكتاب

الاهتمامات الرئيسة لهذا الكتاب تنصب على تحليل الأزمة العالمية للغذاء، وانتشار الزراعة الرأسمالية الصناعية، ومأزق الفلاحين، ومقاومتهم للأزمة.

فى الفصل الأول من الكتاب، "الرأسمالية ضد الفلاح" سأحدد موقع أزمة الغذاء الراهنة فى الإطار الأشمل الخاص بتوسع الزراعة الرأسمالية الصناعية وإحلالها محل الزراعة الفلاحية على مدار القرون الأربعة الماضية، والتى بدأت فى إنجلترا، ثم فى

أوروبا، وبعد ذلك على النطاق العالمي. وتميزت هذه العملية غير المنتظمة بتطورات مواتية، ومآزق معطلة. أيا كانت، لكنها في الفترة الراهنة تتميز بالعدوانية السافرة للزراعة الرأسمالية الصناعية لتحل بالكامل محل الفلاحين وصغار المزارعين، وتزيحهم تماما من عمليات الإنتاج سواء في الشمال أو في الجنوب. ومن خلال متابعة "هاري فريدمان" و"فيليب مكميتشيل" سنرى كيف حدثت هذه العملية التاريخية في نظم زراعة الغذاء – في المؤسسات القومية والدولية البالغة التعقيد التي تحكم الاقتصاد السياسي لإنتاج الغذاء على المستوى العالمي. حيث تبدو الزراعة الرأسمالية الصناعية، وكأنها حققت انتصارا نهائيا على الزراعة الريفية، وعلى غيرها من أنماط الإنتاج الزراعي. إلا أننا في الوقت الراهن نرى أيضا اعترافا كبيرا وواسع الانتشار بالخسائر الاجتماعية والبيئية للزراعة الصناعية الرأسمالية.

وساهمت سياسات التكيف الهيكلي التي شجعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المرتبطة بتحرير التجارة العالمية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية ساهمت هذه السياسات، وتلك المؤسسات بالدور الأكبر في أزمة الغذاء الحالية.

في هذا الإطار، يتناول الفصل الثاني من الكتاب "تآكل الريف المكسيكي"، والفصل الثالث "خلق أزمة أرز في الفلبين"، والرابع "تدمير الزراعة في إفريقيا"، وتقدم الفصول الثلاثة تفاصيل الضربات المدمرة التي تسببت فيها برامج التكيف الهيكلي التي أصابت مناطق مختلفة من الكوكب.

نتيجة لتطورات العلاقات المحلية بين الصناعة والزراعة وبين الريف والمدينة، أصبحت الصين لاعبا عالميا في تجارة المنتجات الزراعية، لم يتوقف دور الفلاحين الصينيين عند حدود إنتاج الغذاء فقط، لكنه تعدى ذلك إلى المساهمة في التراكم الرأسمالي الذي حول البلاد بشكل سريع وفجائي نسبيا إلى أن تصبح المصنع الرئيسي للعالم، وهذا موضوع الفصل الخامس من هذا الكتاب، "الفلاحون والحزب وأزمة العلاقة المركزية في النظام الزراعي الصيني، فالحزب الشيوعي جاء للسلطة بواسطة الفلاحين في أربعينيات القرن الماضي، ولكن في السنوات الأخيرة، اتبع

الحزب سياسات تحرير التجارة الزراعية، التى تؤدى إلى تهميش الفلاحين، وأسفرت عن أزمة محلية فى الزراعة.

ويتناول الفصل السادس من الكتاب، "الوقود الزراعى وانعدام الأمن الغذائى"، وكيف يفاقم استخدام الوقود الحيوى أزمة الغذاء. فبالإضافة إلى استخدام الأرض الزراعية فى أغراض بعيدة عن إنتاج الغذاء شكل إنتاج الوقود الزراعى عاملا من عوامل التوسع فى العلاقات الرأسمالية فى الزراعة وتدمير الزراعة الفلاحية، كما سنناقش قضية ما إذا كان الوقود الزراعى (الوقود الحيوى) يشكل فى الواقع بديلاً للوقود الأحفورى يمكن من مواجهة مخاطر التغيرات البيئية.

أما بالنسبة للفصل الأخير من الكتاب "المقاومة والطريق إلى المستقبل"، فيبدأ بنظرة متفحصة لبعض القوى الفاعلة الأساسية فى الحركة الجديدة للفلاحين، ويتناول فعاليات مقاومة الفلاحين وصغار المزارعين للزراعة الصناعية الرأسمالية، والتى تمتد من الاحتجاج السياسى إلى التنظيم العالمى، إلى "الفلاحة" - انتقال غير الفلاحين للعمل فى الزراعة كمزارعين أو صغار مزارعين. تؤكد هذه الحركات حقيقة عدم صحة نبوءة "ماركس" الخاصة بنهاية الفلاحين، وأصبح الفلاحون الكوكبيون، "طبقة لذاتها" أو قوة واقعية سياسيا، وهو التحول الذى أطلقه "ماركس" على الطبقة العاملة.

أؤكد أن هذه التطورات، توضح أمرين: الأول، أن الزراعة الرأسمالية الصناعية فى اللحظة التى تبدو فيها منتصرة تكشف عما تعانيه من اختلال وظيفى خطير. والثانى، أن الزراعة على مساحات صغيرة قد تكون أكثر فاعلية من الزراعة الرأسمالية فى مواجهة الأزمات الاجتماعية والبيئية، خاصة فيما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الكوكب.

وينتهى هذا الفصل بتحليل نقدى تطوره نماذج "السيادة على الغذاء"، و"مناهضة العولمة" التى تطرحها وتروج لها منظمة "طريق الفلاحين" وغيرها من القوى الفاعلة فى المجتمع المدنى كبديل لنظام الرأسمالية الكوكبية.

الفصل الأول

رأسمالية ضد الفلاح

هناك عدد من الأبعاد المتداخلة لأزمة الغذاء التى تفجرت فى شكل زيادة حادة فى أسعار السلع الأساسية فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨م. عادة ما يكون إنتاج الغذاء واستهلاكه منظمين بشكل اجتماعى، لكن طرق هذا التنظيم الاجتماعى وأساليبه متنوعة. فالرأسمالية، أو تنظيم الإنتاج بهدف انتزاع فائض القيمة، أو الأرباح، من العمال المشاركين فى العملية الإنتاجية، أصبحت فى السنوات الأخيرة تهيمن بشكل متزايد باعتبارها النظام الأمثل لإنتاج الغذاء العالمى. أما الإنتاج الريفى، فيعنى بعبارات بسيطة، إنتاج الغذاء بواسطة أصحاب المزارع الصغيرة، من أجل البقاء وتوفير سبل العيش فى المقام الأول، وأيضًا من أجل كسب المال من خلال تسويق فائض الإنتاج، وذلك فى المرتبة الثانية. كانت الزراعة الريفية هى النمط الرئيسى للإنتاج الزراعى طوال القرون القليلة الماضية، وإلى حد ما، تعتبر أزمة الغذاء الراهنة، أحد تجليات إحلال الزراعة الرأسمالية محل الزراعة الريفية للفلاحين وصغار الملاك الزراعيين.

مقاومة استئصال الفلاحين فى أوروبا

بدأت عملية إحلال الزراعة الرأسمالية محل الزراعة الريفية منذ أكثر من أربعة قرون، لكنها لم تتمكن من القضاء التام على الزراعة الريفية، ففى القرن السابع عشر

والثامن عشر، أسفرت تجارة الصوف فى إنجلترا عن قيام نخبة زراعية جديدة، انحدرت من صفوف الأرستقراطية وطبقة الفلاحين الأكثر ثراء، التى قادت عملية إدخال علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى الريف، واندفعت حركة الاستيلاء على الأراضى المملوكة ملكية عامة (المشاعات)، حيث شاع القول بأن "الخراف تأكل الرجال"، بينما اجتذبت التجارة فى الصوف كلا من الأرستقراطية وكبار مستأجرى الأراضى من الفلاحين، وأصبحوا يشكلون الرأسماليين الريفيين، واجتذبت حركة الاستيلاء على الأراضى العامة قوة معتبرة عام ١٧٦٠م... وبلغت ذروتها خلال فترة الحروب النابليونية، لكنها بدأت تنحسر بعد عام ١٨٣٢م، وهو الوقت الذى ساعدهم على تغيير الريف الإنجليزى والاهتمام به". هذا "الانتشار" للعلاقات الرأسمالية فى الريف، قد يكون وصفا خاطئا لعملية تحويل الأرض والعمل إلى سلع، والتى أسفرت عن القضاء التام تقريبا على الفلاحين الإنجليز؛ لأنها فى الحقيقة كانت عملية اتسمت بالعنف المفرط، وفى هذا الشأن يقول "بارينجتون مور":

بإعادة النظر لحركة امتلاك الأراضى العامة (المشاعات)، ومع الأخذ فى الاعتبار النتائج التى توصل إليها بحث حديث، فإنها تبدو واضحة تماما، ومرتبطة بنهوض الصناعة، حيث عززت عمليات امتلاك الأراضى العامة، ودعمت كبار ملاك الأرض وقصمت ظهر الفلاحين الإنجليز، وقضت على أى دور فاعل لهم فى الحياة السياسية البريطانية... أما بالنسبة "لفائض" القوى العاملة فى الزراعة من الفلاحين، كان انجذابهم للهجرة إلى المدن أو العمل فى المصانع أكثر أهمية لهم من دفعهم للخروج من عالمهم الريفى. وفى الحالتين، كان المزارع مجبرا على الاختيار بين بدائل لا تعنى سوى الانحطاط والمعاناة، مقارنة بالحياة التقليدية للمجتمع الريفى. واستمر العنف والإكراه الناجم عن ذلك لفترة طويلة من الزمن، والتى تمت أساساً فى إطار القانون والنظام... ولا يجب أن نغفل حقيقة ممارسة العنف المفرط من جانب الطبقات العليا ضد الطبقات المستضعفة[٢].

وترصد المؤرخة "إيلين ميكسينس وود" حقيقة أن التوسع الرأسمالى فى كل أنحاء العالم أدى إلى استمرار إعادة إنتاج بعض النتائج التى بدأت فى "إنجلترا" البلد الأصلى للرأسمالية[٣]، ورغم ذلك، نادرا ما تكررت التجربة البريطانية التى تمكنت من

إزاحة الزراعة الفلاحية تماما لصالح الزراعة الرأسمالية، كما يلاحظ "إيريك هوبسبوم" بدقة ووضوح، أن "قطاعا ضخما من المزارعين رفضوا الانتقال بعيدا عن الأرض ومكثوا فى الريف، حتى فى البلدان الصناعية، واستمروا فى ذلك فى القرن العشرين".(٤) ففى فرنسا، احتفظت الأرستقراطية وأصحاب المزارع الرأسمالية... احتفظوا بالفلاحين اللازمين لزراعة الأرض، واستخدموا أساليب النظام الإقطاعى فى طرد فائض العمالة الزراعية منها.(٥) وكانت النتيجة الوحيدة لهذه العلاقات الطبقية، خلق استياء وغضب واسع فى أوساط الفلاحين، وأصبح سببًا أساسيًا فى اندلاع الثورة الفرنسية، وأدت التمردات الفلاحية ودورها فى الثورة الفرنسية - هذا الدور المسكوت عنه - أدت إلى استمرار نمط الإنتاج الزراعى الفلاحى، والتحرر من أساليب الاستغلال الإقطاعية، وبقيت الزراعة الفلاحية كأساس للزراعة الفرنسية، وللمؤسسات الريفية التى تعكس تأثير الفلاحين ونفوذهم فى السياسات القومية الفرنسية.

ساهم خلق السوق العالمى للحبوب، بشكل صارم فى وضع حد لانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية فى ألمانيا. وفى أوروبا عموما. ففى هذه المنطقة، التى وصفها "إيمانويل والرشتاين" كجزء من محيط أو شبه محيط خارجى للنظام العالمى الرأسمالى الناشئ، تميزت الزراعة الموجهة من أجل السوق (وليس من أجل الاستهلاك المحلى) بهيمنة كبار المزارعين التقليديين الذين بدلوا مساحات واسعة من الأرض، اعتمادا على عمالة زراعية مقهورة، بالإضافة لمناطق مهمة - تعرف الآن بجنوب ألمانيا وغربها - كانت تحت سيطرة صغار المزارعين وملكيتهم.(٦)

زراعة المستوطنين، والعولمة

وأول نظام لزراعة الغذاء

أدى توسع الرأسمالية الزراعية إلى خلق فائض من العمالة الزراعية، شكلت قطاعا من الهجرة الواسعة لأمريكا وأستراليا، وسعى الفلاحون الذين انتقلوا للعيش

فى المستعمرات الاستيطانية الإنجليزية لإيجاد عمل لتوفير سبل العيش بزراعة الأراضى التى طردوا منها السكان الأصليين، ولكن نظرا لعدم وجود قيود إقطاعية كما هو الحال فى أوروبا، كانت الزراعة الفلاحية القائمة على الإنتاج الأسرى فى مساحات صغيرة من الأرض، وكان إنتاجها موجها منذ البداية نحو السوق، ولم ينحصر فى توفير احتياجات استهلاك المجتمع المحلى، ولم يستهدفوا حماية المشاعات القروية التقليدية التى تقوم عليها حياة الفلاحين، آنذاك، عرضت زراعة المستوطنين البيض نفسها لتغلغل نفوذ رأس المال، وتمت إزاحة صغار المزارعين لصالح المزارع الكبرى كثيفة رأس المال، ورغم ذلك، استمرت الكثير من المزارع ذات الطبيعة الأسرية فى نشاطها لفترة طويلة، واعتمدت فى ذلك على المنطق الأسرى أكثر من تمسكها بالمنطق الرأسمالى.[٧] شكلت زراعة المستوطنين القائمة على أسس تجارية جزئيا أول نظام عالمى للغذاء على حد وصف "هارى فريدمان" و"فيليب مكميتشيل"، وقامت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

تشكل هذا النظام من شبكتين للغذاء تحت مظلة نظام التجارة العالمية بتشجيع من بريطانيا العظمى. كانت الشبكة الأولى ممثلة فى زراعة المستوطنين التى ازدهرت فى المساحات الشاسعة للعالم الجديد: الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، والأرجنتين، وتخصصت فى إنتاج القمح والماشية، وحلت فى الواقع محل معظم الزراعة الأوروبية، فى توفير الغذاء لاقتصاديات العواصم الصناعية الأوروبية. وعلى الرغم من كونها لم تشكل إلا جزءاً من الشبكة الدولية للتجارة الرأسمالية، فإنها كانت المركز المنتج لهذا النظام الكوكبى، وهو الأمر الذى أكده "فريدمان" و"مكميتشيل" بقولهما: "من المفارقات أن الإنتاج السلعى قام على أساس العمل الأسرى".[٨]

أما الشبكة الثانية، فكانت نظام الإنتاج الاستعمارى فيما يعرف الآن بالجنوب، الذى تخصص فى إنتاج السكر، والتبغ، والقهوة، والشاى، والكاكاو، من أجل التصدير للأسواق الأوروبية الشاسعة، وكذلك إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة، مثل القطن، والأخشاب، والمطاط، والنيلة (الصبغة الزرقاء)، والجوتة (نبات هندى يستخدم فى

صناعة الخيش)، والنحاس، والقصدير. كانت السمة المميزة لهذه التجارة تتمثل فى أن صادرات المستعمرات كانت متكاملة مع اقتصاديات المراكز الحضرية الاستعمارية".[٩]

فى معظم المناطق التى تسمى الآن بجنوب العالم، يتخصص الاقتصاد الزراعى فى إنتاج محاصيل من أجل التصدير تتواكب مع نمو اقتصاد فلاحى لإنتاج محاصيل غذائية مثل الأرز، قدم "كليفورد جيرتز" حالة إندونيسيا، باعتبارها واحدة من الصور الكلاسيكية لهذا النمط من الإنتاج الزراعى، ويقول "جيرتز" إن عملية "التراجع" أو الانكماش ميزت الزراعة فى "جاوه" وفيها، أجبر الاقتصاد الفلاحى على استخدام تقنيات زراعية تعتمد على الكثافة المفرطة فى العمالة الزراعية، من أجل استمرار الإنتاج فى حقول الأرز الصغيرة لدعم الأعداد المتزايدة فى السكان، وفى الوقت نفسه استخدام أجود الأراضى لزراعة السكر، والتى يسيطر عليها الهولنديون، وعمل القرويون فى مجالات التخلص من الأعشاب الضارة، ومضاعفة المحصول، وتوفير سبل العيش لأنفسهم، والعمالة الموسمية اللازمة للعمل،[١٠] يقول "جيرتز":

من خلال حفاظ المستوطنين على توفير أكبر عدد من القوى العاملة الموسمية، وبأقل الأجور، ومنع تصعيد تحركات فلاحى "جاوه" من خلال منظماتهم، شجع المستوطنون على تشكيل طبقة من العمال أكثر ولاء لهم، تتكون من العمال الزراعيين لا يعملون بالكامل فى علاقات عمل اقتصاد ما قبل الرأسمالى، اقتصادية تتميز بالازدواج، وتتوقف شروط عملهم على حركة أسعار السكر.[١١]

بالمثل، كان الحال فى الفلبين وفيتنام، مثلما الحال فى إندونيسيا، حيث تردت موارد الرزق وسبل العيش اللازمة للقوى العاملة وازداد الفلاحون فقرا، ودخلوا فى صراع للحصول على ما يمكن الحصول عليه من الأرض.

هذا التعايش السلبى - من وجهة نظر الفلاحين - لاقتصاد المستوطنين مع المزارع الصغيرة المكرسة لزراعة ضرورات العيش، وحدث أيضا فى أمريكا اللاتينية فى شكل مركب يجمع بين ما أطلق عليه "العزب الكبيرة - العزب الصغيرة"،

وأيضًا فى بعض الأماكن فى إفريقيا، كانت الأرض المشاع تمثل مورد رزق للفلاحين وتوفير وسائل عيشهم المشترك، وكانت النساء تتولى زراعتها، بينما كان الرجال يجبرون على العمل فى مشروعات الدولة الاستعمارية، ففى المجتمع الإفريقى التقليدى، كانت الزراعة عملا من الأعمال الشاقة للنساء، لتوفير سبل العيش للأسرة.(١٢)

نظام بريتون وودز لزراعة الغذاء

بعد فترة من الكساد والحمائية والحرب التى شهدت نهاية العصر الأول للعولمة، ظهر نظام جديد للغذاء يتناسب مع الاقتصاد السياسى العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. تميز النظام " بريتون وودز "بما أسماه" جون روجى " بـ "الليبرالية المقيدة"، ويعنى بذلك أنها نظام اقتصادى دولى تحت سيطرة الدول القومية الرأسمالية، التى تتاجر وتستثمر فيما بينها، وفى الوقت نفسه، تفرض قيودا على هذه العلاقات التجارية والاستثمارية لحماية برامجها الاقتصادية، التى قامت على أساس تسويات سياسية وطبقية لتفادى الوقوع فى أزمة الكساد الكبير مرة أخرى، والحفاظ على الاستقرار.(١٣)

كان النظام الغذائى الذى ينسجم مع نظام "بريتون وودز" يقوم على أساس إقامة نظام غذائى فى البلدان المتقدمة كثيف رأس المال، وصناعى، يحاكى التنظيم "الفوردى" Fordist فى الصناعة القائم فى أعقاب الحرب العالمية. وعلى الرغم من استمرار نموذج المزرعة الأسرية كدعامة أساسية لنظام الإنتاج، فإن قطاع المدخلات الصناعية مثل الآلات والأسمدة والمبيدات، والصناعات الغذائية، وخاصة صناعة اللحوم، كان يمر بعملية منطقية مصاحبة للمزيد من تمركز رأس المال. وفى هذا الإطار، يلاحظ كل من "فريدمان" و"مكميتشيل" أن "قبل عام ١٩٧٣م، كانت شركات الحبوب تتاجر بنشاط، بينما كانت مزارع الحبوب الأسرية غير مندمجة وأنظمة زراعة المنتجات الغذائية بنفس الدرجة التى عليها الإنتاج المتخصص للسلع الزراعية الأخرى.(١٤)

ومن منظور التجارة الكوكبية، كان نظام بريتون وودز لزراعة الغذاء يتسم بالتنافس بين المصالح الزراعية المدعومة من الدولة، ومحكوم برؤية كل دولة لمصالحها. كما اتخذ دعم الدولة شكل فرض تعريفات جمركية عالية وتقديم دعم الزراعة، استفاد منه بالأساس كبار المزارعين وأكثرهم ثراء. وأدت المقاومة لهيمنة الصادرات الأمريكية إلى اتباع كل دولة برامج وقوانين حمائية، عرفت باسم "السياسة الزراعية العامة"، وحولت أوروبا إلى قوة زراعية عظمى. والواقع، أن كل القوى الكبرى اتخذت موقفا حمائيا لمواجهة المنافسة الزراعية، ولذلك تم استبعاد قضايا الزراعة من قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم (الجات).

عودة المزرعة الأسرية

كيف سارت أحوال المزارع الأسرية فى هذا النظام؟ ماذا أصابها؟ ولماذا عادت المزرعة الأسرية واستعادت مكانتها؟ ولماذا استمرت لتشكل قوة ذات أهمية فى الزراعة سواء فى أمريكا أو فى أوروبا؟ رغم أنها لم تحقق إلا منافع هامشية من دعم الحكومة الأمريكية للزراعة؛ ففى الوقت الراهن، يقدم ٣٨٪ فقط من المنتجين الزراعيين حوالى ٩٢٪ من الغذاء الأمريكى، ويحصلون على ٨٧٪ من إجمالى برامج الدعم المالى للزراعة.[١٥] ورغم ذلك استمرت المزارع الأسرية، فلماذا بقيت واستمرت فى إنتاجها؟ ترى "نولا رينهاردت" و"بيجى بارليت" أن هذه الاستمرارية نتيجة لمحدودية مميزات الزراعة على مساحات واسعة، ومحدودية العقلية الرأسمالية القائمة على فرضية الطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعى، والحدود البيولوجية لميزات الميكنة الزراعية، والقدرة الأكبر للزراعة الأسرية على التعامل مع التغيرات المناخية وأيضا مع التغير فى العمليات البيولوجية، فضلا عن أن الزراعة الأسرية لا تستهدف الحصول على أقصى حد من الربح، بقدر ما تقوم على منطق الاستمرار لأطول فترة كمشروع أسرى، وذلك على عكس منطق الرأسمالية الساعية لأقصى ربح وإلى التوسع الدائم.

فعلى عكس المنطق الذى تقوم عليه المزرعة الرأسمالية، سنجد المزرعة الأسرية، على سبيل المثال، تشرك الأطفال فى النشاط الاجتماعى رغم التسليم بإنتاجيتهم الأقل،

فإنها تشركهم فى العمل فى أوقات محددة لتكسبهم خبرات الزراعة ومهاراتها وأخلاقيات العمل. وفى هذا الإطار، قد تقوم الأسرة، مثلا، بتربية خنازير فى مزرعتها رغم انخفاض العائد منها بهدف تدريب الأطفال على اكتساب هذه الخبرة. بينما لا يمكن للعمال والإداريين فى المزرعة الرأسمالية أن يقوموا بأعمال ذات عائد منخفض، فالمزرعة الرأسمالية تستهدف أقصى ربح وأعلى عائد ممكن وليس لها أية أهداف أو التزامات أبوية أو اجتماعية.

وتواصل المؤلفتان دفاعهما عن المزرعة الأسرية، فتؤكدان أن الميزة الأساسية، قدرتها على الاستمرار فى الإنتاج الزراعى المنزلى، فى فترات الأزمات والتراجعات الاقتصادية التى تدفع المشروعات الرأسمالية للتوقف عن العمل، وفى هذا الشأن تقول المؤلفتان:

يمكن للمزارع الأسرية أن تكون بديلا أكثر سهولة ويسرا فى فترات الانكماش الرأسمالى أو توقف المزارع الرأسمالية عن الإنتاج، تمكن أعضاء الأسرة من فرصة عمل مناسبة تساعدها فى التغلب على تلك الأزمنة الصعبة. وقد تسعى الأسرة لبديل آخر فى فترة انخفاض الأسعار، للحفاظ على عائداتها، بتكثيف العمل الأسرى بهدف زيادة إنتاج المزرعة، كما يمكن للمزرعة الأسرية أن تخفض النفقات من خلال القبول بعائد أقل للعمل الأسرى، وهى أكثر قدرة على ذلك من المزرعة الرأسمالية، التى لا بد لها من أن تلتزم بتسديد الأجور والرواتب أو التخلص من العمالة الماهرة. هذا الاستثمار الذاتى، من جانب الأسرة لمزرعتها قد لا يكون السبب الأساسى للقدرة التنافسية للمزرعة الأسرية، لكنه يوفر آلية مهمة للبقاء والاستمرار تمكن الإنتاج الأسرى من البقاء فى أوقات الانكماش المؤقت للسوق.(١٦)

الإنماء ومواجهة التمرد

حقق نظام "بريتون وودز" فى الجنوب، شكلا من أشكال الإنماء، حيث كانت إحدى سماته الأساسية اتباع الدولة الرأسمالية لسياسات تشجيع الصناعات المحلية لتحل

محل الواردات، وهى سياسات تميزت بفرض تعريفات جمركية عالية فسمحت بتطور الكثير من الصناعات. فى الوقت نفسه، فرضت النظم حديثة الاستقلال قيودا صارمة على الاستثمار الأجنبى، وشهدت بلدان شرق آسيا، مثل: اليابان، وكوريا، وتايوان، فرض سيطرة محكمة على التجارة والاستثمار، مقابل الاشتراك فى تحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة ومعادية للشيوعية، خلال الحرب الباردة. وفى الزراعة، كانت هناك حماية صارمة من الواردات، أخذت شكل الحظر الشامل للواردات، واتباع نظام الاستيراد بحصص محددة (الكوتا)، وفرض تعريفات جمركية عالية، كما رفعت حجم صادراتها اعتمادا على اتفاقيات تسويق خاصة مع بعض البلدان فى الشمال، مثل الترتيبات الخاصة بتصدير حصص من السكر، من بعض الدول النامية، ومنها جمهورية الدومنيكان والفلبين إلى الولايات المتحدة.

ورغم ذلك، لم تحسن الحماية الزراعية أحوال المزارعين، فعلى الرغم من استمرارهم آنذاك فى إنتاج الحجم الأكبر من المواد الغذائية فى البلدان النامية، فإن هناك عوامل عديدة شاركت فى تردى أوضاع الفلاحين فى الجنوب، فى مقدمتها استغلال كبار ملاك الأرض، وكان العامل الآخر، تدمير العلاقات التقليدية للتعاون والاعتماد المتبادل نتيجة للانتشار السريع لعلاقات السوق. فى هذا الشأن كتب الأنثربولوجى "إيريك وولف" يقول: "كل مكان عمل لخدمة السلع والبضائع كان سببا فى أزمة بيئية، حقق الفلاحون فى الماضى توافقا مستقرا بين الثروات الطبيعية المتاحة وبين ضمان توفير سبل العيش الضرورى، لكن هذا التوافق تقلص إلى أقصى درجة، نتيجة لإدارة الموارد الطبيعية بشكل منفصل عن مصالح الناس واحتياجاتهم الضرورية، وتبنى أولوية مختلفة، واستخدام الموارد الطبيعية والبشر كسلع تباع وتشترى من أجل الربح، وبذلك دمرت العلاقة المتوازنة التى حافظ عليها الفلاحون بين الثروات الطبيعية وبين ضمان سبل العيش الضرورى."[١٧] الحقيقة، إن استغلال" ملاك الأرض ازداد حدة وكثافة مع التوسع فى نظام السوق، وأصبح ملاك الأرض قوة تجارية تسعى لإخضاع الفلاحين وسحقهم.

أما العامل الثالث المؤثر فى تدمير الفلاحين، فهو تبنى الكثير من البلاد لسياسة "الصناعة أولا"، وتمت مصادرة الفائض الزراعى واستثماره فى التصنيع السريع، وذلك من خلال فرض ضرائب عالية على الفلاحين وفرض أسعار جبرية على منتجاتهم. هنا، نشأ تحالف مقيت، دمر الإجراءات الحمائية الخاصة بالزراعة فى البلدان النامية، وتسبب فى الإضرار بالفلاحين، حيث استخدمت الولايات المتحدة المساعدات الغذائية كوسيلة للتخلص من الفوائض المتراكمة لديها من الحبوب لدعم حلفائها فى حربها الكوكبية ضد الشيوعية، وهذا ما يؤكده "فريدمان ومكميتشيل" بقولهما:

الأمر المهم، هو التقاء مصالح الولايات المتحدة التى كانت تسعى لاكتشاف أسواق جديدة لتصريف فوائضها من القمح، مع مصالح الدول الحديثة الاستقلال، التى كانت تبحث عن غذاء رخيص لتسهيل عمليات التصنيع، فرحبت تلك الدول بالقمح الأمريكى المقدم لها كمساعدات خارجية. حتى بعض الدول التى لم تفعل ذلك، فإنها عانت من الضغط الناجم عن خفض الأسعار العالمية للغذاء نتيجة الإغراق الأمريكى المستمر للأسواق بالمساعدات، وصادرات القمح بأسعار أرخص من الحبوب المنتجة محليا فى تلك البلدان. فى الوقت نفسه أدى انتقال الفلاحين للعمل فى الصناعة فى داخل بلدان العالم الثالث، إلى عدم الاعتماد على الأسواق الوطنية للغذاء، وبالطبع كان ذلك لصالح واردات القمح الأمريكى، على حساب الإنتاج الزراعى المحلى، وأسفر ذلك على إحلال الحبوب الأمريكية الرخيصة محل الأغذية التقليدية لشعوب هذه البلاد، التى اعتادت التكيف مع الحبوب الأمريكية الأرخص سعرا.[١٨]

فى هذا الإطار، لا يثير الدهشة، أن يؤدى هذا التهميش الاقتصادى للفلاحين إلى تزايد السخط فى الريف وهجرانه، كما سمحت الاضطرابات والقلاقل إلى دعم الفلاحين لتحركات الراديكالية التى تقف بجانبهم، وجاءت بهم للسلطة، كما حدث فى الصين وفيتنام، كما سعت بعض النخب المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الفلاحين، كأهم هدف من أهداف التنمية.

هذا الشكل من أشكال التدخل تعود أصوله للولايات المتحدة الأمريكية، التى دعمت برنامج إصلاحى لتوزيع الأرض وللتنمية الريفية فى تايوان وكوريا فى الخمسينيات، مثل هذه الإجراءات والقوانين حفظت مستوى من الازدهار للفلاحين كان كافيا لتحفيز الطور الأول من التصنيع فى تلك المجتمعات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

شهدت الستينيات فترة شديدة القصر من رعاية إصلاح زراعى مضاد للثورة، بدأت بجهود ضخمة فى فيتنام وتشيلى، ولكن بعد فشل هذه الجهود فى صد اليسار عن الوصول للسلطة فى البلدين فى أوائل التسعينيات،[١٩] تحولت منظمات مثل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" و"البنك الدولى"... تحولت لاتباع إستراتيجية "رفع إنتاجية الفقراء" من خلال برامج تنمية ريفية تتماشى مع الثورة الخضراء التى حدثت فى أنحاء أخرى من العالم، وقدمت الائتمانات المالية والدعم التقنى للفلاحين بشكل واسع من خلال وكالات الدولة الممولة من البنك. كان العنصر الأساسى لتلك الجهود التى استهدفت تحقيق الاستقرار فى الريف ورفع إنتاجيته ... هو تقديم الدعم المالى للفلاحين لشراء البذور المنتجة صناعيا، والأسمدة والمبيدات الحشرية، حينذاك قال "روبرت مكنمارا" رئيس البنك الدولى فى حديثه لهيئة محافظى البنك عام ١٩٧٤م عن التنمية الريفية: "ليس الهدف الأساسى هو إعادة توزيع الدخل والثروة – على نحو ما تدعى بعض البلدان الأعضاء فى البنك – لكن الهدف الأهم، زيادة إنتاجية الفقراء، وبذلك يحصلون على نصيب عادل من أرباح النمو.[٢٠]

فى الموضوع نفسه، يرى "فرانكلى" أن تنمية الريف ساعدت الفلاحين، ولكن ليس على حساب القطاعات الأكثر ثراء فى الريف، ويؤكد ذلك من خلال وثيقة للبنك الدولى، جاء فيها:

"لعلنا نأمل فى وقت قصير فى تصميم مشروع يفيد كل قطاعات المجتمع الريفى إلى حد ما. فى بعض البلدان، من الضرورى تجنب معارضة القطاعات ذات القوة والنفوذ فى المجتمع، وذلك إذا لم يكن البرنامج فاسدا. ولذلك، فى بعض الحالات التى

تميزت بعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، يكون من التفاؤل أن نتوقع أن أكثر من ٥٠٪ من فوائد المشروع يمكن أن تذهب مباشرة للجماعات المستهدفة، فغالبا ما ستكون النسبة أقل من ذلك بكثير".(٢١)

كما وصف محلل قريب من البنك الدولى، الهدف من جهود البنك التى يبذلها فى الريف باعتباره "تحديثًا دفاعيًا" ويضيف قائلا:

"إذا نجح هذا التحديث الدفاعى، سوف يخلق قطاعا من صغار الملاك يندمج بإحكام فى الاقتصاد القومى، وسوف تشجع مشروعات البنك الفلاحين على أن يصبحوا منتجين من أجل الأسواق الصغيرة، وأن تكون لهم علاقات اقتصادية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وسوف يرفض الفلاحون ربط مصالحهم بأولئك الذين لم يستجيبوا للتحديث، ويتباطؤون فيه، ليشيعوا الفوضى وعدم الترابط فى الاقتصاد القومى، خوفا من أن يفقدوا أسواقهم".(٢٢)

وإذا كان الورق يتحدث عن زيادة الإنتاجية، والحد من الفقر، وخلق استقرار طبقة ملاك الأرض وازدهارها، على شاكلة طبقة " الكولاك الروس الذين وقفوا ضد الثورة الروسية، ويتحدث أيضًا عن الإسراع فى تقويض المجتمع الفلاحى: كل ذلك يبدو صالحا على الورق، لكن الواقع أكد عدم قابلية هذه التصورات للتحقق.

اليوتوبيا النيوليبرالية والريف

فشلت جهود الدولة المدعومة بالمساعدات الخارجية فشلا ذريعا فى تحقيق الاستقرار فى الريف وفى زيادة إنتاجية الفقراء، وبلغت نهايتها، وتوقفت فى أوائل الثمانينيات، لتحل محلها برامج التكيف الهيكلى، والدفع بقوة ببرنامج اللبرلة الاقتصادية، الذى تم إعداده على أساس تجارب أربعة بلدان - كينيا وتركيا وبوليفيا والفلبين - ليشمل فى بداية التسعينيات أكثر من ٩٠ بلدًا، ذات اقتصاديات نامية وانتقالية، أى اقتصاديات (مجتمعات متخلفة). كان للتكيف الهيكلى عدد من الأبعاد

والدوافع والفروض الواجبة. وكان بالأساس مشروعا له دوافع أيديولوجية يستهدف جعل الاقتصاديات أكثر فاعلية وكفاءة، فى وقت قصير، بتحرير قوى السوق من القيود التى تفرضها الدولة. باختصار، كان برنامج التكيف الهيكلى يقوم على تقليص حاد فى الإنفاق، وتحرير التجارة، ويستهدف تمكين الحكومات من جمع الثروات والنقد الأجنبى لسداد ديونها الخارجية الضخمة.

سواء كان ذلك عن عمد أو على نحو تلقائى وغير متعمد، ارتبط التكيف الهيكلى بمرحلة اتسمت بإخضاع الريف بشكل مكثف لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وبالتالى، تقويض استقرار الاقتصاد الفلاحى، وحظيت بحماية مبالغ فيها من جانب المؤسسات المالية الدولية، ويقول "فارشاد آراغى" فى هذا الشأن إن "خصخصة الزراعة من جانب الدولة ابتدعت فى عصر النهوض التنموى القومى، السابق على المشروعات الزراعية، والشركات عابرة القوميات. والمزارع الرأسمالية، وهو العصر الذى يشكل المناخ الذى حد نسبيا من الزراعة الفلاحية، وجاءت فى أعقابه فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التى قوضت الزراعة الفلاحية تماما، لتحل محلها بعد ذلك العولمة النيوليبرالية فى عصر ما بعد الاستعمار."[٢٣]

تمثلت الهجمات والضغوط الأساسية لبرامج التكيف الهيكلى على الزراعة، على حد قول "فارشاد":

"ساد الارتباك والاضطراب أسواق الأراضى، وتم التراجع عن سياسات الإصلاح الزراعى التى كانت متبعة فى عصر التنمية الوطنية؛ والانخفاض الحاد فى الدعم المقدم للزراعة، ودعم الأسعار، وتخلى الدول فى عصر ما بعد الاستعمار وأيضا تخلى البنك الدولى عن سياسة تقديم الدعم؛ والتوسع فى استخدام التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجيا) فى الزراعة، وانتشار تجارة البذور والتوسع فى إنتاجها؛ والاعتماد على الكيماويات والمستحضرات البيولوجية والهيدروكربونات كمدخلات فى الزراعة؛ والتحول من إنتاج المحاصيل الغذائية بهدف توفير احتياجات السكان المحليين إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والتوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية من أجل

التصدير، مثل إنتاج الغذاء الحيواني. وتصدير سلع الرفاهية، والفواكه، والخضر الطازجة، وزهور الزينة، من أجل مراكز الاستهلاك العالمية الكبرى".(٢٤)

على ذلك، يمكن القول بأن التكيف الهيكلي كان أكثر السياسات التي جلبت الخراب والدمار للزراعة الفلاحية على النطاق الكوكبي من أية قوى أخرى، سواء كانت قوى اجتماعية، أو طبيعية.

السيطرة الكوكبية لنظام زراعة الغذاء النيوليبرالي

كانت سياسات التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية أهم القواعد الأساسية للعولمة النيوليبرالية التي حلت محل نظام بريتون وودز، الذي كان مدعوماً من الاقتصاديين المؤيدين لنظريات الاقتصادي الإنجليزي المعروف "كينز". أما الأساس الثاني الذي قامت عليه سياسات التكيف الهيكلي، كان ابتكار نظام للقواعد النيوليبرالية يشكل الإطار القانوني الأساسي لتحرير التجارة العالمية، وشاركت الشركات الزراعية العابرة للقوميات وصناعة العقائد الطبية وصناعة الإعلام، في دعم هذه الجهود الطموحة والدفاع عنها، والعمل على تحقيقها.

وفرضت الشركات الزراعية العابرة للقوميات هذه السياسات على بلدان العالم. وتحدد "هاريت فريدمان" ثلاث أدوات للضغط من أجل فرض النظام الغذائي الكوكبي الجديد: أولها، يتعلق بالتطورات في "مجمع القمح"، باعتباره القطاع السائد في الزراعة الأمريكية، للسيطرة على الساحة العالمية. ونتيجة للدعم المقدم من الدولة، تمكن "مجمع القمح" من اتباع إستراتيجيات لإغراق الأسواق العالمية، التي أثارت معارضة قوية من جانب الاتحاد الأوروبي، وأدت "لفوضى" في الأسواق العالمية، التي لم تعد محكومة بنظام بريتون وودز للغذاء، وكانت الأداة الثانية للضغط، ولفرض النظام الكوكبي الجديد للغذاء، فك الارتباط والتكامل بين صادرات الجنوب الزراعية وبين عمليات تصنيع الغذاء في الشمال بسبب إحلال المركبات الاصطناعية محل المنتجات

الاستوائية، مثل السكر، وبدء الجنوب فى المنافسة فى الأسواق العالمية فى مجال تصدير الزهور وفول الصويا، والأداة الثالثة للضغط من أجل فرض نظام جديد للأغذية بدخول البلدان النامية سوق المواد الغذائية اللازمة للماشية، سواء فى الشمال أو فى الاستثمارات المحلية لتربية الماشية فى الجنوب، وشرعت بلدان مثل البرازيل فى مشروعات فى الشمال وأيضا على المستوى المحلى.(٢٥)

وطبقا "لفريدمان"، فإن مجمعات إنتاج القمح والأغذية الطويلة الأمد (غير القابلة للفساد السريع) والماشية، دخلت فى عمليات تكاملية واندماجية، رغم بعض الاتجاهات المعاكسة، ورغم الاختلافات المستمرة على مستوى السياسات الوطنية، فإن الشركات الأوروبية والأمريكية العابرة للقوميات اندفعت بشدة لفرض نظام الأغذية الزراعية العالية التصنيع، الذى أحدث اندماجًا على المستوى الكوكبى، وتدعى "هاريت فريدمان" أن "الاتجاه السائد يتمثل فى المدى الزمنى والقدرة على التحمل، والتغلب على خصوصيات الزمان والمكان فى كل من الزراعة والتغذية، وحمت شركات الأغذية الزراعية العابرة للقوميات إنتاجها من المنافسة، واختصرت عمليات البيع والشراء لتتم بشكل أسرع من السابق، وابتكرت الشركات العابرة للقوميات قطاعا إنتاجيا متكاملا ومندمجا فى الاقتصاد العالمى، وتم دمج شعوب العالم الثالث فى السوق العالمى - وتهميشهم فى نفس الوقت - سواء كمستهلكين أو كمنتجين.(٢٦)

علاوة على ذلك، كانت هناك أداة أساسية شكلت تهديدا للفلاحين وصغار المزارعين على نحو خاص، لأنها كانت أداة لتقويض المنافسة، وللقضاء على المزارع الأسرية، وإخراجها من العملية الإنتاجية لصالح المزارع الضخمة، حتى فى الولايات المتحدة. وتمثلت هذه الأداة فى النمو المتسارع لصناعة الهندسة الوراثية، حيث تمكنت الشركات الكبرى من خلال تعزيز حقوق الملكية الفكرية من السيطرة، على بذور الفلاحين، وغيرها من المواد العضوية اللازمة للزراعة، واعتماد الشركات العابرة للقوميات على البذور المسماة "بالبذور النهائية"، وهى البذور التى لا يمكن للمزارع إعادة إنتاجها، أو الحفاظ عليها وإعادة استنباتها فى السنوات التالية. وهكذا،

استكملت الهندسة الوراثية دائرة تقويض الفلاحين. في الواقع، كتبت التكنولوجيا الحيوية شهادة وفاة الفلاحين، وهو الأمر الذى أعلنه "إيريك هوبسبوم" بشكل مبتسر، وأكده عالم الوراثة "ريتشارد ليونتين" بقوله:

بالتركيز على المواد الأساسية اللازمة للإنتاج الزراعى، وهى المواد العضوية، التى كانت فى الوقت نفسه العنصر الأساسى لمقاومة تغلغل الرأسمالية فى الزراعة... تمكنت التكنولوجيا الحيوية من إنجاز خطوتين فى عملية تغلغل رأس المال. الخطوة الأولى، أنها وسعت مجال المواد اللازمة للإنتاج السلعي، بما فى ذلك مجموعة واسعة من المواد العضوية التى تم التخلى عنها فى السابق. ثانيا، والأهم، إن التكنولوجيا الحيوية أوجدت إمكانية للتكامل الرأسى ارتبط بتحويل المزارعين إلى عمال زراعيين. وعلى ذلك، فإن التكنولوجيا الحيوية هى المرحلة الثانية للزراعة الرأسمالية المستقبلية.[٢٧]

أدت تلك الآليات، فى الزراعة الأمريكية بشكل خاص، إلى دمج الزراعة فى منظمة التجارة العالمية من خلال الاتفاقية الخاصة بالزراعة، وإلى تشجيع التكنولوجيا الحيوية والترويج لها بواسطة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

الزراعة الرأسمالية الصناعية: انتصار أم أزمة؟

فى هذا التحليل لموقف الاستثمار الزراعى الأمريكى من المفاوضات الزراعية، يدعى "فيليب مكميتشيل" أن الفاعلين الأساسيين يؤيدون استخدام منظمة التجارة العالمية للتخلى عن البرامج الزراعية التى تقدم الدعم للمزارعين وتسمح بإغراق الحبوب الأمريكية للأسواق الخارجية، ويؤكد "فيليب" أن "خفض قيمة الدعم، سيمكن الشركات من بذل أقصى طاقتها للحصول على فرصة أفضل فى السوق العالمى، ويقدم لهم ما يحتاجونه فى إنتاجهم من المناطق والأقاليم المختلفة المشتركة فى السوق العالمى الحر".[٢٨] هناك بعض الحقيقة فى هذا القول، ولكى تبقى الحقيقة فى أن الولايات

المتحدة لا زالت ترفض بشدة مجرد إجراء تخفيض جاد لبرامج دعمها للزراعة، فما بالك بإلغاء هذا الدعم. ولا زالت تقدم حوالى ٤٠ بليون دولار سنوياً كدعم لقطاع الزراعة، من أموال المستهلكين والمزارعين ودافعى الضرائب.[٢٩] ويبدو أن كبار أصحاب المصالح الزراعية - كبار المزارعين، والسياسيين المعتمدين على أصوات العاملين فى الزراعة، ومنتجى المدخلات اللازمة للزراعة، وصناع الغذاء - كل هؤلاء توصلوا على ما يبدو لتسوية مؤقتة، وموقف وسطى صارم لتحرير التجارة الأمريكية. يربط هذا الموقف بين تقديم الدعم المالى المحلى، وبين ممارسة ضغوط صارمة على البلدان المتقدمة والنامية لفتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية. باختصار، فإن تحرير التجارة أمر يتعلق بالعالم، أما الحمائية فهى ضرورية من أجل الولايات المتحدة الأمريكية. أفسدت هذه المعايير المزدوجة دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وحالت دون التوصل إلى نظام نيوليبرالى يحكم الكوكب.

هكذا، جاء العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ليضع حدا للقضية المهمة التى تواجهنا، ألا وهى: هل ما نشهده هو ذروة التحول الرأسمالى للزراعة، تلك العملية التى بدأت منذ أربعة قرون بالثورة الرأسمالية فى العلاقات الزراعية، والتى بدأتها الثورة الصناعية فى إنجلترا؟

قبل الانهيار الاقتصادى الكوكبى الذى بدأ فى منتصف عام ٢٠٠٧م، كانت النظم الزراعية فى كل أنحاء العالم تندمج على نحو سريع فى نظام واحد، وهو نظام الإنتاج من أجل التصدير، للحبوب واللحوم، هو النظام الذى تسيطر عليه المزارع الصناعية الضخمة والسلاسل العالمية للإمداد، كتلك التى تديرها الشركة التايلاندية المتعددة الجنسيات "كاروين بوكفاند"، وحيث كانت التكنولوجيا الهندسية الوراثية تتقدم بشكل مستمر فى مزارع شركة "مونسانتو" المتعددة الجنسيات. صاحبت هذه الاتجاهات عملية إلغاء التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى غير الجمركية، وهى العملية التى سهلت خلق السوبر ماركات الزراعية الكوكبية التى أقامتها شركات تجارة الحبوب العملاقة لخدمة المستهلكين من النخبة ومن الطبقات المتوسطة، مثل احتكار "كارجيل"

و"آرتشر دانييل ميدلاند" وشركات تجارة التجزئة العابرة للقوميات مثل شركة "تسكو" المملوكة لبريطانيا، وشركة "كارفور" المملوكة لفرنسا.

كما كانت هناك مجالات لمئات الملايين من فقراء الريف والحضر في هذا السوق الكوكبي الموحد. اقتصر نشاطها على خدمة العشوائيات العملاقة في ضواحي الحضر، مثل عشوائية "فيفلاس" البرازيلية، حيث كانوا يعانون من أسعار الغذاء التي كانت عادة أعلى من أسعاره في السوبر ماركت، أو خدمة المناطق الريفية التي وقعت في شرك تهميش الأنشطة الزراعية وأصبحوا أكثر عرضة للجوع بشكل متزايد. الحقيقة، أن في نفس هذا البلد، تتفشى المجاعة في القطاع المهمش، وتوجد أحيانا إلى جانب ازدهار القطاع المتعولم.

لم يكن ذلك مجرد تراجع الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي، ولكنه ما يطلق عليه بعض الدارسين "تقويض الفلاحة " depeasatization - التخلص من أسلوب وطريقة في الإنتاج لجعل الريف أكثر انسجامًا واستعدادًا للتراكم الرأسمالي المكثف.(٣٠) أضر هذا التحول بمئات الملايين من البشر، وذلك لأن الإنتاج الفلاحي ليس مجرد نشاط اقتصادي؛ إنه أسلوب بالغ القدم في الحياة، وثقافة عريقة. هذا التهميش للفلاحين أو طردهم، يشكل السبب الرئيسي للجوء الفلاحين للانتحار في الهند. ففي ولاية " أندهرا براديش "، ارتفعت أعداد الفلاحين المنتحرين من ٢٣٣ عام ١٩٩٨ إلى ٢٦٠٠ عام ٢٠٠٢م. وفي ولاية " ماهارا شترا "، تضاعفت أعداد المنتحرين، من ١٠٨٣ عام ١٩٩٥ إلى ٢٩٢٦ عام ٢٠٠٣م.(٣١) وتشير أحد التقديرات إلى أن حوالي ١٥٠ ألفا من الفلاحين الهنود انتحروا في السنوات القليلة الماضية.(٣٢) في هذا الشأن، تقول الناشطة الحقوقية ذات الشهرة العالمية "فاندانا شيفا": "في ظل العولمة، فقد الفلاحون والفلاحات هواياتهم الاجتماعية والثقافية ووضعيتهم الاقتصادية كمنتجين، وأصبح المزارع الآن مجرد مستهلك للبذور والكيماويات المرتفعة الأثمان التي تبيعها له الشركات الكوكبية العملاقة، من خلال كبار ملاك الأرض والمقرضين المحليين".(٣٣)

بل، وحتى عندما كانت الرأسمالية تبدو متوازنة فى السيطرة التامة على الزراعة وإخضاعها لمصالحها، فإن طبيعتها الاستغلالية كانت واضحة تماما. بالنسبة للرأسمالية، لم تهمش ملايين الفلاحين فحسب، لكنها أيضا أضرت بالبيئة إلى حد خطير، يتبدى ذلك فى ارتفاع حرارة الغلاف الجوى للأرض فى الوقت الراهن، وبشكل خاص فى شكل الاعتماد الشديد والصارم على الوقود الأحفورى فى كل مراحل عمليات الإنتاج الرأسمالى، من صناعة الأسمدة، إلى تدوير الماكينات الزراعية، وحتى نقل المنتجات الزراعية، وهناك تقديرات بأن الزراعة الصناعية الكوكبية تستخدم طاقة وقود أحفورى تبلغ ثلاثة أضعاف الطاقة المتولدة من التغذية.(٣٤)

حتى قبل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء، وقبل الأزمة الاقتصادية الكوكبية، كانت شرعية الزراعة الصناعية الرأسمالية تتراجع، والمقاومة ضدها تزداد حدة، ليس فقط من جانب الفلاحين الذين استبعدتهم وأقصتهم من العملية الإنتاجية، ولكن أيضاً من جانب المستهلكين، والبيئيين، وخبراء الصحة، وآخرين غيرهم، ممن أضرهم وأزعجهم جشع الشركات، والتبلد الاجتماعى، واستغلال العلم بشكل طائش وضار، وهى السمات التى تزداد وضوحا وفجاجة فى مسيرة الرأسمالية. الآن، ومع انهيار الاقتصاد العالمى، ومع اندماج الإنتاج والأسواق، التى تؤدى إلى سرعة التوسع فى الزراعة الصناعية، تواصل الأمور المضى قدما نحو مصير خطير. وفى الوقت نفسه تمضى "مناهضة العولمة" أو "اللا عولمة" قدما "على كل الجبهات تقريبا"، على حد ما نشرته الإيكونوميست فى تقرير لها، وهى التى ابتكرت كلمة "مناهضة العولمة" أو "اللا عولمة" منذ ما يقرب من عقد مضى.(٣٥) وحذرت المجلة، التى قد تكون الأكثر صخبا فى تأييد العولمة، من أن العولمة تقوم على الإيمان بعقيدة المشروعات الرأسمالية "فيما يتعلق بكفاءة سلاسل عرض الإنتاج الكوكبية ومدى فاعليتها، ولكن مثل أى سلسلة فإن هذه السلاسل تكون قوية بقدر ما تكون روابطها ضعيفة، وسوف يأتى الخطر إذا قررت الشركات التى تتبع هذه الطريقة فى تنظيم الإنتاج أن زمانها قد ولى".(٣٦)

فى الحقيقة، إن البحث عن بدائل للطريقة الراهنة لتنظيم الإنتاج يمضى قدما، ولم تعد الناس تنتظر من الرأسمالية أن تكون القدوة والقيادة، وبينما تتآكل قدرة الزراعة الصناعية العالمية على الحياة وتتراجع الثقة فيها وتفقد مصداقيتها، هناك نظرة تعاطف مع الزراعة الفلاحية والزراعة فى مساحات صغيرة جرى تصفيتها.

خلاصة

يجب أن يكون مفهوما تماما، أن أزمة أسعار الغذاء فى السنوات القليلة الماضية، هى بالأساس أزمة إنتاج، ويجب النظر لها فى إطار عملية طويلة تمتد لقرون من إحلال الزراعة الرأسمالية محل الزراعة الفلاحية؛ ولكن على الرغم من سطوة الزراعة الرأسمالية وسيادتها، فإنها لم تنجح فى القضاء على الزراعة القائمة على الفلاحين أو المزارع الأسرية، التى بقيت حتى الآن واستمرت فى توفير جزء أساسى من الغذاء للسكان المحليين، خاصة فى بلدان جنوب العالم.

يتأثر مسار النظام العالمى للأغذية المزروعة منذ منتصف القرن التاسع عشر، بهذا الصراع الدائر بين الزراعة الرأسمالية وبين الفلاحين والزراعة الأسرية. نشأ أول نظام دولى للأغذية المزروعة فى أوائل القرن التاسع عشر، تحت غطاء التجارة الحرة بدعم من الإمبراطورية البريطانية، وتكون من "شبكتين": الأولى فى مستعمرات المستوطنين البيض، وقامت على أساس نموذج الزراعة الأسرية التى توفر الغذاء للشغيلة (المواد الغذائية الرخيصة التى يستهلكها عمال الحضر). وتتمثل أساسا فى القمح والماشية، من أجل الاقتصاديات الحضرية المحلية. وفى الجنوب، هناك الزراعة الرأسمالية للمستعمرين وتنتج المحاصيل الغذائية الاستوائية من أجل التصدير، بواسطة القوى العاملة التى تعتمد فى تغذيتها على الاقتصاد الريفى المحيط بها. نجح النظام الدولى للأغذية الزراعية فى أن يكون له شكل وإطار محدد فى ظل نظام بريتون وودز فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ... ففى الشمال، استمر الاعتماد بشكل واسع على الإنتاج الزراعى القائم على المزرعة الأسرية، وسيطرة الشركات على المدخلات

اللازمة للزراعة، وعلى التجارة فى المنتجات الزراعية، والصناعة الغذائية. وفى الجنوب، استمر الفلاحون وصغار المزارعين فى أن يكونوا الدعامة الأساسية لإنتاج الغذاء، وتسعى الحكومات لاحتواء الفلاحين من خلال برامج الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، والإبقاء على العوائق والإجراءات الحمائية ضد الواردات الزراعية الرخيصة، ورغم ذلك، فكثيرا ما تم إفشال هذا الهدف بواسطة برامج " المساعدات الغذائية".

أما أحدث أشكال تطور النظام الكوكبى للأغذية الزراعية، جاءت مع الجهود التى بذلت لتشكيل منظمة التجارة العالمية، التى تعهدت بنشر الزراعة الصناعية وهيمنة الشركات الاحتكارية العابرة للقوميات عليها، من خلال فرض قواعد ونظم دولية لتحرير التجارة واحتكار حقوق الملكية الفكرية لصالح سلاسل الإنتاج المندمجة والمنتشرة على نطاق الكوكب. تتكون هذه السلاسل من كبار منتجى المدخلات اللازمة للزراعة، والمزارع الكبرى، والشركات الكبرى لتجارة التجزئة والسوبر ماركات الكوكبية لخدمة المستهلكين من النخب ومن الطبقات الوسطى، كما يتسم هذا الشكل باستخدام التكنولوجيا الحيوية، الذى ينذر بانتزاع السيطرة على العمليات الإنتاجية من الفلاحين بشكل كامل، ويعجل بطردهم من الأرض وتحويلهم إلى مجرد عمال زراعيين. وعلى الصعيد العالمى، اتبع هذا النظام معايير مزدوجة، استهدفت فرض قواعد وقوانين تحرير التجارة على الجنوب، بينما حافظت على تقديم دعم ضخم لحماية المصالح الزراعية للشمال، أدت هذه المعايير المزدوجة إلى نزع شرعية المشروع النيولبرالى، ونسف مفاوضات "جولة الدوحة".

الآن، أخرجت الأزمة الاقتصادية العالمية مشروع العولمة عن مساره، وبدأ عصر اللا عولمة. لم تدرك الأزمة شرعية الزراعة والصناعة - التى كانت قد حققت انتشارا واسعا - فحسب، ولكن أيضا، تتراجع الآن السلاسل الكوكبية للإنتاج والتوزيع. فى هذا الإطار، قد تتزايد أهمية الزراعة الفلاحية والقائمة على المزارع الصغيرة، والتى تخدم الأسواق المحلية والإقليمية، وتبدو سبيلا أكثر قبولا لتنظيم إنتاج الغذاء.

الفصل الثانى

انحسار الريف المكسيكى

حينما تظاهر عشرات الآلاف فى المكسيك أوائل عام ٢٠٠٧م احتجاجًا على زيادة أسعار الخبز المصنوع من الذرة، بنسبة تزيد عن ٦٠٪، أشار الكثير من المحللين إلى أن هذه الزيادة نتيجة لاستخدام الذرة فى إنتاج الوقود الحيوى، حيث أصبح تحويل الذرة إلى "إيثانول" مربحًا أكثر من استخدامه كغذاء، وبسبب الدعم الذى تقدمة الحكومة الأمريكية للمزارعين، خصص المزارعون الأمريكيون مساحات واسعة من الأرض لزراعة الذرة من أجل إنتاج الإيثانول.

بلا شك، كان استخدام الذرة فى إنتاج الوقود الحيوى بدلا من إنتاج الخبز، أحد الأسباب المباشرة للارتفاع المفاجئ فى الأسعار، إلا أن مضاربات شركات السمسرة العابرة للقوميات على الاتجاهات المحتملة لزيادة الطلب على الوقود الحيوى لعبت الدور الأكبر فى هذا الارتفاع المفاجئ فى أسعار الذرة.[١]

علاوة على ذلك، أهمل معظم المراقبين سؤالا مهمًا... كيف أصبح المكسيكيون، الذين كانوا أول من زرعوا الذرة على وجه الأرض، يعتمدون على استيراد الذرة من الولايات المتحدة الأمريكية؟.

لا يمكن فهم أزمة الغذاء المكسيكية فهما كاملا بدون معرفة أن السنوات السابقة على أزمة الخبز، شهدت تحول الموطن الأصلى للذرة (المكسيك) نحو الذرة المستوردة نتيجة لاتباع سياسات تحرير الأسواق التى شجعها صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وواشنطن.

بدأت هذه العملية بأزمة الديون فى أوائل الثمانينيات، حيث كانت المكسيك ثانى أكبر الدول النامية المدينة فى العالم، واضطرت لاستجداء الأموال من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لخدمة ديونها لدى البنوك التجارية الدولية. مقابل حزمة من الإجراءات للخروج من الأزمة المالية تتكلف عدة بلايين من الدولارات، حددتها الهيئة التنفيذية للبنك الدولى كبرنامج اتسم بتدخل غير مسبوق فى كل الشئون المكسيكية، على أن يسقط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الديون المكسيكية، وفى الوقت نفسه تتخلى المكسيك عن فرض التعريفات الجمركية العالية، واتباع العقيدة الليبرالية باعتبارها السبيل للكفاءة الاقتصادية.[٢] وأطلق على هذا البرنامج البغيض تعبير برنامج "التكيف الهيكلى" للتخفيف من وطأته، وكان التحول الزراعى أحد أعمدته الأساسية.

التكيف الهيكلى: الإطار الواسع

كان تراجع دور الدولة الهدف الرئيسى للتكيف الهيكلى، كما أصبحت الميزانية المكسيكية الأداة الرئيسية لتراجع الدور الاقتصادى للدولة، وارتفعت حصة خدمة الديون من إجمالى الإنفاق الحكومى من ١٩٪ عام ١٩٨٢ إلى ٥٧٪ عام ١٩٨٨م، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالى (المنخفض فى الأصل) من ١٩,٣٪ إلى ٤,٤٪.[٣] وبالطبع أدى ذلك إلى نتائج وخيمة نظرا لأن الدولة كانت تلعب دورا مركزيا فى الاقتصاد المكسيكى، فلم يحقق الناتج المحلى الإجمالى للمكسيك أى نمو فيما بين أعوام ١٩٨٢ و١٩٨٨م، مقارنة بنمو سنوى كان يبلغ ٧٪ فى سنوات السبعينيات، ونتيجة للتزايد السكانى فى المكسيك بحوالى٢,٣٪ خلال هذه الفترة، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٨م إلى ما كان عليه فى أواخر السبعينيات.

تزامن الانخفاض الهائل فى استثمارات الدولة - المستثمر الأكبر فى أى اقتصاد - مع التحرير المتسارع للتجارة، الذى ساهم فى عدم التصنيع، كما انخفضت الجمارك

على الواردات من ٥٠٪ إلى ٢٠٪ وأزيلت القيود على الواردات، وبضربة واحدة قضى على القطاع الصناعى المكسيكى، وفى سياق إغلاق مئات المصانع، تراجع قطاع صناعة النسيج والملابس بشكل مفاجئ ومتسارع.[٤]

أدى هذا التحول الاقتصادى الكبير إلى نتائج اجتماعية قاسية؛ فانخفضت القيمة الحقيقية للأجور بنسبة تتجاوز ٤١٪ فيما بين أعوام ١٩٨٢ و١٩٨٨م، وتراجع نصيب العاملين من الدخل القومى، من ٤٣٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٧[٥]، وارتفعت معدلات البطالة إلى ٢٠٪ من مجموع القوى القادرة على العمل، ونسبة غير الحاصلين على عمل إلى ٤٠٪.[٦] ودفعت هذه الظروف نصف السكان للعيش تحت خط الفقر، وإلى تفاقم عدم العدالة فى توزيع الدخل،[٧] وسقطت المكسيك فى هاوية الانخفاض الحاد فى الاستثمارات العامة التى تقوم بها الدولة، والانكماش المتسارع للطلب، وانخفاض النمو.

انخفضت الخدمات الاجتماعية انخفاضًا حادًا، على سبيل المثال، هبطت ميزانية الصحة من ٤.٧٪ من مجمل الإنفاق العام إلى ٢.٧٪ ، لدرجة أن البنك الدولى اضطر للاعتراف بأن الحكومة المكسيكية "قد تكون لا تنفق شيئا على الرعاية الصحية"[٨]، فى هذه الظروف، لم يكن يثير الدهشة، أن يتضاعف معدل الوفيات بين الأطفال ثلاث مرات عما كان عليه فى السبعينيات نتيجة لسوء التغذية.[٩]

رغم عدم وجود نمو حقيقى، وقسوة الأوضاع الاجتماعية نتيجة لسياسات التكيف الهيكلى، توسعت الحكومة المكسيكية فى برنامجها على ضوء هذه السياسات خلال التسعينيات، وتزامن ذلك مع تولى حكومة النيولبراليين والتكنوقراط التى يترأسها "كاروس ساليناس دى جورتارى" السلطة، ونتيجة للإسراع فى برنامج الخصخصة تقلصت أعداد المشروعات الحكومية من ١١٥٥ مشروعًا عام ١٩٨٢ إلى ٢٨٥ فقط عام ١٩٩٠[١٠] وخلال أزمة الديون تولت الحكومة مسئولية ٩ من مجموع ١٨ بنكا تجاريا خاصا، وبذلك أصبحت الحكومة مسئولة عن سداد مديونياتهم للبنوك الأجنبية.[١١] ورغم ذلك، لم تسفر هذه السياسات عن خلق ظروف السوق وشروطه الحر على النحو الذى تخيله

صانعوها، بل أدت إلى قيام اقتصاد تهيمن عليه قلة مختارة من أصحاب المصالح الخاصة، حيث تحصل ٢٥ شركة كبرى على ٤٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.(١٢)

كما تسارعت معدلات خصخصة الممتلكات العامة؛ فرفعت حكومة "ساليناس" عام ١٩٨٢م القيود التى كانت مفروضة على الاستثمار الأجنبى وفقا لقانون كان قد صدر عام ١٩٧٣م، وسنت قوانين لإطلاق حرية مشاركة الاستثمار الأجنبى فى مجالات مثل صناعة قطع غيار السيارات، وخدمات الاتصالات التليفونية، كما سمحت بملكية الأجانب التامة فى مجالات مثل التعليم الخاص، وإصدار الصحف، والخدمات المالية. كان برنامج الخصخصة وإلغاء التأميم أكثر البرامج تطرفا، والتى طبقت فى بلدان العالم النامى، وفى الوقت نفسه، لم تترك الحكومة النيوليبرالية أى شىء يسير فى طريقه الطبيعى. وفى هذا الشأن، يقول "هيراديا" و "بورسيل":

"الحقيقة أن الدستور كان يلزم الدولة بملكية قطاعات أساسية مثل السكك الحديدية، والاتصالات التليفونية، لكن هذا الشرط الدستورى تم التخلى عنه، وببساطة، صوت أعضاء البرلمان لصالح تغيير الدستور، أكثر من ٣٠ مرة ليتواءم الدستور مع اتفاقيات النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية)، وذلك خلال حكومة "ساليناس" وحدها".(١٣)

صناعة الاضطراب المالى الكبير

كان تحرير التعاملات الرأسمالية الاتجاه الأساسى لبرنامج تحرير الاستثمار، الذى أصبح نافذ المفعول تماما عام ١٩٩٣م، حينما أصبحت المكسيك أحد أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، التى تلزم أعضاءها بإزالة أية قيود أو عوائق على حركة رأس المال. أدى هذا التطور المهم، بشكل مباشر، إلى الأزمة المالية الثانية فى المكسيك التى استمرت ١٣ عاما. اتجهت معظم الاستثمارات الأجنبية القادمة نحو شراء ديون الحكومة التى كانت محددة بالدولارات، وبالنسبة للمضار"

لم ينتبهوا لخطورة أن الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزى قد لا تكون كافية للاستجابة لطلباتهم الخاصة بتحويل نقودهم بالعملة المحلية إلى دولارات".[١٤]

أدى التدفق الضخم لرأس المال الأجنبى إلى المكسيك إلى تقدير العملة المكسيكية بقيمتها الحقيقية؛ مما جعل الصادرات المكسيكية أقل تنافسية فى الأسواق العالمية. وبتدفق الدولار تزايد استهلاك الطبقات الوسطى والعليا بشكل كبير، وارتبط الانخفاض فى الصادرات بارتفاع متسارع فى الواردات.

نتيجة للخصخصة والتخلى عن سياسة التأميم الناجمة عن إنتاج برامج التكيف الهيكلى، لم تعد الصناعة المحلية قادرة على الاستجابة للطلب المتزايد لمستهلكى السلع الخفيفة والثقيلة، وأدى ذلك إلى عجز ضخم فى الحساب الجارى بلغ حوالى ٨ و ٨,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٤م. وهو الأمر الذى جعل المستثمرين الأجانب فى قلق وخوف.

أدى الخوف والقلق من عدم الاستقرار الاقتصادى إلى شروع المستثمرين الأفراد للخروج من المكسيك عام ١٩٩٤م. كان اتساع الفجوة فى الحساب الجارى سببًا آخر من أسباب عدم الاستقرار، بينما توقع المضاربون على النقد، والمستثمرون المحليون، والمستثمرون الأجانب، توقعوا أو راهنوا على أن تقوم الحكومة " بتصحيح " نقدى – أى إعادة تقدير قيمة العملة لخفض العجز – حيث تعرض البيزو (العملة المكسكية) لأضرار بالغة، لم ينقذه سوى تدخل الحكومة التى سمحت بتعويم البيزو، وأدى ذلك إلى فقد قيمتها بما يعادل ٥٠ بليون دولار أمريكى، ذهبت معظمها لنجدة أصحاب سندات ديون الحكومة المكسيكية المفلسة.[١٥] كما أدت الأزمة أيضا إلى قيام صندوق النقد الدولى، للضغط على الحكومة المكسيكية لرفع معدلات الفائدة بهدف عودة الاستثمارات الأجنبية للتدفق مرة أخرى على المكسيك.

كان برنامج إطلاق حرية رأس المال سببا فى جولة أخرى من الانكماش الاقتصادى الحاد، كانت نتائجه أسوأ من تلك التى شهدتها بلدان العالم الثالث عقب أزمة الديون العالمية فى أوائل الثمانينيات: كساد شامل، وانتشار البطالة، والإفلاس

التام للصناعات والخدمات، وتحول أعداد كبيرة من السكان نحو الاتجار فى المخدرات أو الهجرة للولايات المتحدة. من الصعب إنكار الادعاء بأن كلا من الهجرة الضخمة للشمال وانفلات تجارة المخدرات، التى تجعل الكثير من المراقبين يطلقون الآن على المكسيك لقب "الدولة الفاشلة"، يرتبطان بالخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى لحق بالبلاد طوال ما يقرب من ثلاثين عاما نتيجة للتكيف الهيكلى والإصلاح النيوليبرالى. وفى مواجهة هذه الكارثة وهذا الانهيار الاقتصادى والاجتماعى اندلعت "حركة الزاباتيستا"، وانطلقت انتفاضتها التاريخية فى ولاية "تشيباسى" فى الأول من يناير ١٩٩٤م، نفس اليوم الذى دخلت فيه اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية - أمريكا وكندا والمكسيك - (النافتا) حيز التنفيذ.

انحسار الريف

تجلى هذا الركود فى ترنح الاقتصاد ووقوعه فى أزمة تلو الأخرى، وعلى مدار عقدين من التكيف الهيكلى وأشكال فجائية وحادة من التحرير المالى ظهرت نتائجها بوضوح فى الريف المكسيكى.

انخفض الإنفاق العام فى الريف للنصف فيما بين أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٦م.[١٦] امتد هذا التحول ليلغى دعم الدولة الكامل للزراعة الذى كان الحزب الثورى الدستورى يقدمه فى أعقاب الثورة المكسيكية فيما بين أعوام ١٩٣٠ و ١٩٨٠م. كانت التغيرات كاسحة، على نحو ما تشير "أنا دى إيتا"، بقولها: "تراجع تدخل الدولة؛ فكانت الائتمانات المالية (التسليف) تقدم للأفراد المحظوظين. وخفض بنك التنمية الريفية من مقدار الائتمان المسموح بتقديمه لكل مزارع، كما خفض أيضا من أعداد المزارعين الذين قدم لهم ائتمانات مالية، وقصرها على محاصيل محددة؛ وانتهى الدعم. وكذلك معظم مشروعات القطاع العام القائمة اقتصر دورها على تصنيع المنتجات الزراعية، أو التى تقوم بتجميع المحاصيل من المزارعين وتسويقها، وخصخصت عمليات الإنتاج

الزراعى، وألغيت الخدمات التى كانت تقدمها الدولة مثل عمليات التوسع فى الزراعة، وخصخصة التأمين على المحصول وتخزين الحبوب، وإلغاء الدعم الخاص بضمان حد أدنى لأسعار المحاصيل، وكذلك الدعم الذى كان يتمثل فى توفير أعداد وكميات ضخمة من السلع والخدمات التى كان يقدمها القطاع العام ".[١٧]

فى هذا الإطار تم إلغاء الوكالات الأساسية أو تراجعت وظائفها وأدوارها، ومنها "الشركة الوطنية لإنتاج البذور" و"الشركة المكسيكية للأسمدة" وطالب النيوليبراليون بتحويل الشركات العامة المنتجة للاحتياجات الزراعية الأساسية إلى شركات خاصة.[١٨] كما تخلت الدولة عن التزاماتها بتوفير مياه الرى، وانتقلت إدارة عمليات الرى وصيانتها إلى المستهلكين، بينما تراجعت ميزانية "وزارة الزراعة والموارد المائية" بنسبة ٧٤٪ فيما بين أعوام ١٩٨١ و١٩٨٧م، وانخفضت مرة أخرى بنسبة ٣٤٪ فيما بين أعوام ١٩٩١ و١٩٩٥م.[١٩]

ساهمت نتائج برنامج تحرير التجارة الزراعية - من جانب واحد - فى زعزعة استقرار المنتجين الزراعيين، وعصفت بالزراعة الفلاحية، وحلت بها مصيبة أكبر عام ١٩٩٤م، حينما دخلت اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) حيز التنفيذ. تحول الفائض المتواضع لتجارة المزارع المكسيكية إلى عجز تجارى ضخم، بلغ ٢.٧ بليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٣[٢٠] وبالطبع، اليوم وبعد ١٤ عاما من تطبيق هذه الاتفاقية، فإن التغيرات والنتائج أكثر عمقا واتساعا، كما أصبحت المكسيك تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها الغذائية من الأسواق العالمية.

دمرت "النافتا" قطاع إنتاج الذرة بشكل خاص، وعلى الرغم من أن المكسيك استثنت الذرة من اتفاقية إلغاء التعريفة الجمركية حماية لإنتاجها من الذرة، فإن الذرة الأمريكية تدفقت عليها بأسعار تبلغ نصف سعر الذرة المكسيكية، ليسقط قطاع الذرة المكسيكية فى أزمة مزمنة. تمكنت الذرة الأمريكية من إغراق الأسواق لأسباب متعددة ؛ أولها، زيادة دعم الحكومة الأمريكية للذرة، بينما خفضت الحكومة المكسيكية من دعمها لقطاع إنتاج الذرة بشكل حاد. وثانيا، أن الحكومة الأمريكية قدمت ائتمانات مالية إلى

الحكومة المكسيكية لدعم وارداتها من أمريكا قيمتها ٣ بلايين دولار أمريكى لشراء الذرة الأمريكية للحد من أزمة فائض الإنتاج فى الولايات المتحدة، وكانت سببا فيما وصفه "بيتر روسيت"، "بالآثار المدمرة" لمزارعى الذرة المكسيكيين.[٢١] وثالثًا، حينما أغلقت وكالة التسويق التابعة للدولة المكسيكية أبوابها كشرط من شروط برنامج التكيف الهيكلى، أصبح تسويق واردات الذرة الأمريكية والحبوب المكسيكية فى قبضة قلة احتكارية من الشركات التجارية متعددة الجنسيات مثل شركة " كارجيل " المملوكة للولايات المتحدة الأمريكية، وشركة " ماسيكا " التى تساهم الولايات المتحدة فى ملكيتها، وتعمل فى الولايات المتحدة والمكسيك. تملك هذه الشركات الاحتكارية نفوذا هائلا فى المضاربات التجارية، والسيطرة الاحتكارية على التجارة المحلية التى تضمن لها رفع الأسعار العالمية للذرة، ولا تمكن صغار المنتجين على المستوى المحلى من الاستفادة من هذا الارتفاع.[٢٢] وبهذا الاحتكار، تمكنت الشركات من المبالغة فى الأثر الحقيقى للطلب على الوقود الحيوى للتلاعب فى أسعار الذرة، على نحو ما حدث خلال أزمة ارتفاع أسعار الخبز المصنوع من الذرة فى المكسيك.

نكسة الإصلاح الزراعى

كان الهدف الرئيسى للسياسات النيوليبرالية تسريع عمليات التحول الرأسمالى فى الريف، وكان ذلك الهدف مناقضا لنظام الاستقرار الاجتماعى الريفى الذى مارسه الحزب الدستورى الثورى لعدة عقود.

وصف بعض الكتاب نظام الحزب الدستورى الثورى "بالفاشية الاجتماعية" أو "الفاشية العامة"، اندمج فيها الفلاحون فى المشاركة السياسية من خلال القيادات الفلاحية المشاركة فى الهيراركية الحزبية، واعتمد هذا النظام فى شرعيته على المضى قدما فى الإصلاح الزراعى الذى حدث طوال القرن العشرين. وعلى حد قول "ماكينلاى" و"جيراردو إوتيرو": "هذا هو السبب فى حصول النظام على إجماع واسع، لدرجة أن

هذا الإجماع أفقد الجمهور أية مبادرة فى القضايا السياسية، فلم يدروا ما يجب عليهم أن يفعلوا، ولا متى عليهم أن يعبروا عن رأيهم، ومتى يجب أن يلتزموا الصمت، ولا يعرفون مع من يتواصلون، ومن يتجنبونه".[٢٣]

كان الأساس الذى تقوم عليه الشرعية الدستورية للإصلاح الزراعى فى القرن العشرين هو نظام "الأيجيدو"(*) أو مصادرة الحكومة أراضى كبار الملاك واستغلالها بشكل مشترك وزراعتها على المشاع بواسطة الفلاحين الذين يمتلكون أرضا، كما كانت تقوم أيضا على المشاعات الزراعية للسكان الأصليين. والتى تعمل وفقا لمبادئ "الملكية الاجتماعية"، هذا الشكل من الملكية الجماعية "لا يمكن المستفيدين من الأرض من بيعها، ولا تأجيرها، ولا استخدامها كضمان للحصول على قروض، أو أى حق فى التصرف فيها وكأنها ملكية خاصة". بالإضافة إلى أن هذا الشكل يمنح المستفيد من الأرض حق الانتفاع بها على مدار حياته، وتوريث هذا الحق من جيل لآخر.[٢٤]

بحلول التسعينيات، استمر الإصلاح الزراعى فى إعادة توزيع ١٠٣ ملايين هكتار، تمثل ٥٦٪ من أراضى الإصلاح و ٧٠٪ من الغابات المكسيكية ينتفع بها ٣.٥ ملايين من المزارعين الذين لا يملكون أرضًا، وموزعة فى ٣٠٣٢٢ مشاعة جماعية (إيجيدو) – ليس هذا إنجازا فى حد ذاته، لكنه يعنى، من بين أشياء أخرى، قوة الطريقة الريفية وتماسكها فى الإنتاج، حيث كانت الأولوية للإنتاج من أجل توفير مصادر العيش، وتدبير احتياجات السكان، وليس الإنتاج من أجل السوق. حيث لا يذهب للسوق

(*) الإيجيدو: نظام تلتزم الحكومة بمقتضاه باستخدام الأرض المشاع بمشاركة أبناء المجتمع المحلى القائم عليها. هذا الاستخدام للأرض المشاع كان ممارسة عامة تقليدية خلال حكم "الأزتيك" (سكان المكسيك الأصليون، أصحاب حضارة عريقة) قبل الغزو الإسبانى عام ١٥١٩م. بدأ هذا النظام فى الاختفاء خلال الاحتلال الإسبانى ثم الاستيطان الأوروبى، ولكن تم إحياؤه بعد الثورة المكسيكية وإصدار دستور ١٩١٧م. وشكل البداية الحقيقية لبرنامج الإصلاح الزراعى، ووفقًا لهذا النظام يتولى الفلاحون الذين لا يملكون أرضا بإنشاء مشاعة جماعية فى منطقتهم، وتتولى الحكومة مصادرة الأرض من كبار الملاك ومنحها للفلاحين، للانتفاع بها، وزراعتها بشكل جماعى هم والأجيال اللاحقة، دون أن يكون لهم الحق فى ملكيتها أو التصرف فيها بالبيع والشراء أو تقسيمها فيما بينهم. (المترجم)

إلا ما يفيض عن احتياجات السكان المحليين، ولا تسعى هذه الطريقة فى الإنتاج لزيادة الإنتاج والإنتاجية، لكنها كانت تضمن البقاء، وهو ما يطلق عليه "ديبورا برايسيون" "الانكفاء على إنتاج سبل العيش الضرورى"، فيقول: إن عبارة "الانكفاء على إنتاج سبل العيش الضرورى" تشير إلى إنتاج الغذاء الأساسى، والضرورات الأخرى غير الغذائية، من أجل الاستهلاك المباشر، والظروف اللازمة للإنتاج، وهى الأرض والعمالة الأسرية. ويضمن وجود الأرض اللازمة لإنتاج سبل العيش ضمانة لتحقيق استقلال جزئى للفلاحين، وأيضا ضمانة ضد المخاطرة، كما تتيح البقاء المادى واستمرار الحياة. لكن، لا يمكن المغالاة فى قيمة هذه الضروريات بالنسبة للفلاحين، حتى ولو تمكن الفلاحون من الأرض أو العمالة، فإنهم يكونون فى حاجة ماسة إلى ما يمنحهم قوة تفاوضية وقوة الاحتمال المحروم منها تماما من لا يملكون أرضا وسكان الريف الذى تحولوا إلى عمالة زراعية.(٢٥)

وبينما تمارس قوى السوق نفوذا يزداد اتساعا فى الريف، يستمر "برايسيون" فى قوله: "الآن، يبقى إنتاج الحاجات الضرورية للفلاحين ملائما للسوق، أكثر من أن يكون منفصلا عنه؛ ففى فترة انحسار السوق أو التقلبات الحادة فى الأسعار، يلعب إنتاج الاحتياجات الضرورية للعيش دورا مخففا للأزمات، ويحمى الفلاحين ويمنحهم القدرة على البقاء والاستمرار فى مواجهة الشدائد والمحن ".(٢٦)

ونتيجة الإصلاح الزراعى الذى قام به الحزب الثورى الدستورى، فى استقرار الريف وتقليص نفوذ الجماعات المتمردة، وأثره فى إبطاء حركة تحويل الأرض إلى سلعة، تباع وتشترى، نتيجة لذلك أمكن فرض قيود على سرعة تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الريف، لذلك، لم يكن من المثير للدهشة أن أحد الأهداف الرئيسية لهجوم النيوليبرالية المتواصل، كان التخلص من الإصلاح الزراعى. وادعت الرطانة النيوليبرالية أن الزراعة الريفية تفتقر للإنتاجية فى الزراعة، وتتسم بكثافة اليد العاملة فى الزراعة، بينما يؤكد " أرمانو بارترا " أن الادعاء بأن غالبية صغار الفلاحين يشكلون عبئا على الإنتاج ويشل قدرة صغار المزارعين على المنافسة. كان الدافع وراء

سعى السياسة الزراعيــة فى الثمانينيات لطـرد سـكان الريف، وإبعادهم عن العمل فى الزراعـة. فى هذا الإطار تم شن هجوم للتطهير الديموجرافى بهدف طرد ثلاثة ملايين من العمال الفائضين عن حاجة العمل (غير اللازمين للعمل) من الريف المكسيكى المزدحم لتحرير الزراعة من أكثر من ١٥ مليونًا من الفلاحين (الفائض عن حاجة العمل)[٢٧]. ورغم كل هذه الادعاءات والمزاعم الكاذبة عن عدم الفاعلية وقلة الكفاءة، كانت المكسيك مصدرا صافيا للغذاء ولا تستورد منه شيئا حتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، كان ذلك قبل برامج التكيف الهيكلى، واستمرت حتى بداية التسعينيات مصدرا للغذاء، وكانت تحقق آنذاك من صادراتها الزراعية فائضًا تجاريًا متواضعًا.

فى إطار ضمان الملكية الخاصة وتأمينها، وضع البنك الدولى مشروع وثيقة للسياسة الزراعية، تسعى لإزالة الاختلافات والفروق بين الملكية الخاصة والملكية المشاع للأرض المكسيكية، وتحث على "خصخصة "المشاعات الجماعية والقضاء على المشاعة الزراعية كوحدة إنتاجية.[٢٨] وتحت شعار "الإصلاح الزراعى وفقا لقوانين السوق"، أستهدفت الوثيقة وأيضا مبادرات الحكومة المكسيكية إلى تحويل نظام ملكية الأرض، والتعامل معها باعتبارها سلعة تباع وتشترى وفقا لأسعار سوق الأراضى، وهى العملية التى عجلت بنشر علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكل كامل فى الزراعة. وتم تعديل المادة ٢٧ من الدستور المكسيكى، ذائعة الصيت، التى استحدثت قوانين وقرارات مضادة للإصلاح الزراعى. استهدفت خصخصة الممتلكات الجماعية والمشاعات الزراعية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، طرحت الحكومة برنامجا طموحا يشمل البلاد برمتها بهدف إنجاز هذه القوانين والإجراءات وتعميم المعايير الجديدة للملكية والاستثمار، برنامج يضمن حقوق المزارعين الذين لا يمتلكون أرضا فى استغلال أراضى المشاعات الزراعية، ويمنحهم حقوقا فى نظام للملكية الخاص، بالحصول على امتلاك قطعة من الأرض، وحصلوا بالفعل على حق ملكية قطعة من الأراضى التى كانت مشاعا.[٢٩]

لم ينفذ برنامج تمليك المزارعين أراضى المشاعات بسلاسة. وأعيق لعدة أسباب، منها افتقار المزارعين لأية مستندات تثبت ملكيتهم لقطع الأرض التى يزرعونها، على الرغم من قبولهم للبرنامج الذى يستهدف خصخصة الأرض وتمليكها. وترى " أنا دى إيتا "، أن هذ الافتقار لمستندات الملكية يرجع لمعاييرهم وعاداتهم الثقافية والتاريخية التى لم تتعامل يوما مع الأرض كسلعة ولم يكافحوا يوما للحصول على الأرض، فالأرض بالنسبة لهم لم تكن مجرد مصدر ثروة تجارية، لكنها إطار تشكلت فيه هويتهم وتحافظ على استمراريتها؛ لذلك لم يكن من مصلحتهم إضعاف الروابط الاجتماعية فيما بينهم، بنزاع على ملكية الأرض، بل سعوا دائما للحفاظ على هذه الروابط وتعزيزها.[٢٠]

التطهير الديموجرافى

كانت سياسات التكيف الهيكلى، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) وخصخصة الملكيات المشاعية هى الآليات المزعومة لقيام زراعة أكثر فاعلية، من خلال خفض معدلات العاملين فى الأرض، وبالتالى رفع الإنتاجية. وتجاهل أصحاب المشروع النيوليبرالى أية اعتبارات تنجم عن طرد الفلاحين أو إلى أين يذهبون - وهم حوالى ١٥ مليونًا، خاصة وأن المكسيك كانت آنذاك تعانى أيضا من تقويض التصنيع نتيجة لسياسات التكيف الهيكلى.

الحقيقة أن دعاة السياسات الزراعية الجديدة أعلنوا صراحة أن هدفهم هو فرض سياسة إنتاج المحاصيل الزراعية غير التقليدية من أجل التصدير، مثل الفاكهة والخضروات والزهور، والتى كانت مطلوبة فى السوق الأمريكى، لكن المشكلة أن إنتاج هذه المحاصيل لم يكن مثل إنتاج المحاصيل اللازمة للعيش الضرورى والاستهلاك المحلى. كانت المشكلة الأساسية لإنتاج محاصيل من أجل التصدير، مشكلة مالية قبل أى شىء آخر، على سبيل المثال، كان متوسط زراعة هكتار واحد بالبطيخ من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ دولار أمريكى، بينما كانت تكلفة زراعة نفس الهكتار من الذرة لا تتجاوز

٢١٠ دولارات فى المتوسط، كذلك متوسط الاستثمار اللازم لزراعة فدان من البازلاء أو البروكلى، أو القرنبيط، تبلغ على التوالى ٣١٤٥، ١٠٩٦، ٩٧١ دولارا أمريكيا.[٣١] وبالطبع كانت هذه الأموال غير متيسرة للفلاحين، خاصة بعد تخلى الحكومة عن تسليف الفلاحين التزاما بسياسات التكيف الهيكلى. علاوة على ذلك، كان منطق الإنتاج من أجل التصدير منطقا رأسماليا يتناقض تماما مع منطق إنتاج ضرورات العيش وسد الاحتياجات الضرورية للسكان المحليين.

هناك حاجة ثابتة للمكسيكيين لإنتاج الفاكهة والخضر الشتوية، ويلبى المنتجون المكسيكيون احتياجات السوق المتقلب، لكن مرونة الفلاحين فى إنتاج الفاكهة والخضر الطازجة محدودة فى نواح كثيرة، وأبرز القيود التى تحد من هذه المرونة، الاعتماد على رأس المال الأجنبى، وقابلية الإنتاج نفسه للتلف.

كما يجب أن يكون استخدام الأرض لزراعة محاصيل محددة مخططًا له قبل عدة أشهر، اعتمادا على التنبؤ باتجاهات السوق، بينما لا يملك فلاحو الإيجيدو المعلومات الكافية والحديثة للتنبؤ بذلك، كما يصعب حماية المنتج من التلف نتيجة للتغيرات الموسمية فى حجم المعروض منه، وهناك شروط ضرورية لتغليف البضائع بوسائل تكنولوجية، ونقلها بسرعة من أماكن التعبئة إلى السوق، فضلا عن التغيرات المستمرة فى الأسعار.

كانت الصادرات الزراعية، وكذلك الصادرات الزراعية - الصناعية تحكمها شروط تكنولوجية ومعايير دولية، ومع ذلك فإن إحدى المشكلات الرئيسية التى تواجه المنتجين، تلاعب الولايات المتحدة الأمريكية بفرض قيود غير جمركية، على عكس ما تفرضه اتفاقية التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (النافتا). على سبيل المثال، تخضع كل صادرات المكسيك للولايات المتحدة الأمريكية لعمليات فحص وتفتيش من جانب وزارة الزراعة الأمريكية، ولا بد لها من أن تمر من خلال محطات تعبئة وتغليف تمنحها شهادة جودة وتجيز دخولها الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى يزيد التكلفة ويضيف أعباء على المزارعين.[٣٢]

ونظرا لقدرة الزراعة الصناعية المحدودة على استيعاب تشغيل الفلاحين، لم يكن أمام غالبية الفلاحين سوى الانتقال للعيش فى مدن الأكواخ فى "مكسيكو سيتى" أو فى "النورث"، ويفضل معظمهم "النورث" عن عشوائيات "مكسيكو سيتى". نتيجة للظروف الاقتصادية القاسية الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلى فى الثمانينيات والتسعينيات، بلغت الهجرة معدلات غير مسبوقة، وبلغت المعدلات السنوية للهجرة فى التسعينيات عشرة أضعاف ما كانت عليه فى الثمانينيات.[٣٣] وبحلول عام ٢٠٠٦م، كان ١٠٪ على الأقل من مجموع السكان المكسيكيين يعيشون فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتبين الإحصاءات أن حوالى ١٥٪ من قوة العمل المكسيكية تعمل فى أمريكا، وواحد من كل سبعة عمال مكسيكيين هاجر للولايات المتحدة.[٣٤] وهناك جانب حقيقى فى التعليق الساخر القائل بأنه " يلقى القبض على كل من يحتال على العيش من الإمكانات المتزايدة للزراعة ". هكذا انتقل الفلاحون المكسيك ببساطة للولايات المتحدة بحثا عن عمل وفرصة للارتزاق.

يرسل هؤلاء العمال المهاجرون لأسرهم وأقاربهم فى المكسيك حوالى ٢٠ بليون دولار سنويا، من عوائد عملهم ... هذه العوائد التى تتلقاها أسرهم وأقرباؤهم تفسر كيف يستطيع ثلاثة ملايين مزارع مكسيكى من الاستمرار فى زراعة الذرة رغم عدم قدرتهم على منافسة أسعار الذرة المستوردة. باختصار، مكنت عوائد العمال المكسيكيين فى الولايات المتحدة من رعاية الإنتاج الزراعى الفلاحى والاستمرار فيه ومكنته من الصمود، وقد تكون "لورا كارلسن" قدمت أفضل تفسير لذلك، بقولها:

"تلعب عوائد المكسيكيين فى الخارج دورا مزدوجا. أولا، أنها ساندت ماليا الأنشطة الزراعية التى ليست قادرة على الحياة والاستمرار فى السوق العالمى، هذا النمط من الإنتاج الزراعى الذى يحقق أغراضا متعددة، منها: توفير احتياجات الاستهلاك الأسرى، واستمرار الثقافة المحلية والحفاظ عليها، وحماية البيئة المحلية، والحصول على مصدر إضافى للدخل. ثانيا، من خلال إنفاق عوائد العاملين فى الخارج، فى داخل المكسيك، لم يضمن المهاجرون فى الولايات المتحدة مستوى من

الحياة الكريمة لأسرهم فحسب، ولكن أيضا يؤمنون الحفاظ على هويتهم وانتمائهم المجتمعي والاستمرار في الدفاع عنهما في منفاهم الاقتصادي، وتدعم أموالهم، سواء بشكل فردي أو منظم، تدعم البنية الأساسية للريف، ومعدات المزرعة، ولوازم الزراعة، والعمالة الزراعية، وتحمي الهوية الثقافية وتحافظ عليها. هذه العلاقة المركبة والمتبادلة بين الإعانات المالية التي يقدمها العاملون في الخارج والتشبث بطرق العيش وموارد الرزق التقليدية تعمل لصالح تنمية إنتاج الذرة في المكسيك، كما تعكس عمق المقاومة الثقافية والرفض القاطع لنموذج التجارة الحرة.(٣٥)

رغم ذلك، وبمرور الأعوام، أصبحت الأوضاع أشد صعوبة على الفلاحين والمزارعين المكسيكيين، لتجنب مصير الكثير من رفاقهم من مزارعي الذرة، والأعداد الغفيرة من صغار الملاك في قطاعات زراعية أخرى، مثل: الأرز، وتربية الأبقار، والدواجن، والخنازير، الذين اضطروا للإفلاس، نتيجة لعدم قدرتهم على منافسة المنتجين الأمريكيين المدعومين ماليا من الحكومة الأمريكية في ظل اتفاقية التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (النافتا). في هذا الإطار، يؤكد تقرير "منحة كارينجي" الصادر عام ٢٠٠٣م، أن واردات المكسيك من المنتجات الزراعية الأمريكية قضت على ١,٣ مليون مزارع على الأقل، والتحق غالبيتهم ببعض أعضاء أسرهم أو عائلاتهم الموجودين في الولايات المتحدة.

رغم ذلك، فإن هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين تبدد قوتها وطاقتها الجسمانية في الحياة خارج مجتمعاتها الريفية، وفي هذا الإطار يشير أحد الإحصاءات إلى أن "الرجال في سن العمل يكادون يكونون محرومين من أية فرصة للعمل في المجتمعات الريفية. ففي مدينة "تنديباراكوا" في ولاية "ميتشوكان" المكسيكية، كان يعيش فيها ستة آلاف عام ١٩٨٥م، والآن لا يقطنها سوى ٦٠٠ نسمة".(٣٦) كما تعصف الهجرة بالأسر الريفية، وفي النهاية، لم تعد هذه المجتمعات قادرة على استعادة نموها السكاني ونمط حياتها الريفية، واستعادة مهاجريها الذين اعتادوا على حياة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

يلقى "يبورا برايسيسون" نظرة على سلوك المهاجرين على النطاق العالمى، ويتساءل عما إذا كانت الأهداف التفاوضية للفلاحين تعانى الآن من "ردة شاملة"، ويوضح ذلك بقوله: "خلال الحقبة الاستعمارية، كان الملاذ الأخير للفلاحين فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الإنتاج المحلى؛ أما الآن، أصبح الملاذ الأخير، خاصة فى عقول شباب الفلاحين، العمل فى الخارج، فى الشمال. هكذا نجحت النيوليبرالية فى جعل العالم قرية واحدة. وتقدم سياسات المؤسسة المالية الدولية الوعد بأن يصبح الجنوب مثله مثل الشمال، لكن معظم الفلاحين المتلهفين على السفر بحثا عن وظيفة ينكرون استحالة حدوث هذا التحول - بأن يصبح الجنوب مثل الشمال - وأن بلادهم لن تشهد ذلك على الإطلاق.

ما احتمالات التغير نحو الأفضل؟ الاحتمالات غير طيبة، وليس أقلها أهمية، حقيقة استمرار حالة سيطرة النيوليبراليين فى القضاء بشكل منظم على نظام دعم الفلاحين والإنتاج الزراعى الذى منح الشرعية للثورة المكسيكية. فى هذا الإطار يرى "إيريك هولت - جيمنز"، المدير التنفيذى لموقع الغذاء أولاً " Food First" على شبكة الإنترنت: " يحتاج الأمر إلى وقت وجهد كبيرين ليسترد صغار الملاك قدرتهم على الإنتاج الزراعى، ويبدو أنه لا توجد قوة سياسية تسعى لذلك - أو حتى - تدعو لفعل أى شىء من أجل ضرورة إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية (النافتا)".(٣٧)

رغم كل ذلك، لا يستطيع المرء أن ينكر عناد الفلاحين المكسيكيين وصمودهم، خاصة فى الوقت الراهن، الذى ينهار فيه النموذج النيوليبرالى، وتجف فيه أسواق التصدير، وتختفى فيه وظائف العمالة غير الماهرة فى الولايات المتحدة، وتعانى الصناعة من الكساد الناجم من الأزمة المالية، فى هذه الظروف، قد يشهد الريف عودة مئات الآلاف من العمال الزراعيين، بحثا عن الخلاص فى زراعة الأرض، وقد يكون عجز الريف بعد انتقاله للرأسمالية الزراعية عن توفير فرص عمل للعائدين، حافزا لثورة زراعية جديدة.

خلاصة

يجب النظر إلى أزمة ارتفاع أسعار الغذاء فى المكسيك باعتبارها عنصراً واحداً فى سلسلة الأزمات التى عصفت بالبلاد فى العقود الثلاثة الأخيرة ووضعتها على حافة الانهيار. هناك علاقة وثيقة بين أزمة الغذاء، وحروب المخدرات، والهجرة الضخمة نحو الشمال، تتمثل فى عمليات التكيف الهيكلى، فكلها أزمات ناجمة عن تلك السياسات.

تكشف سياسات التكيف الهيكلى فى الريف عن فساد برامج الحكومات المختلفة، وفساد المؤسسات التى أنشئت فى الفترة من الأربعينيات وحتى سبعينيات القرن الماضى لخدمة قطاع الزراعة واحتواء الفلاحين. كان النقص الحاد أو الإلغاء التام للخدمات أحد الأسباب التى أثرت سلبا على الإنتاج الزراعى والإنتاجية الزراعية.

كما تراجعت طاقة الزراعة الفلاحية وقدرتها نتيجة برنامج تحرير التجارة فى المدخلات والمنتجات الزراعية من جانب واحد (وهو جانب المكسيك) فى الثمانينيات، واتفاقية تحرير التجارة بين بلدان أمريكا الشمالية (أمريكا وكندا والمكسيك) فى منتصف تسعينيات القرن العشرين، التى حولت الأراضى المزروعة بالذرة من أجل الاستهلاك المحلى إلى أراض تزرع منتجات من أجل التصدير، وجعل المكسيك واحدة من البلدان المستوردة للغذاء، وليس لديها ما تصدره من إنتاجها الزراعى.

الآثار السيئة لسياسات التكيف الهيكلى واتفاقية النافتا - التى فرضت تحرير التجارة، أوقفت وأنهت عمليات الإصلاح الزراعى التى كانت قد استمرت لمدة نصف قرن، وتولى النيوليبراليون الذين يديرون الدولة المكسيكية إعادة خصخصة الأرض، وبدعوى زيادة الكفاءة الزراعية، قاموا بطرد ما اعتبروهم فلاحين فائضين عن حاجة العمل فى الزراعة، وهم يشكلون ١٥ مليوناً.

بعد أكثر من ٢٥ عاما من بدء عمليات التعديل الهيكلى فى أوائل الثمانينيات، تعانى المكسيك من نقص حاد فى الغذاء، وأزمة اقتصادية مستديمة، وعدم استقرار سياسى، وانفلات الأعمال الإجرامية وعدم القدرة على السيطرة عليها. حتى الآن، قد لا تكون المكسيك "دولة فاشلة"، وفقا لهذا التعبير المستحدث، لكنها على وشك أن تصبح إحدى الدول الفاشلة، وتعتبر أبرز النماذج الدالة على فشل النيوليبرالية.

الفصل الثالث

صناعة أزمة الأرز فى الفلبين

ترتبط الأزمة العالمية للغذاء بشكل أساسى بإعادة هيكلة السوق الزراعى فى الدول النامية، والتى تتضح بشكل جلى فى حالة الأرز فى الفلبين. فعلى عكس الذرة، يعتبر الأرز محصولا غذائيا محليا فى الأساس - ولا يدخل فى التجارة العالمية إلا بأقل من ١٠٪ فقط من إجمالى الإنتاج العالمى من الأرز. هذا فضلا عن أن محصول الأرز لا يتم تحويله من منتج غذائى إلى مصدر لصناعة الوقود الحيوى. ورغم ذلك، فقد ارتفع سعره ثلاثة أضعاف تقريبا خلال الأشهر الأربعة الأولى منذ عام ٢٠٠٨م، من ٣٨٠ دولاراً إلى أكثر من ١٠٠٠ دولار للطن الواحد. لا شك أن تضخم الأسعار ناتج إلى حد ما عن مضاربات الاحتكارات القوية لتجارة الجملة فى وقت ندرة الاحتياجات. علاوة على ذلك، وكما هو الحال مع الذرة المكسيكية، يبقى اللغز المحير... لماذا تحولت بعض البلدان المستهلكة للأرز، والتى اعتادت على الاكتفاء الذاتى وزراعة احتياجاتها منه، لماذا أصبحت الآن تعتمد بشدة على استيراد احتياجاتها من الأرز؟!.

تقدم الفلبين نموذجا مروعا لكيفية تحويل بلد من مصدر صاف للغذاء إلى مستورد له بسبب الإصلاحات النيوليبرالية لإعادة البناء الاقتصادى. الآن، أصبحت الفلبين أكبر مستورد للأرز فى العالم، وتستورد من السوق العالمى بانتظام ما يتراوح بين مليون ومليونين طن سنويا من احتياجاتها من الأرز. وفى عام ٢٠٠٨م، تصدرت الجهود اليائسة لمانيلا لتوفير الأرز بأى سعر مانشيتات الصحف، كما أصبحت صور توزيع الجنود للأرز على المجتمعات الفقيرة رمزاً لأزمة الغذاء العالمية. الفلبين

التى كانت مصدراً صافياً للغذاء حتى أواخر عام ١٩٩٣م، وبعد تحقيقها درجة كبيرة مـن الاكتفاء الذاتى من الأرز فى أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات. ماذا حدث لكى ينزلق هذا البلد فى هاوية الاعتماد المتزايد على استيراد الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى؟.

احتواء الريف

الخطـوط العـريضــة لمـا حـدث فى الفلبـين تشـبـــه مـا جــرى فى المكسـيـك. اقترف الديكتاتور الفلبينى "فرديناند ماركوس" كثيراً من الجرائم والآثام، وعجز عن المضى قدماً فى الإصلاح الزراعى، لكن الشىء الوحيد الذى لم يجرم فيه هو عدم إقدامه على حرمان القطاع الزراعى من الدعم الحكومى. فسعيا منه لاحتواء الفلاحين وتهدئة السخط فى الريف، وجعـل الفلاحين قاعـدة مؤيدة لحكومته، فعل "ماركوس" ما سبق أن فعله الحزب الثورى الدستورى فى المكسيك، وبدأ برنامجا زراعيا يقوم على ثلاثة أسس: الإصلاح الزراعى (أى توزيع الأرض على الفلاحين) وإقامة بنية أساسية للريف، وبرنامج ضخم للدعم والتسليف لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

وعلى الرغم من التعثر السريع لبرنامج "ماركوس" الخاص بإعادة توزيع الأرض، بسبب مخاوف "ماركوس" من استعداء صغار ومتوسطى ملاك الأرض ضده. وفى هذا الشأن يلاحظ أحد كبار الموظفين المسئولين عن الزراعة فى البنك الدولى أن "الإصلاح الزراعى لا يقبل حلولا جزئية أو وسطية، سواء من جانب كبار ملاك الأرض أو من جانب الفلاحين، ويستوجب هذا التغيير الراديكالى التزامات وقدرات كبيرة تفوق إمكانيات حكومة ماركوس وإدارته".[١]

بالإضافة لذلك، لم يكن برنامج بنـاء البنيـة الأسـاسيـة للريف برنامجًا مؤثراً، بينما كانت مساحة الأرض الزراعية المروية بالمياه ارتفعت من نصف مليون هكتار فى

منتصف الستينيات إلى ١,٣ مليون فى منتصف الثمانينيات. كما كان برنامج "ماساجانا ٩٩" خاصًا بتقديم قروض ائتمانية ذات عائد منخفض، وبدون ضمانات، وألزم المزارعين باستخدام بذور مختلفة عالية الإنتاجية لزراعة الأرز، وأسمدة، ومبيدات، زادت من الإنتاج الزراعى ومن إنتاجية الفدان. ووضع هذا البرنامج بعد "مشروع البويلا" فى المكسيك ونفذه الحزب الدستورى الثورى، وسار برنامج "ماساجانا ٩٩" على خطاه، وكان ينظر له كسبيل لبدء الثورة الخضراء لصالح صغار الملاك. يكمن جزء من جاذبية برنامج "ماساجانا ٩٩" فى النظر إليه كبرنامج قادر على تحقيق إنتاجية أكبر وأرباحا أكثر دون التعدى على مصالح ملاك الأرض، ويؤكد تقرير البنك الدولى أن أهم الأشياء جاذبية فى برنامج "ماساجانا ٩٩" أنه أنجز كل ذلك دون أن يستعدى أى جزء من السكان، على نحو ما كان يمكن أن يحدثه الإصلاح الزراعى، ومن خلال برنامج ماساجانا شعر الجميع أنهم رابحون من هذا البرنامج".[٢]

وعلى الرغم من أن برنامج "ماساجانا ٩٩" حقق مكاسب للمستأجرين وصغار المزارعين، فإنه فشل: فقد أدى الإنفاق العالى نسبيا الذى استلزمه هذا البرنامج إلى عجز صغار الملاك عن تسديد ديونهم على نطاق واسع. وفى هذا الإطار، لاحظ تقرير البنك الدولى" أن كمًا كبيرا من الأموال المنفقة على التكنولوجيا الجديدة ذهب إلى كبار ملاك الأرض، وعلى توفير الرى للمزارعين، ولقطاع واسع نسبيا من المزارعين المؤيدين لمشروع الإصلاح الزراعى، وأصحاب مستلزمات الإنتاج، ومقدمى السلف والقروض".[٣] ورغم ذلك، نجح برنامج " ماساجانا ٩٩" فى تحقيق الاكتفاء الذاتى لكل الفلبين من إنتاج الأرز، وبعد سنوات من اعتياد استيراد الأرز قبل السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أصبحت الفلبين مكتفية ذاتيا من الأرز، والأهم أنها أصبحت مصدراً صافيًا للغذاء، وساعدت الاستثمارات الحكومية الضخمة ... ساعدت الزراعة على النمو بمعدل ٥٪ سنويا، وحينما فر "ماركوس" من البلاد عام ١٩٨٦م كان هناك ٩٠٠ ألف طن متر من الأرز فى مستودعات الحكومة.[٤]

خدمة الديون والتكيف الهيكلى

فى منتصف الثمانينيات، انتكس النمو وتراجعت التنمية ودخلت البلاد فى زمن التكيف الهيكلى، وكانت الفلبين أحد حقول تجارب سياسات التعديل الهيكلى، شأنها فى ذلك، شأن بوليفيا، وتركيا، وكينيا، وهى السياسات التى فرضها البنك الدولى بدعوى الإصلاح الاقتصادى الشامل، وتم الإعلان عنها فى أواخر السبعينيات، كما هو الحال فى المكسيك. تضمنت أهداف التعديل الهيكلى جعل الاقتصاد أكثر "كفاءة" بانفتاحه على رياح المنافسة العالمية، وتمكين البلاد من كسب الدولارات لسداد ديونها الخارجية، وفتح اقتصادها أمام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وكما حدث فى المكسيك، أسفر التعديل الهيكلى فى الفلبين عن إضعاف الاقتصاد القومى.

فى أوائل الثمانينيات، تفكك القطاع الخاص نتيجة لتحرير التجارة المرتبطة بالضائقة النقدية والمالية فى فترة الركود العالمى. ويصف الخبير الاقتصادى "كارلس ليندساى" التزامن المشئوم بين التعديل والتكيف المحلى وبين الانكماش العالمى، بقوله: "أيا كانت مزايا التكيف الهيكلى للعملة الفلبينية، فإن التوقيت الذى حدثت فيه هذه التعديلات كان مشئوما".(٥)

انخفضت معدلات الجمارك المفروضة لحماية التصنيع المحلى من ٤٤٪ إلى ٢٠٪، تسبب هذا الانخفاض المؤثر فى مضاعفة حالات الإفلاس، وفقد أعداد ضخمة لوظائفهم - وباختصار، أدت إلى تقويض التصنيع. ومن بين الصناعات التى تعرضت لكوارث، صناعة الورق، والمنسوجات، والسيراميك، والمنتجات المطاطية، وصناعة الأثاث، والأخشاب، والأحذية، والزيوت البترولية، وأدوات الزينة، والمصنوعات الجلدية. وأدى تخفيض الجمارك والإعفاءات الضريبية إلى القضاء على صناعة المنسوجات، وتراجع عدد شركات النسيج من ٢٠٠ شركة عام ١٩٧٠ م إلى أقل من ١٠ شركات بحلول نهاية القرن العشرين. واعترف وزير مالية فلبينى سابق " بوجود آليات متقلبة وغير منتظمة لتحرير التجارة، أضرت بنا"، وإذا كان المستهلك استفاد من تخفيض الجمارك "فإنها قضت على معظم مصانعنا الوطنية ".(٦)

كما يجب ملاحظة أن انهيار الصناعة حدث فى عز الأزمة السياسية التى أسفرت عن نقل السلطة من ديكتاتورية "ماركوس" إلى رئاسة "كورازون أكينو". لم تواجه الحكومة انخفاض الاستثمار الخاص وتراجعه ببذل جهود لدعم الاقتصاد، كان ذلك الخطأ الأساسى لكن السبب فيه كان خارجيا، فقد ضغطت مؤسسات التسليف الدولية على الحكومة الديمقراطية الجديدة عديمة الخبرة لاتباع ما يسمى "بإستراتيجية المدين النموذجى" مقابل السماح بالتعامل مع أسواق رأس المال العالمية، وقد تم السير فى هذا الطريق بإصدار الأمر الإدارى رقم ٢٩٢ من جانب الرئيسة الفلبينية "كورازون أكينو"، والذى أكد تخصيص حصة من الميزانية السنوية للحكومة لسداد كل المبالغ المطلوبة لخدمة الديون الخارجية، وكان ذلك يعنى الاستمرار فى تنفيذ المبدأ الذى كانت تتبعه حكومة "ماركوس" فى تسديد الدين الخارجى.

كانت النتائج مشابهة إلى حد بعيد مع تلك التى حدثت فى المكسيك، حيث سار التعديل الهيكلى قدما بسرعة وإصرار وقسوة فى الوقت نفسه، وبدلا من أن تتولى الحكومة دعم الاستثمار وإنعاشه وإخراج الاقتصاد من حالة الركود، تركت ثروات البلاد تتدفق للخارج لخدمة مدفوعات الديون. ففى فترة حرجة تمتد من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣م، بلغت قيمة ما تتحمله الفلبين لخدمة مدفوعات ديونها الخارجية سنويا ما يتراوح بين ٨٪ و١٠٪ من إجمالى الناتج القومى، وهو ما يزيد فى مجمله عن ٣٠ بليون دولار أمريكى.(٧) وهو مبلغ هائل، خاصة إذا ما عرفنا أن إجمالى الدين الخارجى للفلبين لا يتجاوز ٢١,٥ بليون دولار فقط. علاوة على ذلك، اضطرت الفلبين خلال فترة سداد الديون الهائلة والمرهقة، والتى خضعت للزيادة نتيجة لتقلبات معدلات الفائدة، اضطرت للسعى للحصول على قروض جديدة لدفع ديونها القديمة، ولذلك، بدلا من أن تنخفض ديونها الخارجية بحلول عام ١٩٩٣م، ارتفعت إلى ٢٩ بليون دولار أمريكى.(٨)

هكذا، ارتفعت نسبة فوائد مدفوعات الديون من ٧٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى عام ١٩٨٠ إلى ٢٨٪ عام ١٩٩٤م. من ناحية أخرى، هبط الإنفاق الرأسمالى من ٢٦٪ إلى ١٦٪. باختصار، أصبحت خدمة الدين، بالإضافة للأجور والمرتبات، الأولوية الأولى

للميزانية العامة، وبالتالى تراجع الإنفاق الرأسمالى إلى حد كبير.[٩] ونتيجة لأن الحكومة هى المستثمر الأكبر فى الفلبين - شأنها فى ذلك شأن كل الحكومات فى العالم - أدى التراجع الحاد والمفاجئ فى الإنفاق الرأسمالى إلى تفاقم حالة الركود لفترة طويلة، وانخفاض معدل النمو السنوى إلى ١٪ من الناتج القومى الإجمالى فى الثمانينيات، وإلى ٢.٣٪ فى النصف الأول من التسعينيات.[١٠]

بدا واضحا للاقتصاديين الفلبينيين فى منتصف الثمانينيات، معاداة الدولة للنمو وعدم استغلالها لمصادر الثروة من أجل الاستثمار، ففى عام ١٩٨٥م، أصدر أساتذة الجامعة الفلبينية كتابا، أطلقوا عليه "الكتاب الأبيض"، حذروا فيه من أن " البحث عن برنامج طارئ يتلاءم مع برنامج تسديد الدين، يقرره دائنونا، أمر لا جدوى من ورائه، ولذلك لا بد من التخلى عنه من جانبنا ".[١١]

استمر تدفق الثروة الحكومية للخارج، كما استمر تراجع الإنفاق الرأسمالى حتى السنوات الأولى من الألفية الجديدة. وفى عام ٢٠٠٥م، وطبقا لبيانات البنك الدولى، ذهب ٢٩٪ من الإنفاق الحكومى[١٢] لسداد فوائد الديون الخارجية والمحلية، و١٢٪ للإنفاق الرأسمالى. هذا الوضع دفع أساتذة كلية الاقتصاد لاتهام الحكومة أكثر من مرة بأنها خصصت "نسبة ضئيلة من الميزانية للإنفاق على البنية الأساسية والاحتياجات الأخرى الضرورية للتنمية"، هذا، على الرغم من أن هؤلاء الأساتذة لم يتابعوا النتائج السياسية لتحليلهم،[١٣] وأجمعوا فى نقدهم اللاذع عن رفضهم لموقف البنك الدولى بإلزام الفلبين بسداد الديون كأولوية أولى. وعلى طريقته المعتادة فى لوم الضحية، قال البنك الدولى فى تقرير سياسى أصدره عام ٢٠٠٧م:

تحتل الفلبين المركز ٧١ من بين ١٣١ دولة فى قائمة التنافسية على المستوى العالمى، كما تفتقر الفلبين لمعظم مؤشرات البنية الأساسية، وبشكل خاص تعانى من تردى البنية الأساسية للنقل (والتى تشمل الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، وغيرها من وسائل نقل السلع والأفراد) وما ينجم عن ذلك من ارتفاع نفقات أية صفقات تجارية، والحد من القدرة التنافسية. وتشير التقييمات الأحدث إلى أن

البنية الأساسية للنقل تزداد فقرا وتعانى من سوء الإدارة، ومن قلة الاستثمار فى هذا القطاع لعدة سنوات، وتدهور الصيانة بشكل خاص.[١٤]

لا يثير الدهشة أنه فى ظل انخفاض الإنفاق الرأسمالى للحكومة، بقيت مجمل الاستثمارات الثابتة ضعيفة ومحدودة، ولا تزيد عن ١٤٪ من إجمالى الناتج القومى، وفى هذا الشأن أشار البنك الدولى إلى أن " الاستثمارات الثابتة كانت أقل مما كانت عليه فى فترة الركود الشديد فى النصف الأول من الثمانينيات، بل وأقل من معظم بلدان شرق آسيا ".[١٥] ويضيف التقرير أن الاستثمار فى التجهيزات الثابتة حقق معدلا تاريخيا فى الانخفاض عام ٢٠٠٧م.[١٦]

الزراعة فى ظل التعديل الهيكلى

كان الانخفاض الحاد فى الإنفاق على الزراعة أحد مجالات الحد من الإنفاق الحكومى، الذى هبط إلى أكثر من النصف، من ٧,٥٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى عام ١٩٨٢م فى ظل حكومة "ماركوس" إلى ٣,٧٪ عام ١٩٨٨ فى ظل رئاسة "أكينو".[١٧] أدى تزامن الركود العالمى مع ضغوط سياسات التكيف الهيكلى فى الريف إلى تزايد الهجرة بكثافة كبيرة من الأراضى المنخفضة إلى المدن والمرتفعات، وتعرض البيئة الضعيفة لهذه المناطق لضغط كبير.[١٨] رغم ذلك، لم ينزعج البنك الدولى ومساعدوه المحليون؛ لأن أحد أهداف تجربة شد الحزام، دفع السوق والقطاع الخاص للدخول إلى الريف والعمل فيه بنشاط، لكن القدرة الزراعية للفلبين تآكلت بسرعة؛ فتراجعت مساحة الأرض الزراعية التى تصلها مياه الرى، من ٤,٧ ملايين هكتار إلى ٤,٣ ملايين هكتار، بعد العجز عن رى ١,٣ مليون هكتار. وبحلول نهاية التسعينيات، كانت ١٧٪ فقط من شبكة الطرق الفلبينية صالحة للاستخدام، مقارنة بـ ٨٢٪ فى تايلاند، و٧٥٪ فى ماليزيا، كما انخفضت إنتاجية الأرض بمتوسط ٢,٨ طن متر أرز لكل هكتار، أقل من إنتاجية الهكتار فى كل من الصين وفيتنام[١٩]، فالتدخل الحكومى

فى كل من الصين وفيتنام ولعبهما دوراً نشيطًا فى تشجيع الإنتاج الريفى ودعمه، السبب الأساسى لزيادة الإنتاجية. فبرنامج الإصلاح الزراعى الفلبينى رغم ما فيه من ضعف وتشوهات وثغرات، فإنه تم التخلى عنه بعد " ماركوس "، وحرم من تمويل ودعم الخدمات التى كانت الأساس فى نجاح الإصلاح الزراعى فى كل من تايوان وكوريا.

يؤكد هذا العرض العام لعمليات التردى والتراجع على أن الفلاحين فى الفلبين، شأنهم شأن الفلاحين فى المكسيك، عانوا من تراجع دور الدولة عن تقديم الدعم الشامل للفلاحين، بعد أن اعتاد المزارعون على هذا الدعم.

هجوم تحرير التجارة على الزراعة

فى إطار السعى لتحرير التجارة، فرض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على الفلبين تقليص برامج دعم الزراعة، كما أدى دخول الفلبين فى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م إلى فرض قيود عليها مماثلة للقيود التى فرضتها اتفاقية التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (النافتا) على المكسيك.

اشترطت عضوية منظمة التجارة العالمية واتفاقيتها الخاصة بالزراعة، اشترطت على الفلبين إلغاء نظام الحصص الذى كان مفروضًا على الواردات الزراعية، وكان لا يسمح إلا بدخول كمية محددة من كل سلعة بجمارك مخفضة، وسمح للفلبين أيضًا بالاستمرار فى تحديد حصة معينة من الأرز المستورد، ولكن، هذه الحصة المسموح بها كانت تمثل ١٪ من الاستهلاك المحلى من الأرز عام ١٩٩٥م، إلا أنها ارتفعت إلى ٤٪ عام ٢٠٠٤م، على أية حال، أدى تخلى الدولة عن دعم زراعة الأرز، وتراجع إنتاج الأرز بشكل خطير، أدى إلى اضطرار الحكومة لاستيراد المزيد من الأرز لتلبية الاحتياجات المحلية: فارتفعت وارداتها من ٢٦٣ ألف طن متر عام ١٩٩٥ إلى ٢,١ مليون طن متر عام ١٩٩٨، وذلك نتيجة تشجيع المزارعين ودعمهم وانخفاض أسعار الأرز المستورد عن أسعار الأرز المحلى، وتردى معدل إنتاجية الأرز فى الفلبين، عن أكبر دولتين تستورد منهما الأرز، وهما تايلاند وفيتنام.[٢٠]

لم تؤد شروط منظمة التجارة العالمية إلى زعزعة استقرار إنتاج الأرز فى الفلبين فحسب، ولكنها عصفت بالزراعة الفلبينية وكأنها إعصار استوائى جبار. فى هذا الشأن، يشير تقرير للمحلل التجارى "آيلين كوا" إلى أن مزارعى الذرة فى ميندناو "قضى عليهم تماماً. ولم يكن من الغريب أن ترى الفلاحين يتركون الذرة التى يزرعونها بأنفسهم تتعفن فى الحقول بعد أن هبطت أسعارها إلى مستويات أدنى من نفقات جمعها، فما بالك بقدرتها على التنافس مع أسعار الذرة المستوردة".[٢١] التى أغرقت الأسواق لرخص أسعارها، الناجم عن دعم الحكومة الأمريكية لمزارعى الحبوب الأمريكيين، وأدى ذلك إلى تراجع المساحة المخصصة لزراعة الذرة من ٣,١٤٩ ملايين هكتار عام ١٩٩٣م إلى ٢,٥١٠ مليون عام ٢٠٠٠م.[٢٢] ما حدث مع الذرة، حدث أيضاً فى قطاعات أخرى: فالواردات الضخمة من الدواجن أسفرت عن تدمير صناعة الدواجن، كما أدى تدفق الواردات إلى عدم استقرار صناعات الطيور، والخنازير، والخضروات.[٢٣]

خلال حملة إقرار عضوية الفلبين فى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م، بشر اقتصاديو الحكومة الفلبينية الذين تلقوا تعليمهم على يد مدربين من البنك الدولى... بشروا وتعهدوا بأن الخسائر فى الذرة وفى المحاصيل التقليدية الأخرى ستعوض بمكاسب أكثر منها بقيام صناعة جديدة من أجل التصدير تتخصص فى إنتاج ما يسمونه المحاصيل ذات "القيمة المضافة العالية" مثل زراعة الزهور، والهليون (نبات من فصيلة الزنبق)، والكابوتشى، والبازلاء الثلجية. بالطبع لم توجد هذه الصناعة فى الواقع، كما لم يتم خلق نصف مليون فرصة عمل جديدة فى الزراعة كل عام، وعدوا بأنها ستوجد "بسحر" السوق. ولكن على عكس ذلك، تراجعت أعداد المشتغلين بالزراعة من ١١,٢ مليونا عام ١٩٩٤ إلى ١٠,٨ ملايين عام ٢٠٠١م.[٢٤]

لم يمارس السوق "سحره" لكن كل ذلك جاء نتيجة التعديل الهيكلى الذى فرضه صندوق النقد الدولى، وتحرير التجارة الذى فرضته منظمة التجارة العالمية، والتى أسفرت عن تحول الاقتصاد الزراعى بشكل سريع ومفاجئ من الاكتفاء الذاتى إلى الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالى أدت إلى تهميش صغار المزارعين. كانت عملية

مؤلمة، عبر عنها مفاوضو إحدى الحكومات خلال جلسات لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت في جنيف، والتي قال فيها: " يتزعزع استقرار القطاعات الزراعية في بلادنا. والتي تلعب دورا إستراتيجيا في توفير الغذاء وسبل العيش، بينما يتعرض صغار المنتجين في بلادنا للذبح في أسواقنا المحلية، ويفقدون القدرة على المرونة والكفاءة، ويعانون من المخاطر ".(٢٥)

أزالت اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، أزالت العوائق أمام تدفق السلع الزراعية المدعومة، وخفضت التعريفة الجمركية لتحرم الحكومة من مصدر عام للدخل يمكنها من الإنفاق الرأسمالي، وأيضاً الإنفاق على الزراعة. باختصار، استنزفت مدفوعات سداد الديون الخارجية موارد الدولة وأعاقت الإنفاق، بينما أسفر تحرير التجارة عن الحد من مصادر دخل الدولة. بدأ تحرير التجارة بالأمر الإداري رقم ٢٦٤ الصادر عام ١٩٩٤م، ببرنامج راديكالي لإلغاء الجمارك تماما أو تخفيضها إلى ٥٪ فقط بحلول عام ٢٠٠٤م، وأدى إلى خفض حصيلة الجمارك بشكل حاد في فترة زمنية قصيرة للغاية. ففي الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣م، زادت قيمة الواردات بنسبة ٤٠٪، بينما انخفضت حصيلة الجمارك على الواردات بنسبة ٣٥٪، بمعنى آخر، زادت قيمة الواردات من ٢٥,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٧,٤ بليون دولار عام ٢٠٠٣،(٢٦) لكن حصيلة الجمارك انخفضت من ٦,٥٪ من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٣ إلى ٢,٨٪ عام ٢٠٠٢م، كما انخفضت نسبة مصادر دخل الحكومة من الجمارك والضرائب على التجارة الدولية من ٢٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٠م، في وقت لم تحصل فيه الحكومة على أية مصادر جديدة للدخل.(٢٧)

تزامن نزح مدفوعات خدمة الديون للخارج، مع الانهيار في حصيلة الجمارك وأدى ذلك إلى أزمة مالية طاحنة جعلت من الصعب على الحكومة أن تمول الإنفاق الرأسمالي الذي كان ضروريا "لجذب" الاستثمارات المحلية والأجنبية لإنقاذ البلاد من الركود الاقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات. وصرح أحد المسئولين الماليين السابقين بوضوح أن ما أدى إلى الأزمة في عوائد الحكومة هو "الفساد المستشري في الأداء المالي منذ منتصف التسعينيات والانخفاض الحاد في الرسوم الجمركية".(٢٨)

الإصلاح الزراعى والإصلاح المضاد

تختلف تجربة الفلبين فى الإصلاح الزراعى المضاد عن تلك التى حدثت فى المكسيك، وبدأت فى أوائل الثمانينيات. ففى الفلبين، استمرت الاضطرابات الحادة فى الريف، وتميزت بتمرد شيوعى، وكانت البداية لهذا الخيار. وفى أعقاب الإصلاح الزراعى الذى أجراه "ماركوس"، تحركت القوى المؤيدة للإصلاح الزراعى فى ظل حكومة "أكينو" من أجل برنامج أكثر شمولا. لكن تحركاتهم أحبطت، بالإضافة إلى معارضة أحد كبار ملاك الأرض الأقوياء فى الكونجرس لتوفير المياه اللازمة لبرنامج الإصلاح الزراعى الشامل، وصدر تشريع عام ١٩٨٨ للتحكم فى المياه وخفض كميتها، كما صدر قرار جمهورى رقم ٦٦٥٧ الذى سمح لكبار ملاك الأرض بالاحتفاظ بملكية خمسة هكتارات، بالإضافة إلى ثلاثة هكتارات لكل وريث شرعى.

استلزم تطبيق القانون معركة طويلة خرج منها ملاك الأرض فائزين. حدثت البوادر المبكرة للتحول الأساسى حينما رفضت الرئيسة "أكينو" وأسرتها السماح بإعادة توزيع ممتلكاتهم الضخمة فى مزرعة لويزيتا على المزارعين الذين يستأجرونها والعمال الذين يعملون فيها. كانت الحكومات المترددة (وصاحبة المصلحة) مثل حكومة "أكينو" والحكومات التى أعقبتها أضعف من أن تواجه المقاومة الحازمة من جانب ملاك الأرض. ولتفادى مصادرة أراضى كبار الملاك وإعادة توزيعها على الفلاحين، قام كبار الملاك بتقسيم أراضيهم على أسرهم وعائلاتهم، أو باعوها بعقود وهمية وتوكيلات زائفة، أو حولوا الأراضى الزراعية لاستخدامات تجارية وصناعية للتهرب من القانون، أو إعاقة تنفيذه عبر التقاضى فى المحاكم، ووقف تمويل عمليات الإصلاح الزراعى، وتنظيم مقاومة علنية وشاملة ضده. وتم التشكيك الإدارى فى وثائق ملكية الأرض، وكان ملاك الأرض هم المستفيدون حيث تمكنوا من الاحتفاظ بالأرض فى حوزتهم، بينما قامت السلطات بطرد المزارعين رغم حصولهم على وثائق تثبت ملكيتهم للأرض، ورغم قيامهم بزراعتها لسنوات.[٢٩] أصبح من المألوف فى ظل رئاسة "جلوريا ماساباجال أرويو" إرهاب النشطاء واغتيالهم، ومنهم المدافعون عن الإصلاح الزراعى مثل "رينى بيناس" و"إريك كابانيت" اللذين قادا منظمات الفلاحين المؤثرة وذات النفوذ.

كان وقف تمويل مشروعات الإصلاح أحد الأسلحة الحاسمة. خلال رئاسة "أرويو"، حيث خفض الكونجرس عدة مرات ميزانية تمليك الأرض. وبجهد محدود من "أرويو"، وكانت صاحبة أرض مثلها فى ذلك مثل الرئيسة "أكينو"، خفضت مستوى التمويل اللازم لإنجاح عملية إعادة توزيع الأرض. وأشارت إحدى الدراسات، التى تمت تحت رعاية مشتركة من "إدارة الإصلاح الزراعى" ووكالة المساعدات الألمانية "التعاون الفنى الألمانى"، أشارت إلى أن "من المنظور المالى، الدرس الواضح المستخلص هو أن الحكومة بكل مؤسساتها لم تعط أولوية لبرنامج الإصلاح الزراعى. حتى إذا قامت إحدى مؤسسات الحكومة وأجهزتها برعاية المصلحة العامة والعمل على تحسين عملية تنمية مثل "البرنامج الشامل للإصلاح الزراعى"، فإن الكونجرس الخاضع لسيطرة كبار ملاك الأرض يتمكن من إيقاف البرنامج بعدم تقديم الدعم اللازم لتوفير الاحتياجات اللوجستيكية.[٣٠]

يجب ملاحظة أن البنك الدولى، فيما يتعلق بعملية الإصلاح الزراعى، كان يقف إلى جانب كبار ملاك الأرض، وأعلن أنه "يجب على البرنامج الشامل للإصلاح الزراعى ألا يشوه عمل أسواق الأرض التى يجب أن تضطلع بدور أكثر فاعلية فى إعادة توزيع الأرض".[٣١] إلى حد ما، ينطلق تحذير البنك الدولى من حقيقة أن عدداً ضخماً من المنتفعين بالإصلاح الزراعى كانوا يزرعون الأرز، والبنك الدولى يعتبر زراعة الأرز زراعة غير فاعلة وبلا كفاءة.[٣٢] فالهدف الإستراتيجى للبنك الدولى لم يكن زراعة الأرز، لكنه كان أكثر اهتماما بإحلال الزراعة الرأسمالية محل الزراعة التى تلبى سد الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، ويتفق فى ذلك مع توجهات كبار ملاك الأرض فى الدعوة لمبدأ "إخضاع الإصلاح الزراعى لقوانين السوق".

كان "إخضاع الإصلاح الزراعى لقوانين السوق" أحدث شكل لانتقال الزراعة من علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية أو إقطاعية إلى علاقات إنتاج رأسمالية خاضعة بالكامل لقوانين السوق، كما يرى ثلاثة باحثين بارزين أن "الإصلاح الزراعى الخاضع لقوانين السوق، يندمج بشكل كامل وصريح مع التكيف الهيكلى، الذى يتم فى إطاره إعادة بناء الزراعة على أسس نيوليبرالية، ويعمل الإصلاح الزراعى الخاضع لقوانين السوق من

أجل التوسع فى أسواق بيع الأراضى وشرائها، ومن هنا تتحدد وضعية الأرض كسلعة يمكن أن تنتقل ملكيتها من شخص لآخر".[٣٣]

هناك رابحـون وخـاسـرون من الإصــلاح الزراعى الخـاضع لقـوانين السـوق؛ الرابحـون هم كبـار مـلاك الأرض والفـلاحـون الأثرياء، الأكثـر قـدرة على خـفض تكلفـة الإنتـاج، وبالتالى تحقيق ربح أكبر، أمـا الخاسرون فـهم الفلاحون الذين لا يستطيعون التحول من الإنتاج الأسرى إلى الإنتـاج من أجل السوق، ولا يمتلكون الموارد اللازمة لتمكنهم من المنافسة فى السوق. رغم الحديث الطنان والمنمق عن الإصلاح، فإن الأبعاد الاجتماعية كالمساواة والعدالة أغفلت فى الإصلاح الزراعى الخاضع لقوانين السوق. فلم يعد كبار مـلاك الأرض - مـجبرين على التخلى عن أراضيهم، ولذلك كانوا سعداء بإخضاع الإصلاح الزراعى لقوانين السوق.

فى عام ٢٠٠٨م، بعد ٢٠ عاما من بدء الإصلاح الزراعى المحكوم بقوانين السوق، لم يطبق برنامج الإصلاح إلا على ١٧٪ من ٥.١ مليون هكتار، وهى الأراضى الخاصة التى كـان يجب إعـادة توزيعـهـا على المزارعـين بواسطة البـرنامج الشـامل للإصـلاح الزراعى.[٣٤] بالكاد كان ذلك يعتبر أمرا مشجعا، لكن على القدر نفسه من الأهمية، كانت هناك أمور غير مشجعة، مثل الفوضى والصراعات المحتدمة التى أعاقت نمو الإنتاج والإنتاجية؛ فالإصلاح الزراعى لم ينجح فى زيادة الإنتاجية فى تايوان، وكوريا، واليابان إلا بسبب قوانين الإصلاح المدعومة بحزم وقوة من الحكومة، ومنحت الفلاحين المستأجرين الحق القانونى فى امتلاك الأرض، والتمويلات اللازمة، بل والأكثر من الكافية، وقدمت لهم خدمات فاعلة ومدعومة. بينما كانت عملية الإصلاح الزراعى فى الفلبين لا تتمتع بهذه الامتيازات أو الدعم الحكومى، وظهر ذلك فى النتائج التى وصلت إليها. وفى هذا الشأن يقول "جيمس بوتزل" خبير الإصلاح الزراعى:

"فى عام ١٩٦١م، كانت إنتاجية العامل الزراعى الفلبينى أكثر ستة أضعاف، من متوسط إنتاجية العامل الزراعى فى أى بلد آخر من بلدان المنطقة. رغم ذلك، تراجعت الفلبين الآن ليهبط متوسط إنتاجية العامل الزراعى فيها ليحتل مكانة بعد كوريا

الجنوبية، أكثر بلدان المنطقة فقرا، لكن إنتاجية العاملين فى الزراعة فيها أعلى ثلاثة أضعاف من إنتاجية العامل الزراعى الفلبينى فى الوقت الراهن، وقد حدث ذلك فى وقت قصير، نتيجة الإصلاح الزراعى السريع الذى شهدته البلاد بعد الحرب الكورية. الآن، على الرغم من أن متوسط إنتاجية العامل الزراعى الفلبينى ضعف متوسط إنتاجية العامل الزراعى على المستوى الإقليمى، فإنه يبلغ ١٠٪ فقط من إنتاجية نظيره فى كوريا الجنوبية، لا ترجع هذه الفجوة لعملية إعادة توزيع الأرض فحسب، رغم أهميتها، ولكن أيضا لأن الزراعة تحتل مكانة مهمة فى كوريا الجنوبية فى إطار مشروع مكرس لوضع حد للصراعات فى البلاد. وتحسين الأداء التنموى والدخول فى مصاف البلدان الآسيوية المتطورة ".[٣٥]

فى يونيو ٢٠٠٩م، كان الإصلاح الزراعى فى الفلبين قد بلغ عامه الخامس، بعد أن خصص الكونجرس خمسة ملايين بيزو للتمليك الإجبارى للأرض. رغم ذلك فإن هذا لم يخرج البلاد من حالة الركود، كذلك يجب النظر إلى مصير الإصلاح الزراعى فى الفلبين، فى ضوء التهميش المتزايد لدور الزراعة فى إستراتيجية التنمية الفلبينية.

أدى كل من الإهمال، والتعديل الهيكلى، وتحرير التجارة، على مدار سنوات، إلى إضعاف الزراعة فى الفلبين إلى حد خطير، وبدلا من أن تسعى حكومة "جلوريا ماساباجال أرينو" للبحث عن سبل لإخراج الريف من أزمته، فقدت أى أمل فى الزراعة، على الرغم من أن حوالى ٥٠٪ من القوى العاملة استمرت فى الاعتماد عليها واعتمدت حكومة "أكينو" على مستقبل تصدير العمالة، ورأت فيه الأمل للخروج من الأزمة، بالإضافة إلى جذب مساعدات خارجية أكبر من الشركات الأمريكية، واستخراج مصادر ثروة جديدة من المناجم. ولم يكن للزراعة دور فى التنمية، سوى إتاحة الأرض للمستثمرين الأجانب، وخاصة من السعودية وقطر، من أجل إنتاج محاصيل غذائية، أو إنتاج محاصيل غذائية تستخدم كوقود حيوى، موجهة فقط للتصدير للخارج، للبلدان التى تفتقر للأرض الزراعية. يحدث هذا فى الفلبين، البلد الذى لا يمتلك فيه ٧٠٪ من سكان الريف أرضا، وتلك هى المشكلة الكبرى ومصدر المتاعب للفلبين.

خلاصة

مثلما عانت المكسيك من عجز فى الذرة، عانت الفلبين فى أوائل عام ٢٠٠٨م من عجز فى الأرز.

فى منتصف التسعينيات، أصبحت الفلبين مستوردا صافيا للغذاء، بعد أن كانت مصدرا صافيا له، وكان السبب الأساسى فى ذلك، هو نفسه السبب الذى حول المكسيك من مصدر صاف للذرة إلى مستورد صاف له، وهو الخضوع لبرنامج التكيف الهيكلى، وكانت الفلبين من أوائل بلدان العالم النامى التى خضعت لهذا البرنامج. فرض البرنامج تخفيضاً ضخماً فى تمويل برامج التنمية الريفية التى وضعت خلال ديكتاتورية "ماركوس" فى مساعيه الأخيرة لكسب تأييد الفلاحين للنظام.

اقترنت الآثار الضارة لبرنامج التكيف الهيكلى، الذى استهدف السعى لتدبير الثروات اللازمة لسداد الديون الخارجية... اقترنت بدخول الفلبين فى منظمة التجارة العالمية فى منتصف التسعينيات، وهو ما فرض عليها التخلى عن نظام الحصص المحددة لكل وارداتها الزراعية، عدا الأرز، وتحول الفلبينيون تدريجيا من منتجين إلى مستوردين، لسلعة بعد أخرى.

وساهم وقف برنامج الإصلاح الزراعى وتعثره فى خفض الإنتاجية الزراعية، ونجح كبار ملاك الأرض فى إحباط البرنامج، فضلا عن تخلى الحكومة الفلبينية عن تقديم دعم فعال للزراعة والخدمات الزراعية، والتى لم تتخل عنها الحكومتان التايوانية والكورية، وبالتالى نجحت فيهما عمليات الإصلاح الزراعى.

اليوم، تقبل الحكومة الوضع الذى وصلت إليه الفلبين كمستورد دائم للغذاء عموما، وللأرز بشكل خاص، ولا ترى الريف عنصرا أساسيا فى التنمية الاقتصادية، إلا إذا كان مجرد مكان يؤجر المزارع لأصحاب المصالح الخارجية.

الفصل الرابع

تدمير الزراعة الإفريقية

تمثل الزراعة الإفريقية دراسة حالة لكيفية تدمير العقائد الاقتصادية النيوليبرالية للقاعدة الإنتاجية فى عموم القارة. فى عصر أفول الاستعمار فى الستينيات، كانت إفريقيا مكتفية ذاتيًا من الغذاء، كما كانت مصدرًا صافيًا للأغذية، وبلغت صادراتها الغذائية ١,٣ مليون طن سنويًا، فيما بين أعوام ١٩٦٦ و١٩٧٠م.(١) أما الآن، تستورد القارة ٢٥٪ من احتياجاتها الغذائية، وأصبحت كل بلدانها تقريبًا مستوردًا صافيًا للغذاء.(٢) كما أصبح الجوع والمجاعات ظاهرة متكررة، ففى السنوات القليلة الماضية فقط، انفجرت أزمات الغذاء فى القرن الإفريقى، وفى مناطق الساحل الإفريقى، وجنوب ووسط إفريقيا.(٣)

خلال أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الراهنة، ارتفعت قيمة واردات الغذاء فى إفريقيا عام ٢٠٠٧ إلى ١,٦٪ من إجمالى الناتج المحلى لكل بلدان القارة، ويشير تقرير الأمم المتحدة عن حالة الاقتصاد العالمى والتوقعات، إلى أن " حالات الفقر المدقع فى إفريقيا جنوب الصحراء ارتفعت بنسبة ٨٪ تقريبا، نتيجة للارتفاع الراهن فى أسعار الغذاء، على الرغم من الجهود التى بذلتها للحد من الفقر فيما بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٤م.(٤)

تعانى الزراعة فى إفريقيا من أزمة عميقة، أسبابها متعددة وكثيرة، منها الحروب الأهلية، وانتشار الإيدز. ومع ذلك، فإن السبب الأكثر أهمية، يتمثل فى تخلى الحكومات عن آليات السيطرة وتقديم الدعم للزراعة فى ظل برامج التكيف الهيكلى الذى خضعت

له غالبية البلدان الإفريقية مقابل المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لخدمة الديون الخارجية لهذه البلدان.

ما قبل التكيف الهيكلى

مثلما كان الحال فى المكسيك وفى الفلبين، كانت الدولة تشارك وتتدخل بكثافة فى الإنتاج الزراعى فى سنوات الستينيات والسبعينيات، وذلك قبل التكيف الهيكلى، حيث كانت حكومات البلدان حديثة الاستقلال ترى فى النمو الزراعى سبيلا سريعا لتحقيق التنمية الاقتصادية. وحينذاك، أصبحت الزراعة الريفية التقليدية القطاع الأساسى للنمو، وذلك لأسباب مركبة، يرصدها "ديبورا برايكسون" بقوله:

"لما كانت التجارة الواسعة النطاق والصناعة عند الاستقلال مملوكة عادة لغير الأفارقة. حرص صناع القرار الأفارقة بحزم على أفرقة الاقتصاد بأسرع ما يمكن، وركزوا اهتمامهم على القطاع الاقتصادى الأكثر اتساعا فى إفريقيا. وللعب دور محورى فى تحقيق الاستقلال السياسى، كانت الحكومات الإفريقية المشكلة حديثا تستجيب لطموحات الفلاحين إلى حد كبير. كانت طموحات الفلاحين تتجسد فى الإصلاح الضريبى: إلغاء الضرائب المفروضة على المساكن (الأكواخ) وعلى الأفراد، التى ارتبطت بعمق بالحكم الاستعمارى، واستجابت الحكومات لطموحات الفلاحين، وأصبح الأمن الغذائى شرطًا لا بد منه لسياسة حكومة ما بعد الاستعمار، وتوجيه الاستثمارات نحو توفير المياه للزراعة، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية".[٥]

أدى دعم الدولة الكثيف للزراعة إلى تأسيس هيئات وشركات شبه حكومية للتسويق فى السبعينيات، وتطورت الصادرات الزراعية، ونما الإنتاج الزراعى، واستلزم ذلك تزايد الدعم للأسمدة ومدخلات الإنتاج الأخرى. وفرت الدولة الدعم المالى اللازم من خلال التمويل بالعجز، ورفع قيمة العملة للحفاظ على انخفاض أسعار الواردات من المدخلات الزراعية، كما تم تقديم الدعم أيضا فى شكل مشروعات تنمية ريفية مثل

برامج تشجيع محاصيل التصدير، ودعم المحاصيل الغذائية، ودعم الأسمدة والمخصبات، والمدخلات الزراعية، وهى البرامج الممولة من البنك الدولى وغيره من الوكالات الأخرى للتنمية، ويلاحظ أحد الخبراء أن هذه البرامج على الرغم من أنها كانت تدار من جانب الدولة أو الوكالات شبه الحكومية، "فإن شكلها وحجمها كانا بالغى الضآلة، طبقا لرغبة المولين والمستشارين الذين تولوا إعادة تصميم البرامج، ولهم دائما القرار الأخير فى تمويلها من عدمه".[٦]

رغم ذلك، كان تقديم الدعم مجرد وجه واحد من أوجه علاقة الحكومة مع الفلاحين. فإلى جانب تقديم الدعم، اعتصرت الحكومة الفائض الزراعى من الفلاحين من خلال الضرائب وخفض أسعار المنتجات الزراعية، وكما حدث فى كثير من مناطق بلدان العالم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان ينظر للتصنيع باعتباره السبيل الرئيسى للتنمية، وكانت "النتيجة الطبيعية لهذه النظرة استخدام معظم الفائض الاقتصادى للزراعة فى الاستثمار الصناعى، باعتبار الفائض الزراعى هو الأساس الموجود بالفعل للإنتاج القومى".[٧] علاوة على ذلك استخدم الفائض الزراعى ليس فقط فى دعم التصنيع، ولكن أيضا فى الإنفاق على سكان المدن.

ومع ذلك، كانت هناك تحسينات مهمة فى الزراعة؛ فازدهرت حقول الذرة بفعل المدخلات الزراعية والأسمدة والمخصبات الجيدة والمدعومة، والتى تقوم بتوزيعها العديد من الحكومات الإفريقية.[٨] وفوق كل ذلك، كما تشير دراسة حديثة، "شهدت إفريقيا جنوب الصحراء نمواً نشيطًا فيما بين أعوام ١٩٧٠ و١٩٧٣م، حينما زاد دخلها بمعدل سنوى يقترب من ٣٪".[٩]

تقرير «بيرج»

أنتهى هذا الشكل من التحديث الزراعى فى أواخر السبعينيات وفى أوائل الثمانينيات، تزامنت عدة عوامل لتنهى تماما عصر التحديث الزراعى، وتمثلت هذه

العوامل فى التوسع المالى المفرط للدولة، وخدمة الديون المستخدمة للوكالات الدولية، والارتفاعات المتلاحقة فى أسعار النفط، وهيمنة الأفكار النيوليبرالية فى واشنطن، وانتقلت هذه الأفكار إلى إفريقيا وعبرت عنها بسفور وثيقة للبنك الدولى بعنوان "التنمية المتسارعة فى إفريقيا جنوب الصحراء"، وعرفت أيضا "بتقرير بيرج"، بعد أن أشرف على إعدادها "إليوت غليوت بيرج". "وجه التقرير نقدا شديدا للحكومات الإفريقية لعجزها عن تقديم حوافز للنمو الزراعى، وعدم تشجيعها للقطاع الخاص، وعجز القطاع العام عن الإدارة والاستثمار، وضعف أسعار الصرف والسياسات التجارية".(١٠)

كان "تقرير بيرج" يمثل تحولا كاملا (بزاوية ١٨٠) فى موقف البنك الدولى، الذى كان أكبر الممولين لبرنامج "التحديث الزراعى تحت قيادة الدولة" فى السبعينيات، لكن "تقرير بيرج"، اعترف بمحدودية دور البنك الدولى فى تأييده لأن تلعب الدولة دوراً قيادياً، كما قلل من قيمة الصدمات الناجمة عن الارتفاعات المتتالية فى أسعار النفط، والتى كانت قد عصفت بميزان التعاملات الخارجية للبلدان الإفريقية. فضلا عن ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية عطلت السياسات التنموية للحكومات الإفريقية، ويقول أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولى "لم يحدث من قبل أن وجه البنك الدولى انتقادا علنيا لهذا الجمع الواسع من المولين".(١١)

كان التوقيت حرجا، بسبب ارتباطه آنذاك ببداية أزمة الديون، فلم تكن معظم الحكومات المدينة تجد بديلا آخر للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى يمكنه من تقديم مساعدات لها لخدمة ديونها. لذلك، لم يكن من الغريب، أن بدأت الحكومات الإفريقية، بعد وقت قصير من صدور التقرير، تتبع نصائح البنك الدولى الخاصة بالتعديل الهيكلى. خلال المرحلة الأولى، فى الثمانينيات، كان التركيز على تخفيض قيمة العملات الوطنية، والحد من الإنفاق الحكومى، وفرض القيود المحكمة على الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة والعاملة معها، وكانت الأولوية فى المرحلة الثانية لخصخصة الوكالات العامة أو إغلاقها وإيجاد مناخ وبيئة ملائمة للمشروعات الخاصة.(١٢)

رغم ذلك، فإنه بدلا من دخول عصر جديد من النمو والازدهار بقيادة القطاع الخاص، وسيادة قوانين السوق، عجل التعديل الهيكلى بمزيد من التردى والانحدار فى إفريقيا.

أسباب فشل التكيف الهيكلى

لماذا فشل التكيف الهيكلى فى إفريقيا وجر عليها كل هذا البؤس والشقاء... ولماذا لم يعد البنك الدولى يسعى لانتشالها من بؤسها؟ يمكن للمرء تفسير ذلك مستخدما نموذجا بسيطا وغير منحاز يقوم على المفاهيم الاقتصادية السليمة، والتى سبق لى أن وضعت إطارا عاما لها فى أحد أعمالى السابقة،[١٣] وتتلخص فى التالى:

- بدأت برامج التكيف الهيكلى بإجراءات محددة مثل الحد من الاعتمادات المالية والالتزام برفع معدلات الفائدة، وخفض الإنفاق الحكومى، وتخفيض الأجور. وبشكل حتمى، لا بد وأن تسفر هذه الإجراءات عن انكماش الاقتصاد.

- عندما يضاف لهذا الخراب والتدمير سياسة نقدية ومالية صارمة تستهدف تشجيع الصادرات من أجل الحصول على العملة الأجنبية، تتزايد حدة الآثار الانكماشية نتيجة لارتفاع كلفة رأس المال والسلع الوسيطة المستوردة، وتؤدى إلى دمار سياسى.[١٤] ومن المعروف تماما أن صندوق النقد الدولى يروج لهذه السياسة النقدية والمالية.

- الانكماش الاقتصادى لا يشجع مستثمرى القطاع الخاص، ولا أن ينمو تلقائيا، فالأسواق لا تنتج تلقائيا مؤشرات تجدد ثقة المستثمر الخاص فى اقتصاد يعانى من الانكماش.

- ليس بالضرورة أن تؤدى النيوليبرالية إلى تحفيز الاستثمار والنمو فى القطاع الزراعى، فقد أدى عدم السيطرة على أسعار السلع إلى العجز عن توفير الأسس

البنيوية، والتكنولوجية، والبنية الأساسية اللازمة للإنتاج، والتى كانت الدولة عادة ما توفرها من خلال البرامج التى تدعمها، وألغيت بدعوى الانضباط المالى.

- أينما عملت النيوليبرالية على زيادة الإنتاج، وزيادة الدخل من الصادرات، وبالتالى إتاحة الفرصة لزيادة الاستثمار، إلا أن هذه الزيادة لا تستمر طويلا. فبعد استجابة المنتجين لحوافز التصدير التى يفرضها برنامج التكيف الهيكلى، ينخفض الدخل الناجم عن الصادرات، نتيجة لانخفاض أسعار السلع، بسبب تكدس الفائض السلعى فى البلدان التى تتميز بإنتاج نفس السلع. هذا إلى جانب، أن نصيب الأسد من أى دخل يتحقق، لا يذهب إلى الاستثمار، بل يذهب لخدمة الديون.

- بهذا التخلى عن "صيغة رأس المال العام باعتباره الوسيلة الوحيدة لحفز الاستثمار" [١٥]، تكون الدولة قد تخلت عن دورها فى الإنفاق، وبالتالى قلصت دورها فى الحياة الاقتصادية، وأصبحت عاجزة عن العودة للاستثمار بعد تراجع استثمارات القطاع الخاص.

- تكون النتيجة النهائية لهذه الإدارة الاقتصادية العامة للبلاد أن يقع الاقتصاد فى فخ الانكماش، أى هبوط الاستثمار، وتزايد البطالة وانخفاض الإنفاق الاجتماعى، وتراجع الاستهلاك، ويؤدى انخفاض الناتج إلى حلقة مفرغة من الركود والانكماش، بدلا من الدخول فى دورة نشيطة من النمو واتساع فرص العمل، وزيادة الاستثمار، التى تصورها البنك الدولى وبشر بها.

كان من المفروض أن يصحح التكيف الهيكلى الخلل الصناعى الناجم عن فترة حماية الصناعات المحلية لتحل محل المنتجات الصناعية المستوردة، وهى الفترة التالية للاستقلال والسابقة على سنوات الثمانينيات من القرن الماضى، لكنها بدلا من إصلاح الخلل أسفرت عن تدمير الصناعة وإعاقة الزراعة. حتى غانا، التى كانت أحد النماذج القليلة "الناجحة" فى عملية التكيف الهيكلى، وكان البنك الدولى يحب دائما الاستشهاد والإشادة بتجربتها، جلب التكيف الهيكلى كارثة للصناعة؛ فدمر قطاعات واسعة من الصناعة، خاصة القطاعات الأكثر حداثة، نتيجة المنافسة الحادة مع تجارة الواردات،

بينما "بقى صغار المستثمرين يعملون فى مشروعات محدودة العائد أو فى صناعة منتجات محلية".[١٦] انحفضت أعداد العاملين فى الصناعة من ٧٨،٧ ألفا إلى ٢٨ ألفا، خلال ست سنوات فقط، من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣.[١٧]

شهد مكان آخر فى إفريقيا تجربة مشابهة، كانت فيه عشر صناعات تتوسع بشكل سريع ويزداد عدد العاملين فيها خلال سنوات السبعينيات، لكنها فى الثمانينيات اضطرت لتسريح العاملين فيها على نحو سريع أيضا.[١٨] وتبددت المعرفة التكنولوجية التى تراكمت خلال عقدين من الزمان ازدهر فيهما التصنيع فى إفريقيا، " تبددت نتيجة الصدمة التى أصابت التصنيع الضخم".[١٩] الأسوأ من كل ذلك، هو ما يحذر منه اثنان من الخبراء الأفارقة، وهو أن نتائج التكيف الهيكلى البعيدة المدى يمكن أن "تحرم إفريقيا من إمكانية التصنيع لفترة طويلة قادمة".[٢٠]

التكيف الهيكلى للزراعة

بالمثل، كان الوضع فى الزراعة؛ تم التخلى عن السيطرة على أسعار الأسمدة، وفى الوقت نفسه انخفاض نظم التسليف الزراعى أو وقفها نهائيا، وهو ما أسفر بالتالى عن خفض الطلب عليها، وانخفاض المحاصيل، واستثمارات أقل فى الزراعة. ويمكن لأى إنسان غير المتخصص فى الاقتصاد أن يتوقع هذه النتائج، إلا أن كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تغاضيا عنها، فى ترويجهما لنموذج السوق الحر. علاوة على ذلك لم تتحقق فى الواقع الفرضية - التى تشكل يقينا عقائديا لدى البنك الدولى وصندوق النقد - القائلة بأن انسحاب الدولة يمهد الطريق أمام السوق والقطاع الخاص لتنشيط الزراعة وتفعيلها، بل على العكس من ذلك، رأى القطاع الخاص أن خفض الإنفاق الحكومى يشكل مخاطرة كبيرة، وعجز عن أن يجازف بتحمل نتائجها؛ ولذلك فإن ما حدث بالفعل كان عكس نبوءات النيوليبراليين، فى دولة بعد الأخرى: بخروج الدولة من الاستثمار، انكمش أيضا الاستثمار الخاص بدلا من أن يحل محلها.[٢١]

وفيما يتعلق ببعض الحالات التى حل فيها تجار القطاع الخاص محل الدولة، يلاحظ تقرير صادر عن "أوكسفام" أنهم "اقترفوا أعمالا وفرضوا على فقراء الفلاحين شروطا مجحفة وتركوا المزارعين أكثر عرضة لأخطار نقص الغذاء، واعتمدت الحكومات بشكل غير مسبوق على تدفق المساعدات".(٢٢) وتعترف "الإيكونوميست" المعروفة بتأييدها ودعمها للقطاع الخاص، بأن "معظم الشركات الخاصة التى حلت محل الدولة تحولت إلى شركات احتكارية لا تسعى إلا للربح".(٢٣)

الدعم المحدود الذى يسمح البنك الدولى للحكومة أن تقدمه، كان يوجه فقط لدعم الزراعة من أجل التصدير بغية الحصول على النقد الأجنبى الذى تحتاجه الدولة لخدمة ديونها الخارجية سواء للبنك الدولى نفسه أو لصندوق النقد الدولى، وكما حدث فى إثيوبيا، أدى تخصيص الأراضى الجيدة لزراعة محاصيل من أجل التصدير، بينما أجبر منتجو المحاصيل الغذائية على الزراعة فى تربة غير ملائمة، أدى ذلك إلى المجاعة التى عانت منها البلاد فى أوائل الثمانينيات. هذا بالإضافة إلى أن تشجيع البنك الدولى لبلدان عديدة على التركيز على إنتاج محاصيل محددة من أجل التصدير، وانهماك هذه البلدان فى زراعة نفس المحاصيل... أدى بدروه إلى فائض فى الإنتاج وانهيار الأسعار فى الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، أسفر برنامج "غانا" الذى بلغ قمة النجاح، والخاص بالتوسع فى إنتاج "الكاكاو"، أسفر عن انخفاض الأسعار العالمية "للكاكاو" بنسبة ٤٨٪ فيما بين أعوام ١٩٨٦ و١٩٨٩م، وأشار أحد التقارير إلى أن ذلك "هدد بتزايد المخاوف من دخول الاقتصاد الغانى فى مخاطر نتيجة للاضطراب فى سوق "الكاكاو".(٢٤) وبالمثل، ساهم انهيار أسعار البن عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، فى أزمة غذائية أخرى شهدتها إثيوبيا.(٢٥)

كما كان الحال فى معظم البلدان النامية، لم يؤد التعديل الهيكلى فى إفريقيا إلى خفض الاستثمار فحسب، ولكنه أدى أيضا إلى تجريد الدولة من دورها الاقتصادى، كما كان هناك اختلاف وحيد يميز إفريقيا عن بقية البلدان النامية. ففى أمريكا اللاتينية وآسيا، اقتصر دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشكل أساسى على الإدارة

العليا، أو الإشراف على تجريد الدولة من دورها الاقتصادى، وترك التفاصيل التنفيذية القذرة للبيروقراطية المحلية. أما فى إفريقيا، حيث تعامل البنك والصندوق مع حكومات أكثر ضعفا، تدخلا بشكل مباشر فى عمل الإدارات التنفيذية الصغيرة والمحلية، وبلغ بهم التدنى بالتدخل فى إصدار قرارات تتعلق بكيفية الإسراع فى إلغاء الدعم والإعانات الحكومية، وتحديد أعداد العاملين المدنيين الذين يجب طردهم من أعمالهم، بل وفيما هو أقل من ذلك، حتى إنهما فى "مالاوى" كانا يحددان كمية احتياطات البلاد من الحبوب التى يجب بيعها، ولمن تباع.[٢٦] بمعنى آخر، كان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى حكاما إداريين متغلغلين فى أعمق أحشاء الدولة، واستخدموها فى تدمير الاقتصاد الزراعى.

وعلى حد قول "كجيل هافنفيك" ومساعديه، "إن إحدى نتائج هذا الانسحاب الإجبارى المفاجئ للدولة من الإنتاج الزراعى، أن إمكانيات ازدهار الثورة الخضراء بتشجيع وبرعاية السياسيين فى العديد من الدول الإفريقية خلال سنوات السبعينيات، قتلت فى مهدها. وعلى العكس من الثورة الخضراء فى الهند وإندونيسيا والفلبين، التى استمرت لسنوات عديدة بدعم الدولة لجهود المزارعين، أجهضت الثورة الخضراء فى إفريقيا".[٢٧]

التجارة الكوكبية والخراب المحلى

ضاعفت الممارسات التجارية غير العادلة من جانب بعض بلدان الاتحاد الأوروبى ومن الولايات المتحدة الأمريكية... ضاعفت الآثار السلبية للتكيف الهيكلى، حيث سمحت عولمة التجارة للاتحاد الأوروبى بدعم اللحم البقرى ليدخل إلى بلدان غرب إفريقيا وجنوبها بأسعار مخفضة، وجلبت الخراب على مربى الماشية فى بلدان المنطقتين. واستخدمت الآليات نفسها مع زراعة وتجارة الحبوب، وأدت إلى ارتفاع واردات إفريقيا من الحبوب من ٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٦٪ من الواردات العالمية من الحبوب عام ١٩٩٨م، وكذلك الحال بالنسبة للأرز، حيث زادت الواردات الإفريقية من

مجمل الواردات العالمية من الأرز من ١١٪ عام ١٩٧١ إلى ٢٨٪ عام ١٩٩١، وبلغت ٢٣٪ عام ١٩٩٧[٢٨]. ويرى "كريستوفر ستيفنس" و"جان كينان" الخبيران في الشئون الإفريقية، أن السببين الرئيسيين في ذلك "سهولة الحصول على مساعدات غذائية... والتي أدت إلى كساد الإنتاج الزراعي المحلي" و"الخفض المصطنع للأسعار العالمية، نتيجة للدعم المقدم من حكومات دول الشمال لمزارعيها".[٢٩]

فرض الإغراق الغربي قيودا قاسية على خيارات المزارعين. على سبيل المثال، ارتفعت واردات القمح بسرعة بالغة في بلدان غرب إفريقيا، فزادت بنسبة ٨٤٪ في "بوركينافاسو" فيما بين أعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٠م. حينما عجز إنتاج بلدان غرب إفريقيا من القمح عن منافسة الواردات المدعومة، طلب المزارعون الفرنسيون من حكومات غرب إفريقيا الاستثمار بكثافة في زراعة القطن كبديل عن زراعة الغذاء، بدعوى أن تكاليف إنتاج القطن ستمكنهم من منافسة منتجي القطن الآخرين، لكن فرصتهم في المنافسة لم تكن ممكنة؛[٣٠] فدعم منتجي القطن الأمريكي، المشروع من جانب اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، خفف عن مزارعي القطن الأمريكيين أعباء تتروا ح بين ٢٠٪ و٥٥٪ من تكاليف الإنتاج، ومكنهم من المنافسة في السوق العالمي، بينما أفلس مزارعو القطن في غرب ووسط إفريقيا[٣١]، وانتهى الأمر بخسارة مزارعي غرب إفريقيا ٢٠٠ مليون دولار سنويًا فيما بين أعوام ١٩٩٧ و٢٠٠١ م.[٣٢]

لم تكن هذه النتائج المشئومة مفاجئة، فقد حددها وزير الزراعة الأمريكي "جون بلوك" في بداية جولة "أورجواي" للمفاوضات حول التجارة التي عقدت عام ١٩٨٦م، حينما قال " الاعتقاد بأن البلدان النامية يجب أن تزرع غذاءها، مجرد مفارقة تاريخية، وفكرة متخلفة تنتمي لعصر مضى، إنهم يستطيعون توفير غذائهم بشكل أفضل بالاعتماد على الإنتاج الزراعي للولايات المتحدة الأمريكية، المتاح دائما بتكلفة أقل".[٣٣] ما لم يقله "جون بلوك" إن التكلفة الأقل للمنتجات الزراعية الأمريكية نتيجة طبيعية للدعم الذي تقدمه الدولة الأمريكية لمزارعيها، والذي أصبح أكثر ضخامة بمرور السنين، ويتزايد عاما بعد آخر، فعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تدعو لوقف كل

أشكال الدعم، فإن مجمل الدعم الذى تقدمه حكومات البلدان المتقدمة لمزارعيها ارتفع من ٣٦٧ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٨٨ بليونا عام ٢٠٠٤م.[٣٤] ويبلغ الآن ٤٠٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى بلدان الاتحاد الأوروبى، و٢٥٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية.[٣٥]

كان من المعروف مسبقًا النتائج الاجتماعية لسياسة التكيف الهيكلى وسياسة الإغراق بالمنتجات الزراعية، وفى هذا الشأن تشير "أوكسفام" إلى أن عدد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا زادوا بأكثر من النصف فى إفريقيا فيما بين أعوام ١٩٨١ و٢٠٠١م، حيث بلغ مجموعهم ٣١٣ مليونًا عام ٢٠٠١م، ليشكلوا ٤٦٪ من مجموع سكان إفريقيا آنذاك.[٣٦] وعلى ذلك، لا يمكن إنكار دور التكيف الهيكلى فى تفشى الفقر، وإضعاف قاعدة الإنتاج الزراعى فى القارة الإفريقية، وتشجيع الاعتماد وتعزيزه على الصادرات. هذا، بينما يعلن المدير الاقتصادى الخاص بإفريقيا فى البنك الدولى: "لا نعتقد أن الخسائر الإنسانية لهذه البرامج كانت كبيرة، وستأتى المكاسب الاقتصادية فى المستقبل، ولكن بشكل بطىء".[٣٧]

وبصراحة نادرة، قال "نجاير وودز"، أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة "أكسفورد": "يبدو أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا يبصران فشل الطريق الذى دفع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على المضى فيه، لدرجة أن دراسات صندوق النقد والبنك الدولى نفسها عجزت عن رصد أية آثار إيجابية للاستثمار".[٣٨]

مالاوى: من الخضوع إلى التحدى

أدى العناد إلى مأساة فى مالاوى.

شهدت مالاوى النجاح قبل أن تشهد المأساة. فعلى مدار عدة سنوات، قدمت الحكومة الأسمدة والبذور مجانا للأسر المالاوية الأكثر فقرا، بلغت التجربة ذروة النجاح عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩م، فتوسعت الحكومة فى برنامجها ليشمل صغار ملاك الأراضى الزراعية،[٣٩] وأسفر ذلك عن فائض فى الإنتاج القومى من الأرز. وما حدث بعد ذلك

سيعالج باستفاضة ووضوح كدراسة حالة فى كتاب يصدر فى المستقبل عن الخطايا العشر للاقتصاديات النيوليبرالية.

أجبر البنك الدولى ومقدمو المساعدات الآخرون، أجبروا حكومة مالاوى على خفض مخصصات برنامج الدعم الزراعى بشكل حاد، بدعوى أن الدعم الحكومى يشوه التجارة،(٤٠) لكن هذا الانخفاض فى المساعدات المجانية للمزارعين أدى إلى تناقص الناتج من الغذاء، فى أثناء ذلك، أصر صندوق النقد الدولى على أن تبيع الحكومة احتياطياتها الإستراتيجية من الحبوب لكى تتمكن وكالة الاحتياطى الغذائى فى مالاوى من تسديد ديونها التجارية. وبالفعل، رضخت الحكومة لمطلب صندوق النقد الدولى. وعندما تحولت أزمة إنتاج الغذاء إلى مجاعة عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢م، لم يكن لدى الحكومة أية احتياطيات غذائية تقدمها للريف، ومات حوالى ١٥٠٠ فرد من الجوع.(٤١) رغم ذلك، لم يندم صندوق النقد الدولى، بل ولم يعتذر عن فعلته، وقال فى بيان له: "إن القطاع شبه الحكومى سوف يستمر فى مواجهة المخاطر وتحقيق إنجازات ناجحة بزيادة الميزانية عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، وإن التدخلات الحكومية فى أسواق الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى... منعت زيادة الإنفاق الإنتاجى".(٤٢) فى الحقيقة، أوقفت الحكومة إنفاقها على برنامج التكيف الهيكلى. عندما بلغت أزمة الغذاء ذروتها عام ٢٠٠٥م، تخلت حكومة مالاوى تماما عن السياسات الحمقاء للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. أعاد الرئيس المنتخب حديثًا "بينجو وا موثاريكا" - رغم أنه كان يعمل فى البنك الدولى فى السبعينيات - برنامج دعم الأسمدة، ليمكن ١,٧ مليون مالك للأرض، أى ٦٠٪ من مزارعى مالاوى، من شراء الأسمدة بربع ثمنها، فضلا عن شراء البذور بأسعار مخفضة، وكانت النتيجة هى إنتاج كميات ضخمة من الذرة، وأصبحت البلاد تصدر الذرة لبلدان أخرى فى الجنوب الإفريقى.(٤٣)

رغم كل ذلك، لا زال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يتمسكان بعناد بعقيدتهم الفاشلة سيئة السمعة. حيث صرح مدير البنك الدولى لصحيفة "جلوب أند ميل" الصادرة فى تورنتو، بأن "كل هؤلاء الفلاحين الذين استجدوا، واستدانوا، وسرقوا من

أجل أن يشتروا أسمدة فى العام الماضى. عليهم الآن أن يعيدوا النظر فى القرار ويتراجعوا عنه، صحيح أن هذا القرار أسفر عن تحقيق خفض أسعار الذرة وحقق الأمن الغذائى، لكنه أضر بالسوق".[٤٤]

التنكر للفشل

قد يكون التحدى المالاوى للبنك الدولى حدثا تاريخيا، لكن المقاومة منذ عقد مضى كانت بلا طائل. أما الآن، فإن البيئة والمناخ مختلفان: نتيجة لعدم وجود أية حالة واضحة من حالات النجاح، فقد التكيف الهيكلى أية مصداقية فى كل أنحاء القارة الإفريقية، لدرجة أن بعض الحكومات المانحة التى اعتادت فى السابق تأييد سياسات التكيف الهيكلى، ناءت بنفسها عن البنك الدولى، وتمثل الوكالة البريطانية للمساعدات أبرز هذه الحالات، وشاركت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) مؤخرا فى تمويل برنامج دعم الأسمدة فى مالاوى.[٤٥] قد يكون موقف هذه المؤسسات ينطلق من تدعيم نفوذها المتراجع فى القارة الإفريقية، فى وقت تبرز فيه المساعدات الصينية كبديل للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولمساعدات للحكومات الغربية التى عانت إفريقيا من شروطها القاسية.

حتى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التى خضعت دائما للبنك الدولى، واتبعت خطاه، خرجت على سياساته ومضت فى دعم برنامج حكومة مالاوى، ومنحت الرئيس "موثاريكا" أعلى جائزة تمنحها المنظمة، بسبب إحرازه "قصة نجاح حقيقية للأمن الغذائى فى بلاده على مستوى كل القارة الإفريقية".[٤٦]

وحتى المؤيدين السابقين لسياسات التكيف الهيكلى، من خارج إفريقيا، مثل "المعهد الدولى لبحوث سياسة الغذاء" ((IFPRI) فى واشنطن، ومجلة "الإيكونوميست" المعروفة بنيوليبراليتها المتطرفة، اعترفوا بأن تخلى الدولة عن دعم الزراعة خطأ. وعلى سبيل المثال، أكد "المعهد الدولى لبحوث الغذاء" فى تعليق صدر مؤخراً عن ارتفاع أسعار الغذاء، أن "الزراعة الريفية أهملت إلى حد بعيد فى العقود الأخيرة"، وقالت

أيضا إنه قد حان الوقت " لزيادة استثمارات حكومات البلدان النامية، على المدى المتوسط والمدى الطويل، فى البحوث الزراعية، والتوسع الزراعى، والبنية الأساسية الريفية، وتمكين صغار المزارعين من تسويق منتجاتهم".[٤٧] فى الوقت نفسه، جاء الهجوم على مناصرة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتحرير التجارة، من داخل المؤسسات الاقتصادية نفسها، ففى ندوة لشخصيات بارزة برئاسة "آنجوس ديتون"، أستاذ الاقتصاد بجامعة بريستون، اتهمت إدارة الأبحاث فى البنك الدولى بالانحياز و"الانتقائية" فى أبحاثها وفى تقديمها للمعلومات.[٤٨] وعلى حد قول القدماء: للنجاح ألف أب، أما الفشل فلا أب له".

التسليم بالفشل

جاءت أكثر الانتقادات حدة من "جماعة التقييم المستقلة"، رغم تبعيتها للبنك الدولى، والتى أكدت أن "أكبر مواطن الضعف فى عملية الإصلاح، تتمثل فى أثرها المحدود فى إنتاج الغذاء"، والسبب الرئيسى فى ذلك، أنها جاءت مخالفة تماما لتوقعات البنك. ففى أكثر البلدان التزاما بالإصلاح الذى حدده البنك الدولى، لم ينشط القطاع الخاص ليملأ الفراغ الناجم عن انسحاب القطاع العام".[٤٩]

يعدد تقرير "جماعة التقييم المستقلة" الصادر عام ٢٠٠٧م الخسائر الضخمة والفشل الكبير لبرامج التكيف الهيكلى فى الريف.

ففى كينيا، يلاحظ التقرير " فشل البنك الدولى والجهات المانحة فى إدراك مدى قدرة القطاع الخاص على النهوض بالأدوار التى تخلت عنها الدولة... وخاصة الدور الهزيل للتجار وشبكة تخزين السلع".[٥٠]

وفى السنغال، فشل البنك فى دراسة النتائج التسويقية لتحرير التجارة على المزارعين الفقراء. علاوة على ذلك، فإن "تحقيق الحد الأقصى من فوائد العملية يقتضى تنشيط دعم الحكومة والمانحين لتنمية الأسواق وتكاملها، وليس مجرد "التحرر من

التزاماتها تجاهها"؛ يعنى ذلك الاهتمام بتطوير البنية الأساسية لضمان نظم متكاملة وقابلة للاستمرار لتوفير مدخلات الإنتاج، وتمويل الزراعة، والثقة بأسواق تصريف الإنتاج، وليس مجرد احتكار السوق والتحكم فيه ".(٥١)

فى الكاميرون، كان نتيجة تحرير الأسعار الذى فرضه البنك الدولى، انخفاض السعر الرسمى لبيع البُن بنسبة ٤٠٪، فى وقت انخفضت فيه الأسعار العالمية انخفاضا تاريخيا مما أدى لانخفاض أسعار البُن عند توريده من المزرعة إلى أقصى حد، لدرجة أن "معظم المزارعين لم يحصدوا محصولهم". فى الوقت نفسه، أدى إلغاء دعم الدولة للأسمدة والمبيدات إلى تقليل المستخدم منها، و" لم تكن هذه الظروف مواتية لكى يقدم القطاع الخاص على شغل الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة"، وأدى ذلك إلى "انخفاض حاد فى القوى الشرائية للمزارعين، وقام كثير منهم بقطع الأشجار" وهو الأمر الذى حال بين المزارعين وبين استئناف زراعة البُن حينما عادت الأسعار للارتفاع، وخلصت "جماعة التقييم المستقلة" إلى أن أهم نتائج التكيف الهيكلى "إقامة عوائق خطيرة أمام تصدير صغار الملاك الكاميرونيين لمنتجاتهم".(٥٢)

على الطريقة القديمة والمعتادة لتخفيف حدة الانتقاد بانتقاء كلمات أكثر ليونة، استشهد تقرير "جماعة التقييم المستقلة "بالتقييم الشامل للأكاديمى الإفريقى" تشيكالا تشيكالا "لعمليات الخصخصة التى تمت تحت رعاية البنك الدولى، وقال فيه:

"بُذلت محاولة محدودة لتحديد وظائف الوكالات الحكومية، وأدائها بشكل أفضل، وكذلك الوظائف التى يجب أن يضطلع بها القطاع الخاص أو الأساس الذى يقوم عليه فى كل بلد من البلدان المعنية. الفشل فى دراسة هذه التمايزات والخصائص وعن إيجاد الحلول للمشكلات الرئيسية الأخرى جعل من الصعب على واضعى برامج التكيف الهيكلى اقتراح المعايير والإجراءات السياسية المناسبة وتحديد الأعمال والمشروعات التى تساعد على تنمية القطاع الخاص وتمكينه من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية فى أداء الوظائف والأعمال الاقتصادية التى كانت تقوم بها فى السابق المؤسسات شبه الحكومية".(٥٣)

وفى نقد آخر، يتميز بالقسوة، يؤكد "بينو ندولو" أن "تخلى الدولة عن دورها أدى إلى ظهور "عجز ضخم" عن توفير البنية الأساسية اللازمة للمنطقة مقارنة بغيرها من المناطق النامية الأخرى، حيث تشير التقديرات إلى أن البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء تحتاج إلى ١٨ بليون دولار سنويا لتمويل مشروعات البنية الأساسية لكى تتمكن من تحقيق معدل تنمية اقتصادية أكثر من ٧٪، وهو المعدل الضرورى لتخفيض نسبة الفقر المدقع فى المنطقة للنصف بحلول عام ٢٠١٥م...".[٥٤]

لا يمكن إنكار أن البنك الدولى أدرك فى النهاية أن كل مشروعات التكيف الهيكلى كانت خاطئة، وربما كان تسريب هذا الاعتراف فى منتصف عام ٢٠٠٨م، فى "تقرير التنمية العالمية"، على أمل ألا يلفت الانتباه، إلا أنه كان اعترافا بالفشل، وقد جاء فيه:

"ألغى التعديل الهيكلى فى الثمانينيات النظام الواسع والمجرب للوكالات العامة والمنظمات التعاونية التى قدمت للمزارعين الأرض، والتسليف، والمدخلات اللازمة للإنتاج. كان المتوقع أن تحرير الأسواق سيمكن القطاع الخاص من الإحلال محل الدولة فى القيام بهذه الوظائف، بتكلفة أقل، وبجودة أفضل، والتخلص من مثالب الوكالات التابعة للدولة، لكن ذلك لم يحدث فى معظم الأحوال، إن لم يكن فى كل الأحوال. فى بعض البلدان، كان انسحاب الدولة مؤقتا فى أفضل الأحوال، ويفرض قيودا على دخول القطاع الخاص، وفى بلدان أخرى نشأ القطاع الخاص ببطئ وبشكل جزئى، وعمل بالأساس فى خدمة المزارع القائمة على أسس تجارية، بينما ترك صغار الملاك عرضة لإخفاقات السوق الحادة، وللخسائر العالية والمخاطر الحادة، وعدم توافر الخدمات. أدى نقص الأسواق وعدم كفاءة المؤسسات إلى خسائر ضخمة أعاقت نمو صغار الملاك، وهددت قدراتهم التنافسية، بل هددت استمرارهم فى الإنتاج، فى معظم الحالات".[٥٥]

ما الإستراتيجية الكبرى الجديدة لإفريقيا؟

لم يمنع اعتراف البنك الدولى بالأخطاء الإستراتيجية لسياسة التكيف الهيكلى من الادعاء بأحقيته فى فرض إستراتيجية كبرى جديدة فى إفريقيا؛ حيث يرى "كجيل هافنفيك"

ومساعدوه فى تحليلهم الدقيق لتقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٨م، أن النموذج الجديد الذى يطرحه البنك الدولى للزراعة فى إفريقيا يقوم بالأساس على التنمية السريعة للزراعة التى تتولاها الشركات الزراعية الكبرى والزراعة التعاقدية.(*) كما يرى أن صغار الملاك غير قادرين على المنافسة إلى حد بعيد، وأن السياسة الزراعية يجب أن تدفع من أجل تحويلهم إلى مزارعين متعاقدين أو إلى عمال زراعيين فى مزارع الشركات الكبرى. باختصار، يوصى تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٨م "بتدمير الرأسمالية الكوكبية للقطاع الزراعى لصغار الملاك المستقلين".(٥٦)

من هنا، فإن طريقة فهم البنك الدولى ترتبط بما دافع عنه "بول كولييـر" بكلمات أكثر صراحة من كلمات البنك، بدعوته للتخلص من النظرة الرومانتيكية للزراعة الفلاحية وتعميم النموذج البرازيلى المعتمد على مزارع الشركات الكبرى لرفع الإنتاجية الزراعية بشكل سريع،(٥٧) بينما يلتزم البنك الصمت تجاه الثورة الزراعية الثانية القائمة على البذور المعدلة وراثيًا التى يدعو لها "كولييـر"، لكن هذا الصمت قد تكون دوافعه تكتيكية نظرًا للمعارضة الإفريقية القوية لاستخدام البذور المعدلة وراثيا.(٥٨)

(*) المشروعات الزراعية الكبرى Coporate Farming تعبير يطلق على الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات التى تعمل فى إنتاج الغذاء، وتحتكر صناعة الغذاء، ولا يقتصر نشاطها على الزراعة فقط، بل يشمل أيضا المشروعات المرتبطة بالزراعة، كإنتاج البذور، والكيماويات والأسمدة، وإنتاج الغذاء، والميكنة الزراعية، والتخزين، والنقل والتسويق، وتجارة الجملة والتجزئة، وهى المسئولة عن تدمير نظام الزراعة الأسرية؛ أبرز هذه الشركات "أرتشر دانيلس"، و"ميدلاند"، و"مونسانتو"، و"كارجيل"، التى حققت عوائد عام ٢٠٠٤ م بلغت ٦٢,٩ بليون دولار.

الزراعة التعاقدية Contract Farming شكل من أشكال الاندماج والتكامل الرأسى، حيث يكون المزارع ملتزمًا فى عقده بتوريد كمية محددة مطابقة لمواصفات محددة من الإنتاج للشركة المتعاقد معها، التى تتولى بدورها بدفع مقدم للمزارع، وتحديد سعر المنتج قبل زراعته ومده بمدخلات الإنتاج. وفى هذا الشكل يندمج صغار المزارعين المتجاورين فى إنتاج محصول واحد للشركة التى يتعاقدون معها، هذا النظام بدأ فى الولايات المتحدة الأمريكية، وينتج أكثر من ٥٠٪ من إجمالى الناتج الزراعى الأمريكى. (المترجم)

لكن، ماذا عن ملايين الفلاحين الأفارقة الذين ستحل محلهم الزراعة الرأسمالية على نطاق واسع؟ هنا اقتباس بالغ الأهمية لما ورد فى تقرير "هافنفيك" ومساعديه، كما جاء بالنص دون حذف أو اختصار، عن الحل غير البناء الذى يطرحه البنك الدولى:

"يقر تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٨م بخسارة صغار الملاك الأفارقة، لكن البنك الدولى يدرك أن السماح للسوق العالمى بالقضاء التام على الزراعة الفلاحية فى إفريقيا يدفع الاقتصاديات القومية الإفريقية الضعيفة نحو كارثة سياسية وإنسانية، حيث الخيار الوحيد للمزارعين هو الالتحاق بالقطاعات غير الرسمية الريفية والحضرية المزدحمة بشدة، حيث مستويات الاستثمارات الرأسمالية أو المهارات الإنتاجية منخفضة بشكل غير عادى. وعلى ذلك، فإن الريف الإفريقى سيقضى عليه فى المستقبل القريب لصالح شكل من أشكال الملكية الجماعية للأرض، لضمان تحسين أحوال سكان الريف، وتوفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى إذا ما احتاجت لهم.

ويرى فيه المؤلفون تحولا كبيرا عن السياسة السابقة للبنك الدولى بشأن تشجيع عمليات تحويل الأرض إلى سلعة، ودعم البنك الآن " للأشكال العرفية من الملكية الجماعية للأرض، باعتبارها تضمن حقوق الفقراء " فى الأراضى الريفية المنتقاة، بينما تغير العلاقات الرأسمالية البيئة الريفية. وفى هذا الإطار، يقول " هافنفيك":

"بمعنى آخر، يترك هؤلاء يعيشون فى المشاعات القبلية الشبيهة "بالبانتوستات"، المعازل العنصرية (الأبرتهايد) التى كانت قائمة أيام النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا، يعتمد وجودها على الزراعة غير الرأسمالية ذات الإنتاجية المحدودة، وأيضا مثل البانتوستات، حيث تقوم هذه الأراضى المملوكة على المشاع، بتوفير الاحتياطى من الأيدى العاملة اللازمة للاقتصاد القومى، والتى قد تقوم أحيانا على الأعراف القبلية التقليدية، كأطر شرعية للتعامل مع الأرض وأيضا مع غيرها من أمور الحياة".

ويخلص المؤلفون إلى أن: "من الغريب، ومن سخرية الأقدار أنه بعد أقل من عقد واحد على تحرير جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصرى، يظهر على السطح مرة أخرى إمكانية إقامة نظام جديد" للفصل وعدم المساواة "لاستغلال الريف بدعوى التنمية".[٥٩]

خلاصة

فى الوقت الذى أصبحت فيه إفريقيا فى قلب الأزمة العالمية لارتفاع أسعار الغذاء، وتستورد حوالى ٢٥٪ من احتياجاتها الغذائية... تسقط ضحية الدعوة لثورة زراعية جديدة تقوم على استخدام التكنولوجيا الحيوية كسبيل للتخلص من نقص الغذاء فى القارة لتضع إفريقيا فى مأزق جديد.

كما كان الحال فى المكسيك والفلبين، كانت سياسات التكيف الهيكلى، وما أسفرت عنه من تقليص ميزانية الحكومة والتخفيض الحاد أو إلغاء دعم الأسمدة، كانت العامل الأساسى الذى حول إفريقيا – القارة القليلة سكانًا نسبيا – من قارة مصدرة صافية للغذاء فى الستينيات إلى قارة مستوردة صافية له فى الوقت الراهن. كان الهدف المعلن للتكيف الهيكلى فى إفريقيا – وفى غيرها – جعل اقتصاديات القارة أكثر كفاءة وفاعلية، وفى هذا الإطار، دفعت القارة لاتباع سياسة الإنتاج الزراعى من أجل التصدير بغرض الحصول على العملة الخارجية الضرورية لخدمة الديون الخارجية المتفاقمة.

روج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وفرض تطبيق هذا الحل العقائدى وغير الواقعى، الذى أسفر عن المزيد من الفقر واللا مساواة، ودمر القدرات الإنتاجية الزراعية والصناعية للقارة الإفريقية، وأدى إلى المجاعة فى "مالاوى" ولم يتم التغلب عليها إلا عندما عادت الحكومة لتقديم الأسمدة المدعومة للمزارعين.

الآن، يعترف البنك الدولى بأنه دفع الحكومات لخفض تمويلها للإنتاج، وأن سياساته ساعدت على تقويض القدرة الإنتاجية للزراعة، وبدلا من السماح للأفارقة بقول رأيهم فى تقديم الحلول للأزمة الزراعية المستحكمة فى قارتهم، يقوم البنك الدولى الآن بالترويج لإستراتيجية جديدة للتنمية، تقوم على الزراعة الواسعة النطاق للشركات، بينما تبقى على "محميات" السكان المهمشين لصغار الملاك والمشاعات الزراعية التى يعتبرها البنك الدولى عائقا يحول دون تنفيذ سياساته.

الفصل الخامس

الفلاحون والحزب
والأزمة الزراعية فى الصين

فى منشور حديث على موقع أكاديمى صينى كتب أحد المعلقين: "لا أعتقد أن كون الصين التى تشكل مساحتها ٨٪ من مساحة اليابسة فى العالم، تغذى حوالى ٢٠٪ من سكان العالم ولا تزال تعتمد على نفسها فى توفير ٩٠٪ من احتياجاتها الغذائية... لا أعتقد أن هذا مدعاة للفخر".[١] فإن لم تغذ الصين نفسها فمن سوف يغذى الصين؟

الأساطير والحقائق

فى الحقيقة، إن أسوأ المخاوف التى أثارها "ليستر براون" فى كتابه الصادر عام ١٩٩٥م "من سيغذى الصين"، أثبتت حتى الآن أنها مجرد خيال علمى.[٢] خلال أزمة الغذاء العالمية فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨م، راجت الدعاوى بأن الطلب المتزايد على الغذاء فى الصين والهند كان عاملا أساسيا فى الزيادة الحادة فى أسعار الغذاء، إلا أن هذه الدعاوى لم تعش طويلا.[٣] فالصين لا تستورد إلا كميات صغيرة من الأرز العالى الجودة، وكميات محدودة من القمح، ولا تستورد ذرة على الإطلاق. والحقيقة، إنها بقيت مكتفية ذاتيا من الحبوب الأساسية حتى عام ٢٠٠٨م، بل واستمرت مصدرا صافيا للغذاء لمدة ثلاثة عقود، وأصبحت فى السنوات الثلاث الماضية رابع أكبر مصدر للغذاء فى العالم. وفى هذا الإطار، نشرت مجلة "أمبير ويفز" Amber waves، الصادرة عن وزارة الزراعة الأمريكية، مقالا، أشار إلى أن "الصين تسيطر على الأسواق العالمية

فى مجالات إنتاجية مختلفة، منها: الثوم والتفاح، وعصير التفاح، واليوسفى، والخضروات، وسمك الإربيان (نوع من القشريات أشبه بالجمبرى) الذى ينمو فى المزارع. فى بعض الأحيان، بدا وكأن الصين تجاوزت قانون الندرة، وحققت إنتاجًا وفيرًا فى قطاعات كثيرة، وتبيع بأقل الأسعار دون أن يضر ذلك أو يؤثر سلبا على إنتاج القطاعات الأخرى".(٤)

عندما زار "ليستر براون" بكين فى أوائل يونيو ٢٠٠٨م، أعرب عن تخوفه، ليس من اعتماد الصين على الأسواق العالمية لتوفير الغذاء لنفسها، ولكن كان تخوفه من الضرائب التى تفرضها على صادراتها من الأرز وغيره من الحبوب إلى البلدان النامية. أشار براون إلى ميل حقيقى يتمثل فى زيادة إنتاج الصينيين واستهلاكهم من اللحوم، حيث أصبحت الصين فى مقدمة مستوردى فول الصويا لتغذية الماشية، وهى إلى حد ما بعض مما حذر منه براون فى السابق. وخلال عقد من الزمان من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م، تضاعفت التجارة العالمية من فول الصويا، وذهب ٧٠٪ من هذه الزيادة العالمية فى صادرات فول الصويا إلى الصين، حيث تضخم إنتاج اللحوم من ٤٥ مليونًا إلى ٧٤ مليون طن. وفى هذا الإطار اندفعت الشركات الزراعية فى البرازيل والأرجنتين لتلبية الطلب المتزايد على فول الصويا، وقدمت البلدان أكثر من ثلثى الصادرات العالمية المتزايدة من فول الصويا.(٥) ويستعرض البنك الدولى النتائج فى تقرير له صادر عام ٢٠٠٨م، على النحو التالى:

"زراعة مساحات جديدة من الأراضى التى كانت فى السابق مناطق للغابات وزراعة أشجار الأخشاب، أدت إلى النمو السريع فى صادرات البرازيل والأرجنتين، وفى منطقة "سالتا" بشمال الأرجنتين، التى كانت تغطيها النباتات الطبيعية، تحولت نصف أراضيها لزراعة فول الصويا فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وهو الأمر الذى يشكل تهديدا خطيرا للبيئة. وفى البرازيل، ضاعفت ولايات "جوياس" و"ماتو جروسو"، و"ماتو بروسو دى سول"، ضاعفت المناطق المزروعة بفول الصويا عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م، وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، بزراعة مساحة إضافية تبلغ ٥٤ ألف كيلو متر مربع - أى أكبر

من مساحة بلد مثل كوستاريكا - كانت معظمها مزروعة بأشجار السافانا والغابات. ونتيجة لحرق تلك الأشجار لاقتحام أراض جديدة وتهيئتها للزراعة على حدود ولايات "بارا " و"ماتو جروسو" و"آكر"، و"روندوينا"، وبذلك أصبحت البرازيل أحد أكبر دول العالم التى تساهم فى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحرارى". (٦)

ويدعى البنك الدولى أنه لم يكن له دور فى هذا الشأن، رغم أن الصين تنفذ بإخلاص روشتة البنك الدولى الخاصة بالتصنيع من أجل التصدير للخارج، وأوجدت طبقة وسطى مدينية، لها نمط استهلاكى جديد، بل ونمط حياة جديدة، إحدى سمات الإقبال بكثافة على تناول اللحوم. فى الحقيقة، بدأت الصين فى أن تكون أقل اعتمادا على الذات فى توفير الغذاء، وأكثر اعتمادا على التجارة الدولية، وهو الأمر الذى يسعد البنك الدولى، ويعتبره أكثر "فعالية" للاقتصاد الكوكبى.

منذ السنوات الأولى لقيام جمهورية الصين الشعبية فى الخمسينيات، والحكومة الصينية تتبع سياسة الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء. الآن، يتعرض هذا الهدف للخطر لأسباب متعددة:

أولاً: وكما سبق ذكره، التحول من الاعتماد فى الغذاء على الحبوب بشكل واسع إلى الاعتماد على اللحوم، والذى استوجب استيراد كمياتٍ أكبر ليس فقط من فول الصويا، ولكن أيضا من الحبوب الأخرى اللازمة لتغذية الحيوانات.

ثانيًا: تحرير التجارة الزراعية فى الصين، كشرط لالتحاقها بمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١م، أدى إلى أثر سلبى على إنتاجها المحلى للغذاء، وزاد من اعتمادها الغذائى على السوق العالمى. قد يكون الطلب الصينى لم يلعب دورا مهمًا فى زيادة أسعار الغذاء العالمية عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، ولكنه قد يكون له دور فى المستقبل فى تفاقم أسعار الغذاء عالميا. تخلص معظم الدراسات الخاصة بعضوية الصين فى منظمة التجارة العالمية إلى أنها لن تجنى من ذلك سوى الخسائر. فى هذا الإطار، أكدت إحدى الدراسات شمولا أن الإصلاحات الزراعية والتجارية التى تفرضها منظمة التجارة العالمية على أعضائها " أدت إلى آثار سلبية جوهرية ليس فقط على القطاع

الزراعى، ولكن أيضا، وبشكل أكثر سوءًا، على الأمن الغذائى والحد من دور الزراعة كمصدر للدخل"[٧]... أدت هذه الإصلاحات بشكل مؤكد إلى عدم الاكتفاء الذاتى فى كثير من السلع، وخاصة الحبوب الأساسية.[٨] كما فقد "مئات الملايين من المزارعين"[٩] عملهم ومصدر دخلهم، وأشارت دراسة أخرى إلى أن "حوالى ستة ملايين من العاملين فى الزراعة سيتركون أعمالهم" و"سوف تنخفض الأجور الحقيقية للعاملين فى الزراعة".[١٠] كما كشفت دراسة عن تحرير التجارة العالمية أن "معظم خسائر المزارعين فى العالم كانت فى الصين، حيث بلغت خسائرهم ٧٥ بليون دولار".[١١] من ناحية أخرى، تفاقمت حدة عدم المساواة داخل الصين، وتؤكد إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولى صراحة أن "الالتزامات الصينية الأساسية بالتراجع عن الإجراءات والقوانين الحمائية التى تحد من دخول المنتجات المستوردة، وإلغاء أشكال الدعم المقدمة للزراعة ستجعل الأسر المعتمدة على الزراعة فى وضع أسوأ نسبيًا من الأسر المعتمدة على العمل فى المدن والمناطق الحضرية".[١٢]

رغم مخاوف "براون" وغيره من البيئيين، من أثر الصين على الاقتصاد العالمى باعتبارها أكبر منافس فى السلع قليلة الجودة، فإن الاقتصاديين فى البنك الدولى تجاهلوا ذلك، ودعموا انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، فقد كانوا على ثقة أن العرض سوف يزداد ويتوسع الإنتاج نتيجة للزيادة الكبيرة فى الطلب، لكن الأحداث اللاحقة والسنوات القليلة التى أعقبت دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، أكدت صحة مخاوف "براون" وزملائه، وخطأ مزاعم خبراء البنك الدولى وتوقعاته.

ثالثًا: بدأ الإنتاج يتجاوز الحدود البيئية، وأدى التوسع فى استخدام الأسمدة والمخصبات إلى نقص العوائد نتيجة لتآكل جودة التربة الزراعية، وفى أثناء ذلك، حدث عجز فى المياه، خاصة فى سهل شمال الصين، الذى ينتج كميات كبيرة، ونسبة ضخمة من القمح والذرة، وغيرهما من المحاصيل التى تحتاج لرى وفير، وأسفر ذلك عن مزيد من الأضرار. والآن، تجد الزراعة نفسها فى منافسة على المياه من جانب مستخدمى المياه لأغراض غير زراعية. ففى عام ١٩٨٠م لم يكن المستهلكون المحليون يستخدمون

سوى ١٣٪ من المياه فى عموم الصين، وباقى المياه تستخدم فى الزراعة، ولكن بحلول عام ٢٠٠٠م، انخفض نصيب الزراعة من المياه إلى ثلثى مجموع المياه، وارتفعت استخدامات الصناعة والحياة المنزلية لتستهلك الثلث الباقى من المياه. "وفى سهل شمال الصين المنتج للزراعة. ارتفع استخدام البشر لأغراض غير زراعية إلى أكثر من ٦٠٪ من مصادر المياه القابلة للتجدد"(١٣) وفى هذه الظروف، ساهمت ندرة المياه فى نقص إنتاج الحبوب فى شمال الصين بمقدار ٥٠ مليون طن فيما بين أعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٤م.(١٤)

رابعًا: حدث انخفاض فى الإنفاق على البنية الأساسية والبحوث التكنولوجية الزراعية، ومنذ الثمانينيات تتراجع نسبة الإنفاق على البحوث الزراعية الصينية من جملة الناتج القومى، والآن بلغت أقل معدل لها، وأحد أقل معدلات الإنفاق على البحوث الزراعية على النطاق العالمى، كما تراجعت أيضًا الاستثمارات فى مجال التوسع فى التكنولوجيا الزراعية.(١٥) وعلى الرغم من الأهمية الضخمة لمشروعات توفير المياه فى ظل هذه الظروف المائية الحرجة، فإنه فى السنوات الأخيرة. لا تزيد نسبة الاستثمارات فى مشروعات توفير المياه عن ١٪ فقط من إجمالى الاستثمارات الرأسمالية فى البنية الأساسية، ولا تزيد الأموال المخصصة لمشروعات السيطرة على تدفق المياه عن ٦٪ من إجمالى إنفاق الدولة، وبدوره يساهم الإنفاق الضئيل على صيانة مشروعات الرى والتحكم فى تدفق المياه، فى الانخفاض النسبى لمعدل إنتاجية الهكتار الواحد من الأرض الزراعية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية عامة.(١٦)

خامسًا: أقيمت على مساحات واسعة من الأرض تكتلات سكانية وتجارية وصناعية، وتحولت إلى حضر على نحو متسارع، فيما بين أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٩م، وبالتالى تناقصت الأرض الزراعية بمعدل ٦٤٠ ألف هكتار سنويًا، وفى عام ١٩٨٥م فقط تم اقتطاع مليون هكتار من الأرض الزراعية. وفيما بين أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٧م، ارتفع معدل تبوير الأراضى الزراعية ليبلغ ٦٥٧ ألف هكتار سنويًا، وأيضا شهد عام ١٩٩٦م وحده تبوير مليون هكتار، وازدادت الأوضاع تدهورا من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢م.

أى أن الأراضى الزراعية تراجعت من ١٣٠ مليون هكتار عام ١٩٩٦ إلى ١٢٥,٩ مليونًا عام ٢٠٠٢م، بمعدل سنوى يبلغ ٣,١٦ من إجمالى الأراضى الزراعية على مدار السنوات السبع.(١٧)

تعكس هذه العمليات من الإتلاف والتبوير للأرض الزراعية... تعكس سياسة استهدفت تحويل الفائض الزراعى إلى الصناعة، ونزح القيمة التى خلقها الريف نحو دعم التصنيع السريع فى المدن. اتبعت هذه السياسة، مع عصر الإصلاح الذى بدأ عام ١٩٧٨م، وتبدت فى سياسة سعرية لصالح الإنتاج الصناعى، وفرض ضرائب ثقيلة على المزارعين، وأولوية الإنفاق الحكومة على التنمية الحضرية - الصناعية. وتشير أحد التقديرات إلى أن الفائض الزراعى الذى نزح للقطاع الصناعى، وبشكل أكبر للقطاعات الحضرية، إلى رقم مذهل يبلغ ٥٦٢,٧ بليون يوان فى الفترة من ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٦م.(١٨) ولا يثير الدهشة، أنه باستثناء الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٥م، حينما نفذ نظام المسئولية الأسرية (سنتناوله بعد قليل) والإصلاحات الأولى فى السوق الريفى، باستثناء هذه الفترة، تراجع معدل نمو الإنتاج الزراعى ليقل عن معدل نمو الإنتاج الصناعى، وأصبح معدل نمو الإنتاج الزراعى يتجاوز معدل الارتفاع فى دخل المزارعين، واتسعت الفجوة، ولا تزال تزداد اتساعا بين دخول سكان الحضر ودخول سكان الريف. وبحلول منتصف التسعينيات، وعلى الرغم من ادعاء الإحصاءات الرسمية بانخفاض معدل الفقر فى الريف إلى أقل من ١٠٪، بدأ المعلقون الحديث عن "السكان المتجولين"، حيث يهاجر ١٠٠ مليون من الفلاحين الذين ضربهم الفقر، يهاجرون إلى المدن ليعرضوا أنفسهم كعمالة بالغة الرخص فى المدن الصناعية المميزة فى جنوب الصين وشرقها.

تعصف أزمة الغذاء، والفقر، ونتائج الازدهار الاقتصادى، وعدم الاستقرار وغير ذلك من الأزمات، تعصف بالفلاحين فى الصين، ربما أكثر مما يعانى منه الفلاحون فى أى بلد آخر. أما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية شهدت تقليصا حادا لسكانها الفلاحين، الذين كانوا يشكلون ٦٠٪ من السكان عام ١٩٠٠م، والآن، أقل من ١٪ من

مجموع السكان، وأدى هذا التحول إلى حدوث اضطرابات اجتماعية محدودة ... فإن الصين تشهد تحولات ضخمة فى مجمل النظام الاقتصادى لكننا لا نشهد اضطرابات فلاحية حادة نتيجة لهذه التحولات، ولكن يبقى شبح الاضطرابات يخيم على الصين أكثر من أى وقت مضى.

علاقة مضطربة

من المؤسف أن الفلاحين لم ينعموا بالتنمية إلا وقتا قصيرا، بعد أن جاء الحزب الشيوعى الصينى للسلطة محمولا على أكتافهم بدعوى تحقيق الازدهار الزراعى.

أحيانا يصف علماء الاجتماع السياسى الثورة الصينية بأنها نتاج التحالف بين مثقفى الطبقة الوسطى والفلاحين. وحول "ماو تسى تونج"، برؤيته المبتكرة للنظرية الماركسية - اللينينية، حول الفلاحين من طبقة يزدريها "ماركس" نفسه، إلى طبقة تشكل "القوة الرئيسية" فى الثورة ضد الإقطاع والإمبريالية، حول الحزب الشيوعى الصينى هذه الرؤية المبتكرة إلى ممارسة عملية، ووفق هذه الصيغة تحقق الانتصار للشيوعيين عام ١٩٤٩م.

لكن العلاقة بين الحزب الشيوعى الصينى وبين الفلاحين لم تكن سلسة؛ فالحقيقة، يمكن وصفها بشكل أكثر دقة، بعلاقة مضطربة.

مجرد تصور

تصور الشيوعيين للتغيرات الزراعية التى جلبت لهم تأييد ملايين الفلاحين - يتلخص فى نزع الأرض من الملاك ليتولى زراعتها الملايين من صغار الملاك، والمزارعين، وبقى هذا مجرد تصور؛ فالحقيقة أن الحزب الشيوعى صادر كل مخزون الحبوب من الفلاحين، ولم يعطهم إلا ما يبقى على حياتهم، ووجه الفائض لتنفيذ سياسة

"ماو تسى تونج" الخاصة بأولوية الصناعة، تحت شعار "الصناعة أولاً". وسلبت حرية الفلاحين، حينما تشكلت المزارع الجماعية فى منتصف الخمسينيات، آنذاك، وفى أثناء برنامج " القفزة الكبرى " من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦١م، الخاص بتحفيز الإنتاج بهدف دعم برنامج " ماو " للتصنيع الضخم، ساق الحزب الفلاحين قسرا للكوميونات – حيث بلغ عددها ٢٦ ألفا فى كل أنحاء الصين – وفيها اقتصرت حياة الفلاحين على العمل الشاق، وطبقا لأحد الحسابات الدقيقة لتلك السنوات، أدارت كوادر الحزب المواقع الإنتاجية المحلية، وتم "حبس الفلاحين فى قراهم" ومنعوا من "سرقة" محاصيلهم.[١٩]

بعد الكارثة التى لحقت بهذه التجربة الاجتماعية، التى راح ضحيتها حوالى ٣٠ مليونًا، غالبيتهم من الفلاحين، ماتوا من الجوع وسوء التغذية، تغيرت موازين القوى فيما يتعلق بالصراع على الفائض لصالح الفلاحين، وتراجعت عمليات مصادرة الفائض الزراعى من الفلاحين، وعلى حد قول "جونج تشانج" و"جون هاليداى": "سمح للفلاحين، فى أماكن كثيرة، باستئجار الأرض من الكميونة، واستعادة المزارع لتصبح ملكية خاصة للمزارعين. وأدى ذلك لتخفيف حدة المجاعة، وتحفيز الإنتاجية".[٢٠]

الفلاحون والثورة الثقافية البروليتارية الكبرى

تناقش دراسة لمتخصصين فى الريف الصينى، أثر الثورة الثقافية على الفلاحين. ويؤرخ المؤلفان "تشين جايدى" و"وو تشان تاو" لمعاناة الفلاحين فى ظل سيطرة الحزب، ويعتبران أن الثورة الثقافية كانت " كارثة على الفلاحين، وفى هذا الإطار، يقولان: "كان الفلاح يتهم بالرأسمالية إذا احتفظ فى بيته بدجاجتين أو زرع كمية قليلة من الخضروات ليبيعها".[٢١] فى المقابل، يرى "رودريك ماكفار كار" و"مايكل إسكونهالس" أن الثورة الثقافية التى بدأت تتخذ شأنا جادا وتكتسب أهمية عام ١٩٦٦م أفادت الفلاحين، وحسنت أوضاعهم، ونتيجة لتفاقم الصراعات داخل الحزب، وتخلص "ماو" من دعاة الطريق الرأسمالى، الذين كان يراهم متغلغلين فى كل مستويات الحزب، ومنع

لسلطات من مصادرة الحبوب التى كانت البلاد تعانى من ندرتها. وصف المؤلفان هذه لأوضاع فى دراستهما عن "ثورة ماو الأخيرة"، بقولهما:

"عبر "ماو" بمفرده عن الآمال غير المعلنة لغالبية الفلاحين، وحينما عجز جامعو لضرائب عن الوصول للقرى فى موعدهم أو تم إجبارهم على عدم الذهاب لجمع لضرائب نتيجة للصراعات الداخلية، أسعد ذلك الفلاحين، وفى بعض مناطق من لريف الصينى، لم يكن هناك استعداد من جانب الفلاحين لتسليم المحصول بيروقراطية الحكومية، التى كانت فى الوقت نفسه تعانى من صراعات داخلية. كان لك شيئًا جديدًا تماما. وفى إقليم "شيهونج" فى "سيشوان" قال الفلاحون: "الثورة لثقافية تعنى عدم تسليم الحبوب للدولة!" .[٢٢]

أدت النزاعات الحزبية، إلى عجز كل من الحزب والحكومة عن جمع الضرائب على لحبوب أحيانًا، أو فى كل الأحوال، ففى مناطق "سوزو" و"زينجيانج"، فى إقليم "جيانج سو" "لم يتم جمع الضرائب، والتى تبلغ ١٠٠ مليون كيلو جرام من الحبوب، وهو تقريبا نس ما حدث فى مناطق "إنشى" و"زيانج يانج" فى إقليم "هوبى"، حيث كانت الضرائب بلغ ٣٠ مليون كيلو جرام، وأيضا لم يتم جمعها".[٢٣]

لذلك، لم يكن غريبا أن يرتفع الإنتاج خلال الثورة الثقافية من ٢١٤ مليون طن ـام ١٩٦٦ إلى ٢٨٦ مليونا عام ١٩٧٦م. رغم الفوضى فى جمع الضرائب وفى لانتقالات، لم تكن زيادة الإنتاج مفيدة للمدن، ولكن استهلكتها أسر الفلاحين، كما لم كن زيادة الإنتاج هى النتيجة الوحيدة لتراخى القبضة الحديدية للحزب، ففى سنوات ثورة الثقافية، شهدت بعض أجزاء من الريف الصينى، "عودة الزراعة الأسرية، التى ضع احتياجات استهلاك الأسرة كأولوية أولى. ففى ولاية "يبين" فى إقليم سيشوان"، م إعادة توزيع الحقول على أعضاء ٨٣٥٥ فريقا إنتاجيا، من مجموع ٤٩٣٤٩ فريقا نتاجيا فى الحقول الجماعية، وذلك فى عام ١٩٦٩م. وفى الوقت نفسه، تم السماح ستخدام الاقتصاد الجماعى لصالح المنافع الخاصة.[٢٤]

العصر الذهبى

بعد موت "ماو تسى تونج" عام ١٩٧٦م، بدأ يظهر تغير فى موقف السلطة إزاء الفلاحين، وارتبط ذلك بالإصلاحات الأولى التى اتخذها الرئيس الجديد "دنج هسياو بنج". أراد الفلاحون إلغاء الكوميونات، واستجاب لهم "دينج" ورفاقه من الإصلاحيين، الذين استبدلوا الكوميونات " بنظام المسئولية الأسرية فى التعاقد"، فى ظل هذا النظام، تمنح كل أسرة قطعة من الأرض لزراعتها، وفى المقابل تبيع للدولة نسبة ثابتة من الإنتاج بأسعار تحددها الدولة، وتحتفظ ببقية الإنتاج للتصرف فيه كيفما شاءت، وإذا أرادت عدم بيع نسبة إنتاجها للدولة، تدفع ضريبة نقدية وتحتفظ لنفسها بكل إنتاج الأرض، لتستهلكه أو تبيعه بنفسها فى السوق.

هناك إجماع بين الصينيين على أن تلك الفترة كانت العصر الذهبى للفلاحين. ويصور "تشى جايدى" و"وو تشان تاو" هذه الآمال الكبيرة فى تقريرهم عن النضالات الزراعية فى منطقة " أنهوى "، بقولهما:

"حينما وصلت الثروة الثقافية إلى نهايتها، وفى أعقاب موت "ماوتسى تونج" عام ١٩٧٦م، وتجريب نظام التعاقد الأسرى فى منطقة "أنهوى" وتحقيقه نجاحًا كبيرًا، انتهت سنوات اللا مبالاة السابقة. ويمكن للمرء أن يرى ثلاثة أجيال من أسرة واحدة تعمل معا فى ظل هذا النظام، وتتطلع لحياة أفضل، وأدى هذا الإصلاح إلى زيادة فى الدخل بلغت ١٥٪ فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤م، وكانت بمثابة سنوات الإنعاش واسترداد الأنفاس ".(٢٥)

تؤكد تقديرات أخرى تتعلق بهذه الفترة أنها كانت الفترة الوحيدة التى استفاد فيها الفلاحون من الإصلاح، ولكن فى الوقت نفسه كان الإصلاح يحمل فى طياته بذور المشكلات الكبرى التى حلت بالريف بعد ذلك، وتقول إحدى هذه التقديرات:

"يجب ملاحظة أن من بين كل مراحل الإصلاح فى الصين، تميز هذا الطور من أطوار الإصلاح، بالحد من الفقر. وتؤكد الإحصاءات الرسمية الصينية تراجع الفقراء

من ٣٣٪ عام ١٩٧٨ إلى ١١٪ من مجموع سكان الريف عام ١٩٨٤م. بمعنى تراجع عدد الفقراء من ٢٦٠ مليونا إلى ٨٩ مليونًا خلال ست سنوات، وكان ذلك إنجازا غير مسبوق فى تاريخ التنمية. وفى الوقت نفسه، ورغم ذلك، كان هناك تفاوت كبير فى الدخول نتيجة للتراجع عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وإلغاء آليات المساواة فى التوزيع، واندثار الكوميونات، وطبقا لمقياس "جينى" ارتفع معامل التفاوت فى الدخل من ٠,٢١ عام ١٩٧٨ إلى ٠,٢٦ عام ١٩٨٤م".[٢٦]

تميز الإصلاح الريفى بإحداث نتائج "صاخبة" أثرت فى كل نواحى الاقتصاد الصينى. وفى هذا الشأن، يلاحظ "مين سين بى" أن الفوائض الناجمة عن الإصلاح "سمحت للحكومات المحلية فى الريف بالاستثمار فى أنشطة صناعية جديدة، التى أصبحت بالفعل مصدرا أساسيا للموارد المالية العامة".[٢٧]

أولئك الذين درسوا التحول الاقتصادى لتايوان. كانوا متأثرين بالإصلاح الذى شهدته تايوان فى الخمسينيات، وشبهوه بالإصلاح الذى جرى بعد ذلك فى الصين فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤م. حينما عزز الإصلاح الزراعى الراديكالى طبقة مستأجرى الأرض الزراعية وحولهم إلى ملاك لها، وزاد طلبهم على الأدوات الزراعية وعلى السلع الصناعية الأخرى. ودعم مبكرا الصناعة التايوانية لبدائل الواردات، وقلل الاعتماد على المنتجات المستوردة.

الانقلاب الكبير

لكن، وكما حدث فى تايوان، انتهى العصر الذهبى للفلاحين، ولنفس السبب: حيث قامت إستراتيجية سياسة التصنيع الموجه للتصدير، والمتمركز فى الحضر، على الاندماج السريع فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. دشنت هذه السياسة فى المؤتمر العام الثانى عشر للحزب الشيوعى الصينى. الذى عقد عام ١٩٨٤م. وفرضت أولوية بناء الاقتصاد الصناعى الحضرى "على حساب الفلاحين" وتحملوا أعباءها، على حد

قول "تشين" و"ووتشان تاو".[٢٨] وكان تحقيق التراكم الرأسمالى الأساسى من خلا فرض ضرائب ثقيلة على الفلاحين، كما كان الحال أيام برنامج "القفزة الكبرى لماو تسى تونج، ولعب الحزب الشيوعى الصينى ومنظماته فى الريف دور المشرف عل تنفيذ الإستراتيجية الجديدة.

كانت نتائج إستراتيجية تنمية الحضر بالغة القسوة، فدخل الفلاح الذى زا بمعدل ١٥,٢٪ سنويًا فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤م، تراجع بمعدل ٢,٨٪ سنو فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩١م، كما حدثت بعض التراجعات فى أوائل التسعينيات وتميزت أواخر التسعينيات بركود إيراد الريف، وفى المقابل، زاد الدخل فى الحضر ف منتصف الثمانينيات بشكل أعلى من زيادة الدخل فى الريف، وبلغ ستة أضعاف الدخ فى الريف بحلول عام ٢٠٠٠م.

كاد الركود فى إيراد الريف ودخول الفلاحين نتيجة لارتفاع نفقات المدخلا الزراعية، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية، وزيادة الضرائب، وساهم كل ذلك ف عملية نزح العائد من الريف إلى المدينة، لكن الضرائب كانت الآلية الأساسية لانتزا الفائض من الفلاحين، ففى عام ١٩٩١م فرضت وكالات الدولة المركزية ضرائب عل ١٤٩ منتجًا زراعيًا، ولم تكن الضرائب المركزية إلا مجرد جزء من أعباء أكبر، حي بدأت الحكومات المحلية فى فرض ضرائب، ورسوم، وأعباء أخرى. ومؤخرا، بلغ مجمو الضرائب التى فرضتها الحكومات المحلية فى الريف ٢٦٩ نوعا من الضرائب بالإضافة للأعباء الإدارية التى تفرض عادة بشكل تعسفى.[٢٩]

من المفترض ألا تزيد الضرائب والرسوم عن ٥٪ من إيراد الفلاح، لكن الضرائ المفروضة بالفعل تتجاوز ذلك بكثير، حيث تشير تقارير وزارة الزراعة أن الضرائ المفروضة على الفلاحين بلغت ١٥٪ من إيرادهم - أى ثلاثة أضعاف الحد الأقصى والمسموح به رسميًا.[٣٠]

كان من الممكن تحمل قسوة هذا التوسع فى الضرائب لو أنها تعود بفائدة عل الفلاحين فى تحسين الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية للزراعة، ولكن ف

ياب هذه المنافع بشكل ملموس، رأى الفلاحون أن عوائد عملهم تذهب لدعم ما يسميه شين" و"وو تشان تاو": "النمو الرهيب للبيروقراطية والتضخم الهائل فى أعداد وظائف الرسمية"، والتى يبدو أنها ليس لها عمل سوى انتزاع المزيد من أموالهم.

علاوة على خضوع الفلاحين لأسعار مدخلات الإنتاج المرتفعة، وانخفاض أسعار نتجاتهم الزراعية، والضرائب الباهظة، عانوا أيضا من وطأة الإستراتيجية لاقتصادية التى تركز على التصنيع الحضرى. وطبقا لأحد التقارير، "أجبر ٤٠ مليونًا ن الفلاحين على ترك أراضيهم وعملهم فى الزراعة ليعملوا فى بناء الطرق والمطارات السدود وفى المصانع، وفى الاستثمارات الأخرى للقطاعين العام والخاص. هذا لإضافة لهجر مليونين فلاح لأراضيهم كل عام والانتقال للحضر".[٣١] ويشير باحثون خرون إلى أن أكثر من ٧٠ مليونًا من الأسر أى ما يشكل ٤.٥٪ من مجموع الأسر، ٣١٥ مليون نسمة، انتزعت منهم أراضيهم الزراعية خلال عام ٢٠٠٤ م.[٣٢]

خاطر تحرير التجارة

كل هذه النتائج والضغوط تبدو ضئيلة بجانب التزام الصين بإلغاء نظام الحصص ى الواردات الزراعية، وخفض الجمارك، التى فرضت عليها عندما التحقت بعضوية نظمة التجارة العالمية، فكل هذه التكلفة والالتزامات على الصين لا تتناسب مع ضوية منظمة التجارة العالمية.

وفى هذا الشأن يقول "برجستين": "زادت التحديات التى تواجه قطاع الزراعة لتزامات الصين بتنفيذ معايير منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، والتى فاقت ى حد بعيد الشروط المفروضة على غيرها من البلدان النامية، كما تفوق أيضا لالتزامات المفروضة على البلدان ذات الدخل المرتفع، وافقت الحكومة الصينية على فض الجمارك، واتخذت سياسات أخرى لفتح أسواقها أمام الواردات الأجنبية؛ وقبلت نرض قيود صارمة على تقديم أية أشكال لدعم الزراعة – وهى الالتزامات التى فاقت

كثيرا الالتزامات التى حددها المشاركون فى مفاوضات دورة الأورجواى التى أعلن فيها تأسيس منظمة التجارة العالمية.[٣٣] فى الحقيقة، خفضت الحكومة الصينية معدل تعرفتها الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من ٥٤٪ إلى ١٥,٣٪، مقارنة بمعدل عالمى يبلغ ٦٢٪، وهو ما يدفع وزير التجارة للتفاخر (أو للشكوى) قائلاً: "لم يقدم عضو واحد فى منظمة التجارة العالمية طوال تاريخها على إجراء هذا الخفض الهائل فى الجمارك فى مثل هذا الوقت القصير".[٣٤]

تعكس اتفاقية منظمة التجارة العالمية الأولويات الصينية الراهنة... فإذا كانت قيادة الحزب الشيوعى اختارت وضع قطاعات واسعة من قطاعاتها الزراعية فى خطر، مثل قطاع إنتاج فول الصويا والقطن، فذلك نتيجة لأن الحزب أراد فتح - أو الحفاظ على استمرار فتح - الأسواق العالمية أمام الصادرات الصناعية الصينية.[٣٥] فالنتائج الاجتماعية لهذا التنازل لم تطف على السطح بعد، وإن كانت النتائج والآثار المباشرة مفزعة. ففى عام ٢٠٠٤م، فبعد سنوات من استمرار الصين مصدرا صافيا للغذاء، سجلت لأول مرة عجزا فى تجارتها من المنتجات الزراعية، وارتفعت وارداتها من القطن بسرعة فائقة من ١١٣٠٠ طن عام ٢٠٠١م إلى ١,٩٨ مليون طن عام ٢٠٠٤م، بزيادة ١٧٥ ضعفا، وتعرض مزارعو قصب السكر وفول الصويا والقطن الصينيين للخراب.[٣٦] وفى عام ٢٠٠٥م، وطبقا لإحصاءات "أوكسفام" فى " هونج كونج"، أدت واردات الصين من القطن الأمريكى لخسائر تبلغ ٢٠٨ ملايين دولار للفلاحين الصينيين، بالإضافة لفقد ٧٢٠ ألفًا منهم لأعمالهم.[٣٧] كذلك، من المؤكد أن يكون تحرير التجارة ساهم فى زيادة الفقر فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤م.

السادة الجدد

كان الفساد الذى تفشى بين كوادر الحزب الشيوعى فى مناخ "تمجيد السعى من أجل الثراء" الذى ميز عصر ما بعد "ماو تسى تونج"، كان يسكب الكيروسين على العلاقات المتوترة بين الفلاحين والحزب، وكان الفلاحون يرون أن المسئولين المحليين فى

الحزب يتعاملون برفق مع أعضاء المافيا - كثير من أعضاء الحزب هم فى الوقت نفسه أعضاء فى المافيا - وبالطبع ينظر الفلاحون بغضب لهؤلاء الذين أصبحوا الآن سادة إقطاعيين جدد، بل وأشد وطأة من الإقطاعيين القدامى. ويسخر كتاب "تشين" و"وو تشان تاو" بمرارة من هذا التحول للحزب من كوادر متفانية فى خدمة الفلاحين ونيل احترامهم إلى طبقة حاكمة للريف تستبد بالفلاحين. ويصف المؤلفان فى كتابهما، كيف أن هذه الممارسات الطبقية تشكل أحد مظاهر امتيازات هؤلاء السادة الجدد، وذلك بقولهما:

"الحقيقة أن الريف الصينى الواسع أصبح فردوس الشرهين مثلهم مثل أسراب الجراد، تكالب المسئولون بشراهة على الريف طوال عقدين، وابتكروا مناسبات لا تنتهى ولا مبرر لها لإقامة مآدب الطعام والشراب، للمفتشين والمراقبين، ومآدب للمؤتمرات، وأخرى لبحث سبل إغاثة الفقراء فى الريف؛ أقم مأدبة غذاء لو أنك تستطيع، وأقم مأدبة حتى لو كنت لا تستطيع، وأقم مأدبة واستلف ثمنها، وتمضى المآدب من عام لآخر، ومن شهر لآخر، ومن الصباح للمساء، استمتع بالموائد عندما تتولى منصبًا، وأيضا عندما تتركه، ويقول العامة عن الأكل والشرب على حساب الشعب (إذا كان الأكل ببلاش، فلماذا لا تأكل؟)... أصبحت مآدب الطعام المجانية دليلا عن الوضعية والمكانة، فقد يحدد حجم المأدبة وكميات الطعام ما إذا كان المشروع سينال الموافقة من عدمه، أو أن الصفقة لن تتم، أو ستوضع موضع التنفيذ. هكذا أصبحت المآدب جزءاً من الثقافة السياسية".(٣٨)

ليس من المثير للدهشة، فى ظل انتشار مثل هذه الممارسات، أن تتضاعف الاحتجاجات، من ٨٧٠٠ احتجاج عام ١٩٩٣ إلى ٨٧ ألف احتجاج عام ٢٠٠٥م، وصفتها وزارة الأمن العام بأنها أحداث شاركت فيها أعداد كبيرة من الناس، ومعظمها كانت فى الريف. فضلاً عن ذلك، تزايدت أعداد المشاركين فى الاحتجاجات، من حوالى ١٠ مشاركين وأحيانًا أقل فى الاحتجاج الواحد فى منتصف التسعينيات، ليرتفع معدل المشاركين فى الاحتجاج الواحد إلى ٥٢ مشاركًا عام ٢٠٠٤م.(٣٩)

ويشير "مين سين بى" فى تقرير له عن الاحتجاجات فى "سيانج يانج" عام ٢٠٠١م
إلى انتشار الاحتجاجات ضد الضرائب، والتى شكلت ٤٠٪ من احتجاجات القرى
الواردة فى التقرير. ويقول التقرير نفسه، إن حوالى ٧٠٪ من كوادر الحزب فى القرى
يرون أن عملية تحصيل الرسوم كانت أصعب المهام التى قاموا بها. ويؤكد "تشين
و"وو تشان تاو" بالوثائق فى كتابهما أنه قد أصبح من المعتاد استخدام الشرطة لإجبا
الفلاحين على دفع الضرائب والرسوم. ويقول "مين سين بى" فى تقريره إن مسئولى
الحزب فى مناطق كثيرة "يستعينون بالقتلة وقطاع الطرق فى عمليات جمع الضرائب
ومن هذه الممارسات حبس الفلاحين بشكل غير قانونى أو تعذيبهم، وقتلهم أحيانًا، إذ
ما عجزوا عن الدفع".[٤٠]

هل يمكن أن يستعيد الحزب الشيوعى ثقة الفلاحين ؟

قد تكون العلاقات بين الحزب الشيوعى والفلاحين الآن قد بلغت الحضيض
فعلى مدار ٧٥ عامًا من العلاقات، كان الحزب فيها قادرا دوما على التعامل مع غضب
الفلاحين وتمرداتهم واستعادة ثقتهم بعد أية سياسات كارثية، كما حدث نتيجة لبرنامج
القفزة الكبرى والثورة الثقافية. فهل يستطيع الحزب استعادة ثقة الفلاحين
مرة أخرى؟.

وكما كان الفلاحون فى الماضى القديم، يستغيثون بالمركز الإمبراطورى لإنقاذهم
من نهب الأمراء الإقطاعيين المحليين، يرسل الفلاحون فى الوقت الحاضر الوفود إلى بكين
ليقدموا الشكاوى ضد السلطات المحلية. ورغم أن الردود الإيجابية من جانب السلطات
فى بكين - محاكمة الكوادر الحزبية الفاسدة وكبح جماح المتعسفين والفاسدين ووقف
هذه الممارسات - أصبحت غريبة ومتناقضة. وإن كان "تشين" و"وو تشان تاو" يؤكدان
أن الحزب يهتم بالفلاحين ويدافع عنهم،[٤١] لكن المشكلة تكمن فى أن الجمود والفساد
والبيروقراطية واللا مبالاة تحول دون أى إصلاح داخلى جاد فى الحزب.

هـل هناك نوع مـن العرقلة الإيديولوجيـة لعمليـات إحيـاء العلاقـات القديمـة؟ تخلى الحزب عن رؤيته الاشتراكية - ولكنه لا يزال يبقى على الادعاءات والرطانة الاشتراكية - وبالفعل يعمل الحزب الشيوعى على تبنى إيديولوجيا بديلة تضفى الشرعية على عصر التنمية الرأسمالية السريعة. ويصف "دنيس لينتشى" هذا البديل الإيديولوجى "بإحياء الحماسة القومية تحت قيادة الحزب الشيوعى" من خلال تحقيق "سلطة قومية شاملة" و"استعادة مركزية الحضارة الصينية".[٤٢] الجديد فى الأمر، أن الطبقة الوسطى الحضرية الواسعة، التى استفادت فى العقدين الماضيين من التنمية المتمركزة فى الحضر والقائمة على الإنتاج من أجل التصدير، لديها قابلية خاصة لهذه الفكرة، ولكنها فكرة غير مقبولة لدى الفلاحين، والعمال المهاجرين، والعمال الذين طردوا من المشروعات التى كانت مملوكة للدولة، الذين تحملوا أعباء وخسائر التصنيع الفائق السرعة فى الصين.

ماذا عن العنف فى الانتخابات فى قرى الصين؟

حتى الأزمة الصينية البالغة القسوة لم تمنع من المنافسة القوية والحادة فى انتخابات القرى، التى أجريت لأول مرة فى الثمانينيات. رغم محدودية الدور الذى لعبته عملية مقرطة الريف، فإنها كانت من الممكن أن تدفع العلاقة بين الحزب والفلاحين للأمام وتمنحها طاقة جديدة. وبينما كان من المفترض أن تمنح الانتخابات الفلاحين بعض القدرة والنفوذ فى مواجهة الحكومة المحلية، إلا أنها كانت أداة لتلاعب المسئولين فى الحزب الشيوعى والحكومة المركزية. علاوة على ذلك أوقف الحزب الشيوعى الانتخابات فى القرى، ليكتفى بها على مستوى البلديات والأقاليم ولا يشارك فيها سوى كوادر الحزب.[٤٣]

فيما يتعلق بكيفية الخروج من المأزق الراهن، يقتبس "تشين" و"وو تشان تاو" آراء الباحث الشهير فى شئون الريف "يو جيان رونج"، فى مركز البحوث الزراعية التابع لجامعة الصين المركزية، ويخلصان إلى أن "الحل الذى يطرحه" يو جيان" يقوم على

دعوة الفلاحين لتكوين منظماتهم المستقلة، ويحل الفلاحون أنفسهم محل البيروقراطية المحلية الراهنة فى إدارة شئونهم، فى إطار شكل من أشكال الحكم الذاتى، ويقترح "يو جيان" إقامة شبكة موحدة للمنظمات الفلاحية تمثل الاتصالات والعلاقات بشكل حقيقى وتعبر عن احتياجاتهم وتنظيم الاتصالات والعلاقة فيما بينهم وتمنع المواجهات والصراعات وتديرها بشكل جيد وبأسلوب منظم".(٤٤)

قد يكون الحل الذى يطرحه يو جيان حلاً طوبويا (خياليًا)، لكنه يعكس العلاقات البالغة السوء بين الحزب والفلاحين. هذا الوضع يثير الشكوك فى مستقبل الصين، رغم معدلات النمو المتضاعفة فى البلاد. من أكبر المفارقات في التاريخ الحديث أن الحزب الشيوعى الصينى، بعد ما قاد الشعب الصينى لتحقيق الانتصار على الإمبريالية وأنجز معجزة اقتصادية لا شك فيها، يجد نفسه الآن معزولا ومنفصلا عن قواعده الجماهيرية الأساسية، بسبب قراره الإستراتيجى لركوب قطار الرأسمالية الكوكبية، وأن يصبح نمرا من نمور الرأسمالية العالمية، وفى الوقت نفسه يبقى مسيطراً بشكل فاشستى على البلاد.

يرى قلة من المحللين أن سخط الفلاحين يشكل تحديًا خطيراً لحكم الحزب الشيوعى على المدى القصير والمتوسط، وأن افتقار الحزب للشرعية فى أوساط الشعب يمكن أن يسفر عن نتائج كارثية.

إصلاح زراعى أم تحول رأسمالى؟

فى السنوات القليلة الماضية، لجأ الحزب الشيوعى إلى سبيلين لحل التناقض بين تحقيق الأمن الغذائى وأولوية التصنيع من أجل التصدير: تحرير التجارة والتخلى عن نظام الملكية الذى كان متبعا فى السابق.

عرضنا بالتفصيل نتائج تحرير التجارة. أما التخلى عن النظام السابق للملكية، والذى يعنى التخلى عن الملكية العامة للأرض والتحول إلى تعزيز نظام الملكية الخاصة،

كانت الفكرة الأساسية فى هذا التحول، السماح ببيع حقوق ملكية الأرض (خلق سوق للتجارة فى الأرض)، وتمكين المنتجين الأكثر كفاءة من توسيع ممتلكاتهم. وباستخدام كلمات لطيفة عن شيء كريه، نشرتها مطبوعات وزارة الزراعة الأمريكية: "تعزيز الصين لحقوق المزارعين - رغم عدم السماح بكل حقوق ملكية الأرض - تمكن المزارعين من تأجير الأرض، ودمج ما فى حوزتهم من أراض للتوصل إلى مساحة أكثر فاعلية وكفاءة".[٤٥]

جاء نظام تحرير الأرض بعد نظام المسئولية الأسرية، بإصدار قانون الإيجارات الزراعية عام ٢٠٠٣م، الذى حد من قدرة السلطات فى القرية على إعادة توزيع الأرض، كما منح المزارعين الحق فى توريث الأرض، أو بيع حق استئجار الأرض الصالحة للزراعة لمدة ثلاثين عاما. وبالتالى مهد السبيل لفرض سياسة زراعية جديدة قررتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى أواخر أكتوبر ٢٠٠٨م، فى ظل الأزمة المالية، وشجعت بشكل إيجابى عمليات تأجير الأرض، ودمجها فى مساحات واسعة. وجاء فى قرار اللجنة المركزية: "يجب علينا دعم سوق التجارة وتقويته فى الأرض بإقرار الحق فى تداولها، ويكون من حق المزارعين السماح لهم بتداول الأرض التى يتعاقدون على زراعتها، بنقل ملكية العقد لشخص آخر، أو تأجيرها، أو المقايضة عليها، أو التعاقد مع طرف آخر من الباطن، أو الدخول بها فى شراكة مع آخرين لتعظيم مستوى الإدارة، كما يجب السماح للمزارع الأسرية والمزارع الواسعة النطاق بالتطور متى وأينما كانت الظروف مواتية لذلك".[٤٦]

من خلال إقرار الحق فى بيع وشراء حقوق الانتفاع بالأرض لمدة ثلاثين عاماً، عادت الملكية الخاصة للأرض فى الصين. وفى حديثه عن "المزارع الأسرية"، وعن "المزارعين فى مساحات واسعة"، أقر الحزب بالتنمية الرأسمالية، باعتبارها سبيلاً للخلاص من الزراعة الريفية القائمة على مساحات صغيرة من الأرض. وفى هذا الإطار، يؤكد أحد المؤيدين للسياسة الجديدة "سوف يؤدى الإصلاح إلى اقتصاد يتمتع بكفاءة عالية، ويحد من تكاليف الإنتاج الزراعى، وأيضًا، سيحل مشكلة الأراضى المهملة التى تركها المزارعون وهاجروا للمدن".[٤٧]

على الرغم من تأكيد الحزب الشيوعى بأن قرارات أكتوبر ٢٠٠٨م وضعت أسسا لحقوق الفلاحين فى الأرض، فإن كثيرين يرون أن السياسة الجديدة شرعت عمليات نزع الأرض واغتصابها بشكل غير قانونى، التى تحدث على نطاق واسع، ويحذر أصحاب هذا الرأى من أن ذلك "سيخلق قلة من الملاك وغالبية من المزارعين الذين لا يملكون أرضًا، ولن يجدوا سبيلا للعيش".[٤٨] فهناك مخاوف من أن يؤدى التحول المفاجئ للريف الصينى نحو إطلاق العنان لعلاقات الإنتاج الرأسمالى على نطاق واسع، إلى اضطرابات عنيفة كما حدث فى بلدان أخرى، وتلك المخاوف ليست بعيدة الاحتمال.

هكذا، بعد ستين عاما من تأييد الفلاحين للثورة الاشتراكية، يتخلى الحزب الشيوعى الصينى عن سياسة الاكتفاء الذاتى من الغذاء التى تمسك بها طويلاً، ويعرض شعبه لتقلبات السوق العالمى للزراعة، وتشجيع التحول الرأسمالى التام فى الريف. ومن المرجح أن يؤدى تنامى العلاقات الرأسمالية بقوة فى الريف إلى المزيد من اختلال الأمن الغذائى، وعدم توفير الأرض للفلاحين، وتزايد الفوارق فى الدخول.

الواقع أن للصين ثقلا ضخما فى الاقتصاد العالمى، وبالتالى فهى تملك تأثيرا عالميا مهمًا، لكن تحرير التجارة المرتبط بمنظمة التجارة العالمية يؤدى إلى تراجع القدرة الإنتاجية الصينية فى مجال الزراعة. الآن تواجه الصين التى تنافس بلدانا أخرى فى السوق العالمى، تواجه قيودا تفرضها برامج التكيف الهيكلى والإصلاحات النيوليبرالية، وقد يؤدى ذلك إلى ارتفاع مستمر فى أسعار الغذاء.

مع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التى تزداد عمقا فى الوقت الراهن قد تحد من هذه الاتجاهات (المضى قدمًا فى برامج التكيف الهيكلى والإصلاحات النيوليبرالية). فقد شهدت بداية عام ٢٠٠٩م، تسريح ٢٠ مليون عامل بسبب انخفاض الطلب فى الأسواق الرئيسية للصادرات الصينية، وأعلنت الحكومة توفير سلة حوافز قدرها ٥٨٠ مليون دولار أمريكى إضافى لتنشيط الطلب المحلى، وأنفقت معظم هذه الأموال على مشروعات البنية الأساسية فى الريف. وبالطبع لا يمكن الحديث عن تحول

١٨٠ درجة فى الآليات، ولا تغيير مفاجئ فى بنية الاقتصاد الموجه للتصدير، ولكن مجرد العودة للتركيز على السوق المحلى، وعلى الريف الصينى قد يعنى تغيرا سياسيا أساسيا فى الوقت الراهن. بالإضافة إلى أنه يجب على الحكومة أن تواجه المصالح الخاصة لرأس المال المحلى والأجنبى، وأن تحد من إستراتيجية الاعتماد على رأس المال الأجنبى، والتصنيع الموجه للتصدير. ولكن، حتى كتابة هذه الكلمات، لا يوجد أى دليل على أنها سوف تقدم على فعل ذلك.

خلاصة

ساهمت زيادة الطلب الصينى على الغذاء بقدر محدود فى الأزمة الراهنة لارتفاع أسعار الأغذية. رغم ذلك، فإن زيادة إنتاج الصينيين من اللحوم فرض خطرا على البيئة، نتيجة لزراعة مساحات واسعة من الأرض فى أمريكا الجنوبية بفول الصويا لتلبية حاجات المواشى الصينية المتزايدة من العلف. وفى الوقت نفسه، الذى شكلت فيه التغيرات المناخية خطراً مهلكًا، أدت إزالة مساحات واسعة من الغابات إلى المساهمة فى زيادة نسبة الكربون فى الغلاف الجوى للأرض بشكل مثير للقلق.

يتبع الصينيون سياسة الاكتفاء الذاتى من الغذاء منذ سيطرة الحزب الشيوعى على السلطة عام ١٩٤٩م. الآن، تتخلى الصين عن هذه السياسة بشكل خطير، والسبب الأول فى ذلك، هو استمرار الصين فى إخضاع الزراعة لخدمة إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، ونزح الفائض الاقتصادى من الريف وتوجيهه نحو الصناعة، وذلك من خلال فرض ضرائب باهظة وأسعار تفضيلية على حساب المنتجات الزراعية؛ أدى هذا الاستنزاف للريف إلى زيادة الفوارق بين سكان الريف وسكان الحضر، واضطر الفلاحون للفرار إلى المدن، والعيش فيها "كسكان جوالين" وعمالة رخيصة تشكل القوة المحركة للتصنيع الصينى المتسارع.

السبب الثانى لتراجع الاكتفاء الذاتى من الغذاء، هو تحرير التجارة الزراعية كشرط لدخول الصين منظمة التجارة العالمية. ونتيجة للتخلص من زراعة ومزارعى القطن وقصب السكر وفول الصويا، أصبحت الصين، وستصبح أكثر اعتماداً على السوق العالمى للغذاء. ومن المرجح أن يؤدى ذلك للمزيد من رفع أسعار الغذاء.

فى ظل ظروف الأزمة الزراعية، تتعرض العلاقة بين الفلاحين وبين الحزب الشيوعى لضغوط متجددة ومتصاعدة. رغم أن الحزب الشيوعى جاء للسلطة على أكتاف الفلاحين، فإنه باستثناء الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤م، التى شهدت إصلاحات زراعية لصالح الفلاحين. باستثناء هذه الفترة، كان الريف هو الأداة الرئيسية لخدمة التراكم الرأسمالى وبناء الصناعة من أجل التصدير. فى السنوات الأخيرة، أدى إهمال الريف إلى انفجار الاحتجاجات الاجتماعية، التى تميزت بالعنف، واتخذت شكل الامتناع عن سداد الضرائب.

هناك قضية أخرى تتعلق بالأرض، تتمثل فى تورط المسئولين فى الحزب الشيوعى فى اغتصاب ملايين الهكتارات من الأراضى بشكل غير قانونى. أيضا، هناك جهود حثيثة لتغيير نظام تأجير الأرض ليسمح بتسهيل حقوق البيع والشراء للمنتفعين بالأرض، وهى جهود يرعاها كثيرون، خطوة باتجاه التقنين الكامل لحقوق الملكية الخاصة للأرض وتسهيل قيام زراعة رأسمالية على نطاق واسع.

نتيجة لانفجار الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض الطلب على السلع الصينية فى الأسواق العالمية الرئيسية، ومنها الأسواق الأمريكية، تسعى الحكومة الصينية لتحفيز الطلب المحلى، وفى هذا الإطار، تتدفق الاستثمارات إلى حد ما على الريف. رغم ذلك فإن هذه الإستراتيجية المعاكسة للاتجاه السائد، سوف تكون محدودة الأثر إلا إذا اقترنت بإعادة توزيع عادل للثروة وتحسين الدخل فى الريف وتعظيم نصيبه من فوائد التصنيع الموجه للتصدير.

الفصل السادس

الوقود الزراعى وأزمة الغذاء (*)

نشرت "الجارديان" فى ٣ يوليو ٢٠٠٨م، عرضا لتقرير سرى كتبه أحد الاقتصاديين فى البنك الدولى، ادعى التقرير أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى الخاصة بإنتاج الوقود الزراعى هى المسئولة بنسبة ٧٥٪ عن الارتفاع فى أسعار الغذاء بنسبة ١٤٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى فبراير ٢٠٠٨م.[١] هذه النسبة أعلى كثيرا من نسبة ٣٪ التى نشرها تقرير سابق لوزارة الزراعة الأمريكية، بينما تقدر منظمة "أوكسفام" هذه النسبة بحوالى ٣٠٪... يرى صندوق النقد الدولى أنها تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪، كما ترى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أنها تبلغ ٦٠٪ .

تتلخص النتيجة الواضحة لهذا التقرير فى أن:

الزيادة الكبيرة فى إنتاج الوقود الحيوى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبى هى السبب الأكثر أهمية فى ارتفاع أسعار الغذاء، ولو لم تكن هذه الزيادة فى إنتاج الوقود الحيوى، ما كان حدث هذا العجز الكبير فى الاحتياجات العالمية من القمح والذرة، ولا تزايدت أسعار الزيوت النباتية ثلاثة أضعاف، ولا كانت الزيادة فى الأسعار الناجمة عن عوامل أخرى مثل الجفاف، إلا زيادة هينة، وأكثر

(*) لم يكن من الممكن كتابة هذا الفصل بدون الاستعانة بجهود "مارا بافيرا" ومساعداته ونصائحه.

اعتدالا، ولا تدفع بالأمور إلى حد الأزمة، ولا كنا شاهدنا إجراءات لفرض الحظر على الصادرات. ولا مضاربات حادة على الأسعار.(٢)

فى أوائل إبريل ٢٠٠٨م، حظر البنك الدولى تقرير ميتشيل - الذى أطلق عليه هذا الاسم بعد رئاسة "دونالد ميتشيل" لفريق أبحاث البنك الدولى - وتم حفظ التقرير خوفا من تعطيل سياسة الرئيس الأمريكى السابق "جورج بوش" الخاصة بالوقود الزراعى.(٣)

تطلق كلمة الوقود النباتى بشكل أساسى على "الإيثانول" و"البيوديزيل" اللذين تم تطويرهما للاستخدام كوقود لوسائل النقل. يعتبر الوقود الزراعى أحد مصادر الطاقة المتجددة ويصنع من مواد خام بيولوجية، ويستخدم الإيثانول كوقود نباتى بشكل واسع ويصنع من محاصيل غنية بالسكر والنشا. ففى البرازيل، يصنع الإيثانول من قصب السكر، بينما يصنع فى الولايات المتحدة من الذرة التى تستخدم كمصدر غذاء أساسى. أما "البيوديزيل"، فهو نوع آخر من الوقود النباتى، يصنع من الزيوت والدهون، وينتج ويستهلك بشكل أكثر شيوعا فى أوروبا. استخدام كلمة الوقود الحيوى أكثر شيوعا لما تتضمنه من إشارة لكونه غير ملوث للبيئة؛ ومصدراً للطاقة لا يحمل أضرارا. لكن الحقيقة أن الوقود الزراعى، شأنه شأن المصادر الأخرى للطاقة، يساهم فى رفع حرارة الغلاف الجوى للكوكب، ولا يقدم حلا لمشكلة التغيرات المناخية. لكن الأجندة المناخية تروج للوقود الزراعى باعتباره الحل المناسب. بل والممتاز لمشكلات التلوث البيئى.

فاقم الوقود النباتى من تزايد أسعار الغذاء فى العامين الماضيين، ويقدم هذا الفصل الدليل على صحة هذا الادعاء، إلا أن هناك أكثر من سبب لتفاقم أسعار الغذاء، أهمها وأكثرها جذرية سياسات التكيف الهيكلى، وتحرير التجارة، وسياسات نزح الفائض من الزراعة من أجل التصنيع. كل ذلك أدى إلى تدمير القطاع الزراعى فى غالبية البلدان أو تقويضه. وليس هناك سبب وحيد يمكن أن يكون مسئولا عن أزمة الغذاء الكوكبية، فهناك مجموعة من الظروف والأسباب هى المسئولة عن صناعة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الراهنة، والتى يصعب حلها.

التربح من الأزمة:

الوقود الزراعى فى الولايات المتحدة

تشكل الولايات المتحدة همزة الوصل بين إنتاج الوقود الزراعى وبين أزمة الغذاء. بالطبع هذا الأمر لا يثير الدهشة، فعلى مدار السنوات القليلة الماضية، وبدعوى النضال ضد التغيرات المناخية، دعمت إدارة الرئيس الأمريكى "بوش" بقوة، تحويل الذرة من مادة غذائية، إلى وقود نباتى، باعتبار أن هذا التحويل سيؤدى إلى فوائد جمة.

فى يناير ٢٠٠٧م، وضع الرئيس "بوش" أجندة الوقود الزراعى فى قلب خطابه المهم عن حالة الاتحاد، ودعا لبرنامج أطلق عليه "٢٠ فى ١٠" يكشف عن خططه لخفض الاستهلاك الأمريكى من الوقود الأحفورى، والحد من الاعتماد على الواردات النفطية، والالتزام باستخدام مصادر طاقة متجددة، وبشكل رئيسى استخدام الوقود الزراعى، على أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة بحد أدنى ٢٠٪ من استثمارات الطاقة خلال عشر سنوات، ولذلك أطلق على برنامجه "٢٠ فى ١٠" وتوقع "بوش" ومعاونوه أن يؤدى هذا البرنامج إلى خفض الانبعاثات الكربونية من السيارات بنسبة ١٠٪ مع حلول عام ٢٠١٧م.

فى ٢٠٠٧م، وبفضل نشاط اللوبى التابع للإدارة الأمريكية، أصدر الكونجرس الأمريكى "قانون الاعتماد على الذات وتأمين الطاقة" وتشجيع صناعة الوقود الزراعى وصناعة السيارات التى تستخدم الوقود النباتى. وتعهد القانون بزيادة إنتاج الوقود الزراعى بأكثر من ثمانية أضعاف، من ٤,٦ بلايين جالون (الجالون حوالى ٣,٨ لترات) عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٣٦ بليون جالون عام ٢٠٢٢م - وتلك مستويات عالية بشكل غير مألوف، وستؤدى بالطبع لتغيرات بالغة الأهمية فى الإنتاج الزراعى. فى أواخر عام ٢٠٠٧ م كان يوجد ١٣٥ معملاً لإنتاج الإيثانول، منهم ٧٤ معملاً تم بناؤها حديثًا أو توسيعهم،[٤] ووجدت منطقة وسط الغرب الأمريكى نفسها تتحول ببطء إلى

معمل لإنتاج الوقود الزراعى باعتباره الأكثر ربحا. ففى عام ٢٠٠٨م، تم تخصيص ٣٠٪ من محصول الذرة لإنتاج الإيثانول، وهى أكبر طفرة فى الإنتاج منذ عام ٢٠٠٦م. ودعما لهذا التوجه، تشجع الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، فى الوقت الراهن، استخدام الوقود المتجدد. وفى عام ٢٠٠٩م، فرض على أصحاب معامل إنتاج الإيثانول والمستوردين ومعامل خلط الوقود الحيوى توفير ١٠,٢١٪ من الوقود من مصادر متجددة، وتم فرض شروط ومعايير صارمة، ورسوم جمركية على الواردات، وتقديم دعم مالى للمنتجين، وشكل هذا الثالوث سياسة حازمة لتشجيع إنتاج الوقود الزراعى أدت إلى دفع السوق نحو اتجاه سلبى، وزيادة أسعار الغذاء والإضرار بالبيئة.

ترى "المبادرة الكوكبية للدعم"، وهى المنظمة التى أقيمت فى جنيف لمراقبة برامج دعم الوقود النباتى فى بلدان مختلفة، ترى أنه طبقا للسياسات التى أقرت عام ٢٠٠٧م، فإن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية فى الولايات المتحدة سوف تخصص أكثر من ٩٢ بليون دولار لدعم استخدام الوقود النباتى وإنتاجه فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢م. أكثر من ٨٨٪ من هذا المبلغ مخصص لدعم إنتاج الإيثانول من الذرة فى شكل إعفاءات ضريبية لمنتجى الوقود الزراعى، ودعم أسعار السوق، وتقديم دعم مالى مباشر.[٥] ليس من الغريب، وجود مشكلات كبيرة ترتبط بدعم الحكومة الأمريكية لإنتاج الإيثانول واستخدامه، أهمها الدوافع القوية لتحويل الأراضى غير الزراعية لإنتاج الذرة، وأن هذا الدعم لا تستفيد منه بالأساس إلا الشركات الزراعية الكبرى.

وفى ظل ما أطلق عليه برنامج B99، اتهمت الولايات المتحدة بإغراق السوق الأوروبى بالبيوديزل المدعوم.[٦] فوفقًا لهذا البرنامج يحصل منتجو البيوديزل الأمريكيون على دعم قدره دولار واحد عن كل جالون لخليط يتكون من ٩٩٪ بيوديزل (ديزل عضوى) و١٪ ديزل غير عضوى.

فى هذا الشأن، يشير أحد التقارير إلى أنه: تم إغراق بلدان الاتحاد الأوروبى بحوالى بليون طن من (الوقود العضوى) البيوديزل B99 الأمريكى فى ذلك العام (٢٠٠٧).

علما بأن حوالى ١٠٪ من مكونات الديزل العضوى مأخوذة من مزارع النخيل فى غابات جنوب شرق آسيا، ويتم خلطها فى الولايات المتحدة قبل أن تباع فى أسواق الاتحاد الأوروبى.(٧)

كذلك، يواجه الإيثانول المستخرج من قصب السكر البرازيلى منافسة شرسة نتيجة للدعم الضخم الذى تتلقاه صناعة الوقود العضوى (الوقود الزراعى) الأمريكية. حيث تبلغ الجمارك المفروضة على الإيثانول البرازيلى المستورد حوالى ٤٥ سنتًا على الجالون الواحد. هذا، على الرغم من أن الوقود الزراعى فى أمريكا الجنوبية مصدر للطاقة أكثر فاعلية وأرخص فى إنتاجه من الإيثانول المستخرج من الذرة، الذى تصنعه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك أمر لا ينكره أحد، وتتميز البرازيل بالدفاع عن هذه الحقيقة دفاعًا عن مصالحها الخاصة كدولة منتجة للإيثانول، إلا أن الدعم الأمريكى يمنح منتجى الوقود النباتى الأمريكى ميزة لا يتمتع بها غيرهم من المنتجين فى أمريكا الجنوبية.

تفاقم السياسات العدوانية للحكومة الأمريكية وللشركات الاحتكارية الزراعية من أزمة الغذاء العالمية من خلال تحويل الأرض من إنتاج الأغذية إلى إنتاج الوقود العضوى، وليس فقط من خلال البرنامج الأمريكى لدعم إنتاج الإيثانول، ومن المفارقات، أن مبادرة الوقود "الأخضر" – أو الوقود النظيف غير الملوث – تضر بالبيئة سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها. على سبيل المثال، تلوث مشروعات إنتاج الديزل الحيوى (البيوديزل) الأنهار وتقتل الأسماك فى ولايتى "ألاباما" و"أيوا" نتيجة لصب الشحوم والزيوت النباتية فى الأنهار.(٨)

اعترفت شركة "كارجيل" فى موقعها على شبكة الإنترنت، أن الاعتبارات الربحية أهم من الاعتبارات البيئية فى اتخاذ قراراتها بالمضى قدما فى إنتاح الوقود الزراعى، وذلك بقولها:

"نتيجة للارتفاع الكبير فى أسعار النفط الخام، وتشجيع الحكومة عبر تقديم الدعم واتخاذ سياسات تستهدف استخدام الزيوت النباتية كبديل للوقود والأحفورى (الوقود غير العضوى)... نتيجة لذلك ازداد الطلب العالمى على استعمال زيت النخيل

فى صناعة البيوديزل (الديزل العضوى). استجابة لذلك، أعلنت ماليزيا وإندونيسيا فى يوليو ٢٠٠٦م، عن تخصيص ٤٠٪ من إنتاجها السنوى من زيت النخيل لإنتاج البيوديزل.

ترى "كارجيل" أن الوقود العضوى سيلعب دورا مهمًا فى تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة، وأن السوق هو المكان الأمثل لحسم هذه القضية، لذلك، فسوف تستثمر كارجيل فى مشروعات إنتاج الوقود العضوى، وتطرحه فى الأسواق، كما ستستثمر أيضا فى مجال إنتاج زيت النخيل اللازم لإنتاج الطاقة، وستتخذ قراراتها العملية فى هذا الشأن فى الزمان والمكان المناسبين.[٩]

ولما كان قد " تم استثمار بليون دولار فى إنتاج الإيثانول والبيوديزل،[١٠] فمن الصعوبة بمكان تصور أن الشركات ستتنازل عن العمل فى هذا المجال المربح، مراعاة للأضرار البيئية والاجتماعية الناجمة عنه ".

فى الإطار نفسه، سنجد شركة زراعية عملاقة أخرى، وهى شركة "آرتشر دانيلس ميدلاند"، صاحبة النشاط الضخم فى مجال الطاقة، والتجارة، ولها جماعة ضغط تلعب دورا قويا فى إصدار التشريعات البيئية المشجعة على إنتاج الوقود الزراعى واستهلاكه... نجد أن هذه الشركة أنفقت مليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٨م على اللوبى الموالى لها فى دوائر صنع القرار،[١١] علما بأن مبيعات الشركة من الوقود الزراعى تجلب ١٩٪ من أرباح الشركة،[١٢] كما تقيم الشركة مزارع لإنتاج زيت النخيل الذى تقوم عليه صناعة الديزل العضوى، فى إندونيسيا، ومزارع لفول الصويا فى البرازيل.

يجلب الوقود الزراعى آثارا سلبية على البيئة، ويخلق أزمة فى الأغذية التى أصبحت تستخدم لإنتاج الوقود، فضلا عن نتائجه الاجتماعية المروعة، خاصة فى المناطق الزراعية فى الجنوب، فالشركات العاملة فى هذا المجال لا تقيم اعتبارًا للأضرار الاقتصادية والاجتماعية على الإطلاق.

هكذا، يمكن فهم أسباب احتلال برنامج إنتاج الإيثانول هذه الأولوية الضخمة، ويحظى بهذا الاهتمام الكبير...

علاوة على ذلك، إذا كانت الشركات الزراعية الأمريكية الكبرى مثل "كارجيل" و"آرتشر دانيلس ميدلاند"، و"نوبل" تنشئ استثمارات واسعة لخدمة إنتاج الوقود الزراعي... فمن الطبيعي أن تسارع شركات النفط مثل "بريتشى بتروليوم" و"ميتسوى" لدخول هذا المجال المربح. فى هذا الإطار، قدمت شركة "إيكسون موبيل" ١٠٠ مليون دولار "لجامعة ستانفورد" للقيام بأبحاث عن الوقود الزراعى. أما شركة " شيفرون " التى تمتلك مشروعا لإنتاج البيوديزل فى ولاية "تكساس"، منحت أموالا لمعهد جورجيا للتكنولوجيا، ولجامعة "كاليفورنيا"، وجامعة "دافيس" وجامعة "كولورادو" لتمويل أبحاث فى المجال نفسه.[١٣] وفى تقرير صادر عن المنظمة الدولية غير الحكومية المعنية بالحبوب، تحدد فيه من المستفيد من الوقود الزراعى، ومن الذى يشجع على إنتاجه ويروج له، تقول فيه:

"هناك أصحاب البلايين، مثل "جورج سوروس"، الذى يمتلك مشروعات فى البرازيل لزراعة المنتجات اللازمة لاستخراج الإيثانول، و"بيل جيتس"، أحد كبار منتجى الإيثانول فى الولايات المتحدة الأمريكية، و"فيندو خوسلا"، أشهر ملاك "جوجل"، هو أيضا أحد كبار المستثمرين فى سلسلة لإنتاج الوقود الزراعى والمشروعات التكنولوجية المرتبطة به، و"سير ريتشارد برانسون" صاحب مجموعة "فيرجين" ويملك الآن "وقود فيرجين" وتتزايد استثماراته فى مشروعات الوقود النباتى. هؤلاء البليونيرات من محتكرى ثروات العالم وآلهة العولمة لم يغنموا ثروات ضخمة من الاستثمار فى الوقود الزراعى فحسب، لكنهم أيضا يتمتعون بنفوذ سياسى كبير يمكنهم من تحقيق أغراضهم وتنمية ثرواتهم".[١٤]

هؤلاء الذين يروجون للوقود الزراعى ويشاركون فى إنتاجه يدركون أنه مصدر كبير للأرباح فى المستقبل، بالضبط، كما حدث مع الترويج للتكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجيا) فى الثمانينيات، حيث صور المروجون لها أن من لن يدخل هذا المجال مبكرا لن يسعده الحظ بدخوله فيما بعد، وأشارت "سيلفيا راييرو" و"هوب شاند" إلى هذا الأمر بإيجاز، فى قولهما:

"سمح تركيز الشركات العاملة فى الزراعة على سيطرة حفنة قليلة من أكبرها وأقواها على أجندة البحوث الزراعية، واستخدام نفوذها فى التجارة على المستويين القومى والدولى، وفى صناعة السياسة الزراعية لقبول التكنولوجيات الجديدة باعتبارها "الحل العلمى" لزيادة إنتاج الغذاء، ورغم الوعود المتكررة بتوفير احتياجات فقراء العالم والقضاء على الجوع، فإن هذه التكنولوجيات لا يستفيد منها إلا صناعها المهيمنون عليها".[١٥]

الاتحاد الأوروبى يغزو مجال الوقود الزراعى

يختلف استهلاك الوقود فى الاتحاد الأوروبى عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحتل الديزيل نصيبا كبيرا من استهلاك السوق فى الاتحاد الأوروبى مقارنة بالبنزين، لذلك، اتجهت سياسة الوقود الزراعى فى الاتحاد نحو إنتاج الديزل العضوى واستيراده بشكل أكبر من إنتاج الإيثانول واستيراده. وفى عام ٢٠٠٣م، أصدرت المفوضية الأوروبية تعليمات بإنتاج الوقود النباتى واستخدامه بموافقة كل دول الاتحاد. واستهدفت التعليمات أن يمثل الوقود الزراعى ٥.٧٥٪ من إجمالى إنتاج الوقود واستهلاكه فى الاتحاد الأوروبى بحلول عام ٢٠١٠م. وتزايدت الآليات والتشريعات المختلفة والمتنوعة فى بلدان الاتحاد بعد صدور تلك التعليمات، وتابعت الدول الأعضاء تنفيذ هذه الأوامر والتعليمات بدرجات مختلفة من الاستجابة والحماس. فعلى سبيل المثال، حددت كل من فنلندا والدانمارك أهدافها الخاصة باستخدام الوقود الزراعى بنسبة تقل عن نسبة ٢٪ التى حددتها مفوضية الاتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٥م، أما ألمانيا والسويد، كانتا الوحيدتين الملتزمتين بتنفيذ تعليمات المفوضية الأوروبية الخاصة بنسبة ٢٪ لعام ٢٠٠٥م، وكانت الأدوات الرئيسية لتشجيع الإنتاج المحلى من الوقود النباتى تتمثل فى دعم المحاصيل اللازمة لإنتاج الطاقة، وتوفير الأراضى الزراعية لإنتاج تلك المحاصيل، وخفض الضرائب، وفرض جمارك عالية على واردات دول الاتحاد الأوروبى من الإيثانول.

أصدرت المفوضية الأوروبية تقريراً رسمياً عام ٢٠٠٧م، توقعت فيه احتمال عدم القدرة على تنفيذ الأهداف المستهدفة فى عام ٢٠١٠ م.[١٦] فحجم الإنتاج فى دول الاتحاد الأوروبى لن يصل إلى تحقيق النسبة المرجوة التى استهدفتها المفوضية لعام ٢٠١٠م، كما أن الأرض المطلوبة لزراعة المحاصيل اللازمة لإنتاج البيوديزل أكثر اتساعاً من الأرض المتوفرة بالفعل. هذا بالإضافة إلى أن واردات دول الاتحاد من زيت النخيل يأتى من ماليزيا وإندونيسيا، ووارداتها من الإيثانول تأتى من البرازيل، وتبلغ ٥٨٪ من احتياجات دول الاتحاد من الوقود الزراعى، والتى تستورد معظمها من البلدان النامية.

يتم دفع بلدان الاتحاد الأوروبى لمواصلة سياسة التوسع فى إنتاج الوقود الزراعى واستخدامه بمزاعم بيئية، بدعوى أن الوقود الحيوى أنظف من الوقود الأحفورى، وأن إنجاز دول الاتحاد للالتزامات الواردة فى بروتوكول كيوتو، الخاص بخفض انبعاث الغازات المسببة لارتفاع حرارة الغلاف الجوى للأرض، يفرض عليها خفض الغازات الضارة المنبعثة من قطاع النقل والمواصلات.[١٧] من المفارقات المثيرة للسخرية أن صناع القرار السياسى فى بلدان الاتحاد الأوروبى الذين يزعمون العمل على تشجيع استخدام وقود أكثر نظافة وأقل ضررا بالبيئة، يستوردون زيت النخيل اللازم للوقود الزراعى من ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل، والذى تتم زراعته على حساب تدمير الغابات والإضرار بالتوازن الحيوى؛ وإحراق النباتات الاستوائية، الذى يتسبب فى إطلاق غازات كربونية تزيد من حرارة الغلاف الجوى وتلويث البيئة؛ ويؤدى أحيانا إلى انقراض سلالات نباتية وحيوانية لا تحيا سوى فى الغابات.[١٨]

بالإضافة للمشكلات البيئية الجادة والمتفاقمة، يؤدى برنامج الوقود الزراعى إلى خسائر اجتماعية ضخمة. فعلى سبيل المثال يشير تقرير "موقع ترانسناشيونال إنستيتيوت" على شبكة الإنترنت إلى أن الأعمال الخاصة بزراعة زيت النخيل فى الكاميرون أدت إلى مصادرة الأراضى الزراعية من المزارعين، وفرض شروط عمل رديئة على اليد العاملة فى الزراعة، وتلويث البيئة.[١٩]

ويتضمن هذا التقرير تحليلا جادا للمزاعم الكاذبة لسياسة الاتحاد الأوروبى، يقول فيه كاتبه "جوتا كيل":

"على الرغم من ضرورة الاستثمار فى برامج للنقل العام، فإن خطط الاتحاد الأوروبى لا تأبه إطلاقا بهذا الأمر، ولا تأبه المشروعات الأوروبية بالتغيرات المناخية، وتتجاهل تماما الآثار البيئية لأنشطة الاتحاد الأوروبى، ولا حتى تسعى لمجرد التخفيف من أضرارها. وينصب كل اهتمامها على زيادة استخدام الوقود الحيوى فى قطاع النقل الأوروبى، دون أى اعتبار للنتائج البالغة الضرر لاستخدام الوقود الحيوى على التغيرات المناخية. من ناحية أخرى، لا يولى الاتحاد الأوروبى اهتماما بإجراءات مثل تحديد سرعات وتحسين قدرات السيارات والشاحنات الجديدة بهدف الحد من استهلاكها للطاقة، ولا يسعى للتوصل إلى توفير كبير للطاقة باستخدام وقود أكثر كفاءة، ولا توفير محركات أصغر للسيارات الخاصة، بل تعتبر المفوضية الأوروبية أن كل هذه الخيارات هامشية ولا طائل منها، وتفضل عليها استيراد الوقود الحيوى، رغم ما يجلبه من مخاطر. لذلك، كان من الطبيعى، أن تدعو أكثر من ٦٠ منظمة من المنظمات البيئية ومنظمات الدفاع عن الحقوق الاجتماعية لوقف برامج الاتحاد الأوروبى الخاصة بإنتاج الوقود الحيوى واستهلاكه".(٢٠)

البرازيل: قوة عظمى فى إنتاج الوقود الزراعى

تنتج البرازيل الوقود الزراعى منذ ٣٠ عاما، ومعظم إنتاجها من الإيثانول يصنع من قصب السكر، وتحتل المرتبة الثانية فى إنتاج الإيثانول بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمرتبة الأولى فى تصديره.

فى إبريل ٢٠٠٨م، نفى الرئيس البرازيلى " لولا إناسيو دا سيلفا " بشدة أن يكون إنتاج البرازيل للإيثانول من قصب السكر يساهم فى أزمة ارتفاع أسعار الغذاء، وانتقد تقرير الأمم المتحدة الذى يحذر بقوة من الاستمرار فى تقديم حوافز لإنتاج

الوقود الزراعى. وعلى عكس ذلك، هناك دراسات أخرى، مثل تقرير "ميتشيل"، تبرئ الإيثانول البرازيلى من أية تأثيرات على أسعار الغذاء، وإن لم تستطع أن تبرئه من الآثار البيئية والاجتماعية الضارة. وتشير إلى أن الوقود الزراعى البرازيلى يتسبب فى تدمير الغابات فى الأمازون، والقضاء على التنوع الحيوى، وله آثار سيئة بعيدة المدى، أضرت حتى بظروف العمل، حتى أصبحت علاقات العمل فى قطاع إنتاج الوقود الحيوى علاقات شبه عبودية.

قد يكون الإيثانول المنتج من قصب السكر مصدر طاقة أكثر فاعلية من الإيثانول المنتج من الذرة، لكن شروط العمل فى إنتاج الإيثانول من قصب السكر غير مشجعة لذلك لا يعمل فيه سوى عمالة لا تتمتع بالكفاءة.[٢١] وتتحمل شركة "البرازيل للطاقة المتجددة" مسئولية عدم كفاءة العمالة لأنها "تدفع لعمالها أقل من دولار واحد لكل ساعة عمل، وتحشدهم فى ظروف حياة قاسية ودون المستوى المألوف، وتمنعهم من ترك مساكنهم غير الصحية حتى فى أوقات الراحة، وتغذيهم بأردأ وأقل كميات من الأطعمة، ومن المفارقات أنها تمنع عليهم شرب الكحول رغم أنهم يعملون فى صناعة الإيثانول!!"[٢٢] مما دفع مفوضية الكنيسة الكاثوليكية فى "باستورال دا تيرا" فى نوفمبر ٢٠٠٨م، إلى إصدار تقرير بأن حوالى ٧ آلاف عامل يعيشون فى ظروف شبه عبودية منذ عام ٢٠٠٣م.[٢٣]

رغم أن الحكومة البرازيلية تهاجم الحكومة الأمريكية على دعمها لإنتاج الإيثانول، فإنها تصمت تماما عن حقيقة أن المشروعات البرازيلية سوف تجنى أرباحا باهظة، بشكل غير مباشر، من وراء السياسة الأمريكية لتشجيع إنتاج الإيثانول. ففى الوقت الذى يتزايد فيه تحويل الأراضى الزراعية الأمريكية لإنتاج المزروعات اللازمة للوقود الزراعى، تندفع البرازيل لملء الفراغ، خاصة فى مجال إنتاج فول الصويا.[٢٤] وسوف يتم توفير المزيد من الأراضى اللازمة لزراعة فول الصويا فى البرازيل على حساب الغابات الساحلية، فى مناطق زراعة السافانا وحتى الأمازون، وهو الأمر الذى يهدد

الحياة البرية والغابات البرازيلية وفى تقرير "لسابرينا فال" نشرته الـ "واشنطن بوست" عن وقائع التدمير البيئى، جاء فيه:

"تقول الشركات الزراعية والحكومة البرازيلية أن هناك ٣٥٠ ألف ميل مربع من الأراضى الصالحة والمتاحة للتوسع الزراعى فى "السيرادو" (مناطق السافانا)، كما تقول الحكومة إن هناك أكثر من ١١٥ ألف ميل مربع من مراعى الماشية يمكن أن تستخدم فى إنتاج فول الصويا - وإن هذه المساحات من الأرض تكفى لمضاعفة الإنتاج من فول الصويا، وزيادة إنتاج قصب السكر خمسة أضعاف، وبالتالى مضاعفة إنتاج الإيثانول عشرة أضعاف على الأقل.

وفى هذا الشأن يقول: "كارلو لوفاتللى": "إن البرازيل البلد الوحيد الذى لديه مساحات واسعة من الأراضى المتاحة للتوسع المباشر فى الزراعة، إذا سعت الولايات المتحدة وراء زيادة إنتاج الإيثانول، ومع ميل أسعار فول الصويا للارتفاع، فليس أمامها إلا اللجوء للبرازيل لسد حاجاتها من فول الصويا. "كارلو لوفاتللى"، هو المدير التجارى لشركة "بونج"، أحد أكبر شركات تجارة فول الصويا فى البرازيل، ومركزها الرئيسى فى نيويورك، كما أن "لوفاتللى" يمثل الشركات المسئولة عن ٩٣٪ من إجمالى تجارة فول الصويا فى البرازيل، ويؤكد أنه فى حالة الزيادة على الطلب، سيتضاعف إنتاج البرازيل من الصويا فى أقل من ثلاث أو أربع سنوات، وأن المنطقة المستهدفة لهذا التوسع، هى منطقة غابات السافانا المناسبة تماما للزراعة، ولا خلاف على ذلك".[٢٥] هذا على حد قول "لوفاتللى".

باختصار، أثارت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى الخاصة بالوقود الزراعى... أثارت سلسلة من ردود الأفعال الخطيرة فى الحبوب. الآن، تندفع الدول النامية لسد الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية اللازمة للوقود الزراعى، حيث وضعت السياسات الأمريكية والأوروبية أهدافا لا تستطيع تحقيقها النظم الزراعية فيهما، لذلك تسعى الحكومات والشركات الخاصة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لتلبية احتياجات الطلب المتزايد على حساب حقوق العمال، ومصدر ثراء لجماعات

المستثمرين الجنوبيين فى الزراعة: والتوسع فى إنتاج فول الصويا فى بلدان مثل البرازيل، بينما تتخلى الولايات المتحدة عن زراعة فول الصويا فى أراضيها لتكرس جهودها لإنتاج الإيثانول المدعوم. والبيئة دائما هى الضحية، مثلما الحال فى البرازيل، كما اندفعت دول أخرى لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية اللازمة لصناعة الوقود الحيوى، فهمت بنشاط لتدمير غاباتها والقضاء عليها.[٢٦]

ملامح النظام الكوكبى للوقود النباتى

وقعت بلدان الشمال والجنوب على السواء فى إغراءات الوعود البراقة بمزايا الوقود الزراعى، وأبرزها: ضمان توفير الطاقة والتحرر من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. والخلاص من تذبذبات أسعار النفط الخام فى الأسواق العالمية، وتقديم إغراءات قوية للعديد من المناطق وحث الكثير من البلدان على السعى لتوفير مصادر بديلة للطاقة. علاوة على ذلك، تأكيد فكرة تعبئة الذرة والزيوت النباتية فى صهاريج الغاز باعتبارها عملية تضمن نظافة البيئة، وتصوير الريف على أنه مصدر آمن نسبيا لإنتاج الطاقة المتجددة.

بدا الجميع مفتونين بهذه الوعود البراقة، يرددونها فى نشوة، من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى إلى الصين، والفلبين، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، حتى البلدان غير المعروفة. الجميع يتغنون بمزايا الوقود النباتى ودوره فى التنمية الريفية، وخفض الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة ارتفاع حرارة الغلاف الجوى، وإمكاناته اللا نهائية فى توفير الطاقة – وتمكين أى بلد تزرع قصب السكر، أو البنجر، أو الذرة، أو القمح، من صناعة احتياجاتها من الطاقة. ففى هذا المناخ، ووسط هذه الوعود البراقة، لم يكن غريبا أن تصدر الكثير من القوانين والقرارات، وأن تقام المؤسسات والآليات لتشجيع إنتاج الوقود الزراعى فى مختلف المناطق والبلدان.

تشجع المنظمات الإقليمية إقامة شركات ونقل التكنولوجيا الخاصة بالوقود الزراعى. فى يناير ٢٠٠٧م، وقعت الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا

(الآسيان) إعلان "سيبو" الخاص بأمن الطاقة فى شرق آسيا، الذى شجع كل دول شرق آسيا، حتى الدول المصدرة للبترول مثل بروندى، على اقتحام مجال إنتاج الطاقة النباتية، وعلى مواصلة السعى من أجل مصادر بديلة للطاقة، وأعرب الإعلان عن دعمه الواسع للتعاون فى تنمية الوقود الزراعى فى المنطقة[٢٧]. كما تدعم "منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى - الأطلسى" APEC، إنتاج الوقود النباتى واستهلاكه فى الدول الأعضاء فى المنظمة، وأنشأت مجموعة عمل خاصة بتعاون دول المنظمة فى إنتاج الوقود الحيوى، تجتمع بشكل منتظم منذ عام ٢٠٠٦م. بالإضافة لذلك، هناك وافدون جدد على مجال الوقود الزراعى، مثل أستراليا، التى افتتحت أربعة مشروعات لإنتاج الإيثانول فى نوفمبر ٢٠٠٧م، وفيتنام، التى وافقت حكومتها على إقامة مشروع لإنتاج الإيثانول والبيوديزل.[٢٨] وتحمست المزيد من دول المنطقة للاستثمار فى هذا المجال لتنويع مصادرها من الطاقة.

فى أمريكا اللاتينية، سعت المفوضية الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبى لتنمية الوقود الزراعى وعملت كمنتدى ينشغل بالقضايا المرتبطة بذلك، ووقعت المفوضية ومنظمات أخرى على وثيقة تتعلق بإنتاج الإيثانول من قصب السكر أصدرتها فى كتاب نشر فى نوفمبر ٢٠٠٨ م،[٢٩] وانتشرت التجربة البرازيلية فى إنتاج الإيثانول، واحتفت بها دول المنطقة بشكل واسع واعتبروها قصة نجاح عظيمة فى إنتاج الوقود النباتى.

فى إفريقيا، عقدت ندوة رفيعة المستوى تحت رعاية الاتحاد الإفريقى عن الوقود النباتى عام ٢٠٠٧م، أسفرت عن إعلان، سمى بإعلان أديس أبابا عن التنمية المستدامة للوقود الحيوى فى إفريقيا؛ يشمل برنامجا لتنمية الوقود الزراعى مدته عشر سنوات، منها مشروعات لإنتاج الإيثانول والبيوديزل وغيرهما من الوقود الحيوى".[٣٠]

يندفع ازدهار الوقود النباتى وراء أحلام الثراء المالى، وراح الجميع يحلمون ويأملون بالثروات الضخمة التى ستهطل عليهم من المشاركة فى مشروعات الوقود الزراعى، وتساوت فى ذلك الحكومات والمستهلكون، وبدا الوقود النباتى خيارًا سهلاً،

يمكن مستهلكى الطبقات الوسطى من الاستمرار فى استخدام سياراتهم كما يشاءون. أما الحكومات فلن تحتاج إعادة التفكير فى أنظمة النقل والمواصلات وإعادة هندستها، والسياسات العامة التى تديرها، والوقود الحيوى لن يجعلنا فى حاجة لإعادة النظر فى نظم الاستهلاك، وستتحسن البيئة، وستنطلق التنمية المحلية فى العالم النامى، وسيسعد كل البشر.

مجرد أوهام وأكاذيب ومزاعم، قد يستفيد البعض، لكن الغالبية لن تستفيد شيئا، على سبيل المثال يحلم الفلاحون، فى البلدان الغنية بالأراضى الزراعية، مثل الفلبين وكمبوديا ومدغشقر، يحلم الفلاحون فيها بالدخول فى صفقات ضخمة لتأجير أراضيهم.[٣١] وبالفعل، هناك تقارير واسعة فى وسائل الإعلام العالمية عن اتفاقيات بين الشركات الخاصة وحكومات البلاد التى تفتقر لأرض صالحة للزراعة، لاستئجار أراض فى البلدان التى تتمتع بوفرة من الأراضى الزراعية، بعض هذه الاتفاقيات والصفقات من أجل إنتاج الغذاء، وبعضها الآخر من أجل إنتاج الوقود الزراعى، لكن ما يتم إنتاجه فى الأراضى المستأجرة يتوقف فى النهاية على وصول المحصول الزراعى إلى السوق العالمى فى وقت محدد سلفا.

أبرز من لم يستطع الالتزام بهذه الصفقات، مشروع تسويقى لشركة "دايو" الكورية، لشراء حق انتفاع لمدة ٩٩ عاما بأرض مساحتها أكثر من ثلاثة ملايين فدان فى مدغشقر لزراعة الذرة وزيت النخيل من أجل إنتاج الوقود النباتى، وأكثر من نصفها مزروع بالفعل.[٣٢]

بالمثل، تتفاوض كولومبيا والفلبين على مشروعات "للاستثمار الزراعى"، واشترت الكويت حق تقديم قروض للمنتجين الكولومبيين. الآن أيضا، تتفاوض الفلبين وقطر على تأجير ١٠٠ ألف هكتار من الأرض.[٣٣]

الحقيقة أن أزمة الغذاء وأزمة الطاقة تدفع البلاد المختلفة لاتباع طرق غير تقليدية من أجل تأمين احتياطياتها الغذائية ودخول مجال إنتاج الوقود النباتى، ولم يعد استيراد الحبوب أمرا ميسورا وأحيانا غير ممكن، فضلا عن أن الأرض التى تنتج

الحبوب ملتزمة بعقود، وأصبحت الأرض سلعة نادرة يتزايد عليها الطلب، وهو الأمر الذى يضر بالسكان المحليين الذين يعتمدون على الأرض فى زراعة احتياجاتهم الغذائية، أما النخب السياسية فى البلدان الغنية بالأرض الزراعية سعيدة بتأجير أراضيها للشركات الكبرى، حتى ولو كان ذلك على حساب الأمن الغذائى لشعوبها. الشىء الوحيد الأكيد هو تزايد أعداد الجوعى ومن لا يملكون أرضا، فضلا عن أن الاستثمار فى الوقود النباتى يضيف أعباء جديدة على البيئة.

وإذا كان البنك الدولى يتخذ عادة موقفا خاطئا، إلا أنه يتخذ موقفا صحيحا فيما يتعلق بالوقود الزراعى؛ فتوقعاته للفلبين يمكن تعميمها على بلدان أخرى، ويقول فيها: "قد تؤدى الزيادة المتوقعة فى الطلب على السكر من أجل إنتاج الإيثانول، وفى ظل الحوافز المغرية لقانون الوقود الحيوى، قد تؤدى إلى ارتفاع جديد فى أسعار السكر وفى أسعار الغذاء عموما. علاوة على ذلك، ستؤدى سياسة التوسع فى استخدام الوقود الحيوى إلى استخدام الأراضى غير المستغلة والغابات وتحويلها إلى أراض زراعية، وسيؤثر ذلك سلبًا على الثروات الطبيعية. فى النهاية، من المتوقع أيضا أن ترفع هذه السياسة قيمة مزارع قصب السكر، وتضع صعوبات أمام استكمال أى برنامج للإصلاح الزراعى فى هذه المناطق".(٣٤)

الوقود النباتى ووهم الخروج من الأزمة البيئية

الأهم من التبشير بأن الوقود النباتى يحقق وفرة فى الطاقة ... يبشرون أيضا بأنه مصدر للطاقة النظيفة، مقارنة بالوقود الأحفورى، فمن المفترض أن الإيثانول والبيوديزل أنظف فى احتراقهما، وأن الوقود الزراعى شأنه شأن الطاقة النووية وتكنولوجيا حبس وتخزين الكربون(*)، إحدى المعالجات التقنية التى تتفق المؤسسات

(*) تكنولوجيا حبس الكربون وتخزينه: مشروع أمريكى، لضغط الانبعاثات الكربونية السامة وتخزينها، مستلهمة من عملية دفن النفايات النووية، التى لا تزال قيد البحث. (المترجم)

الاقتصادية والسياسية الكوكبية على أنها تقدم حلولا لمشكلة الاحتباس الحرارى. والحقيقة أن "حلولهم" تلك تبعد تماما عن السبيل الوحيد الفعال لأزمة المناخ، وهو الخفض الحاد للاستهلاك، خاصة فى الشمال؛ فالوقود النباتى، والطاقة النووية وتكنولوجيا حبس الكربون وتخزينه، ليست إلا وسائل لترويج الأوهام بأن النموذج الغربى للتنمية الاقتصادية يمكنه الاستمرار دون أن يتسبب فى دمار البيئة، ولديه حلول سهلة وميسرة لأزمة المناخ.

ببساطة، يمكن للتنمية أن تستمر على حالها باستخدام مصادر طاقة أكثر أمنا وأقل خطورة... هذه الرسالة روجت لها بفجاجة المؤسسات الدولية التى تشجع على إنتاج الوقود النباتى واستهلاكه. يؤكد بنك التنمية الآسيوى فى دراساته الأساسية لدعم مبادراته الخاصة بتشجيع برامج الطاقة الحيوية فى المنطقة التابعة لإقليم "جريتر ميكونج"؛ يؤكد البنك على أن الافتقار لخدمات الطاقة أحد المعوقات فى سبيل تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادى،[٣٥] وأن حل هذه المشكلة ... كيفية تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بدون تفاقم أزمة المناخ ... يكمن فى " تنويع " مصادر الطاقة. فى هذا الإطار، يتحدث منتدى وكالات الأمم المتحدة العاملة على توفير الطاقة (تأمين الطاقة)، فى ورقة مقدمة برعاية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات أخرى، يتحدث عن ضرورة مواصلة السعى للوصول إلى " المزيج الأمثل من الطاقة " الذى يجب على صناع القرار أن يحددوه بعناية لسد الاحتياجات من الطاقة، وفى الوقت نفسه يحمى البيئة من التلوث والدمار.[٣٦] يشير ذلك إلى أنه لكى تدعم الارتفاع المتزايد فى معدل استهلاك الطاقة من أجل مواصلة النمو، فإنه لا بد للدول النامية من الدخول فى مجالات إنتاج مصادر جديدة للطاقة.

لكن كلا من منتدى وكالات الأمم المتحدة للطاقة، ومنظمة الأغذية والزراعة، يرفضان الاعتراف بأن المستويات المرتفعة من استهلاك الطاقة هو المشكلة الأولى، وأن خفض هذا الاستهلاك هو القضية التى يجب أن تنشغل بها هذه المؤسسات. رغم أن ذلك، سيشكل ضربة قاصمة للرأسمالية، التى تعتمد فى بقائها على الارتفاع المستمر فى الاستهلاك والتوسع المتواصل فى الإنتاج.

لا يوجد حل سهل لمشكلة المناخ، والطاقة النووية أشد خطورة من طاقة الوقود الأحفورى، أما تكنولوجيا حبس الكربون وتخزينه فلا تزال فى طور الخيال العلمى. كذلك، فإن الارتباط بين التوسع فى إنتاج الوقود النباتى وتفاقم أزمة الغذاء، وعمليات تصفية صغار المزارعين تشكل نموذجا واضحا لفداحة كلفة استخدام الطاقة الزراعية.

مستقبل الوقود الزراعى

الأمر الذى لا جدال فيه أن إنتاج الوقود الزراعى يلعب دوراً فى تصعيد أزمة الغذاء، مما يدفع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (المعروفة بنادى البلدان الغنية) للدعوة لوقف التوسع فى إنتاج الوقود النباتى والعمل على خفض استهلاك السيارات والآلات للوقود:[٣٧] حيث تشير نتائج الأبحاث التى قامت بها المنظمة إلى أن السياسات التى تشجع على خفض استهلاك الطاقة ستكون أكثر إفادة للبيئة من الاستمرار فى سياسة إنتاج الوقود النباتى، كما تحث تقارير المنظمة على ضرورة التركيز على خفض استهلاك الطاقة. على سبيل المثال، قال أحد التقارير الصادرة عنها:

"لا بد من الاهتمام بشكل خاص بقطاع النقل، حيث يتزايد استخدام الطاقة فى هذا القطاع، وما ينجم عن ذلك من مشكلات بيئية، أصبح أمرا معروفا إلى حد كبير، ويستلزم ذلك ضرورة التحول التدريجى من نظم النقل التى تقوم على الاستخدام الكثيف للطاقة إلى نظم أقل كثافة فى استهلاك الطاقة، والقيام بتحسينات فى فاعلية الطاقة المستخدمة وكفاءتها فى كل قطاعات النقل والمواصلات. خاصة، وأن تكلفة خفض انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى أقل من تكلفة التحول نحو استخدام مصادر طاقة بديلة، وخاصة طاقة الوقود الحيوى".[٣٨]

فى هذا الإطار، تدعو الجماعات البيئية ومنظمات الدفاع عن الحقوق الاجتماعية وغيرها من المنظمات إلى الحد من برامج دعم مشروعات الوقود النباتى، كما تدعو بعض هذه المنظمات إلى الإلغاء الكامل لهذه البرامج، ويرون ضرورة أن تتناسب

أهداف التنمية بشكل أكبر مع احتياجات البلدان الفقيرة، حيث تنفق الأسر فى تلك البلدان حوالى نصف دخولها على الغذاء، وتؤكد إحصاءات منظمة "أوكسفام" أن برامج الوقود النباتى فى أمريكا والاتحاد الأوروبى أوقعت ٣٠ مليون إنسان تحت خط الفقر، كما تقدر منظمة Action Aid الدعم المقدم للمزارعين فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بما يتراوح بين ١٦ بليونًا و١٨ بليون دولار سنويًا - أكثر بمقدار أربعة أضعاف من مجموع المساعدات الزراعية المقدمة للمزارعين فى الجنوب. هذه السياسة، تضع ٢٦٠ مليونا من البشر على حافة المجاعة، على نحو ما تقدر مجموعة "أكشن إيد". وتزداد المخاوف من أن برامج الوقود الزراعى فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى قد تقوض على نحو خطير الخطوات التى اتخذت لتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، بل قد تكون قد أدت إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالحد من الفقر فى البلدان النامية: فقد ارتفعت معدلات الفقر بدلا من أن تتراجع.

أسفر الجدل الدائر عن الوقود النباتى عن ردود فعل مختلفة من جانب الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. ففى يوليو ٢٠٠٨م، أصدرت وكالة الطاقة المتجددة فى المملكة المتحدة تقرير "جالاغير"، الذى ينصح بخفض المستهدف من أن يشكل الوقود الزراعى ١٠٪ من مجمل استهلاك الطاقة فى بريطانيا بحلول عام ٢٠٢٠م إلى مجرد ٥٪ فقط بحلول ٢٠١٣ - ٢٠١٤،(٣٩) واعترف التقرير بأن للوقود النباتى نتائج سلبية على الأمن الغذائى وعلى البيئة، وأن هذه النتائج يجب دراستها بدقة أكبر قبل مواصلة الاندفاع فى تحقيق الأهداف المأمولة. رغم ذلك، أكد التقرير أن التوقعات الضخمة "بأن يخفض الوقود النباتى من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى إلى المستويات المسموح بها بيئيًا قد تكون توقعات صحيحة. رغم ذلك، يدعو التقرير لخفض برامج التوسع فى إنتاج الوقود الزراعى، لكنه يرفض وقفها أو التخلى عنها، وهو ما تدعو له منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وذلك بدعوى أن التوقف نهائيًا عن إنتاج الوقود النباتى "سوف يقلل من قدرة صناعة الوقود الزراعى على الاستثمار فى تكنولوجيات جديدة... وسيجعل من الصعوبة بمكان الاستفادة من إمكانات هذا المصدر من مصادر الطاقة".(٤٠)

هكذا، بدأت الحكومة البريطانية تعترف بالحقائق المتعلقة بإنتاج الوقود النباتى، لكنها حتى الآن، لم تشرع فى تنفيذ برامج أكثر فاعلية وكفاءة للطاقة البديلة. علاوة على ذلك، لم تتوصل الحكومة البريطانية لمعالجة مسألة خفض مشروعاتها لإنتاج الوقود الزراعى، بينما لم يغير الاتحاد الأوروبى من مشروعاته وبرامجه ولم يحد منها.

حتى الآن، تشمل الحلول المقدمة: فرض قيود أشد صرامة على تحويل طبيعة استخدام الأرض (من غابات إلى زراعة)، والسعى لاكتشاف جيل ثان من الوقود النباتى لا يكون على حساب إنتاج الغذاء، والتقدم التكنولوجى لإنتاج سيارات تسير بالطاقة الكهربائية، وإعادة تقييم الأهداف القائمة الخاصة بالتوسع فى إنتاج الوقود الزراعى، كما يبقى التقرير متفائلا بشأن قدرة صناعة الوقود النباتى على البقاء، وعلى التوصل لسياسات أكثر صرامة فيما يتعلق بتغيير طبيعة استخدام الأرض وتدمير الغابات، ليس فقط فى المنطقة الأوروبية، ولكن أيضا فى أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا وفى القارة الإفريقية، حيث يستورد الاتحاد الأوروبى الوقود النباتى من هذه المناطق، وحظيت هذه الأجندة باهتمام البلدان المتقدمة المشاركة فى قمة الثمانية التى عقدت فى اليابان فى يوليو ٢٠٠٨م.

يعرب الاتحاد الأوروبى، وخاصة سلوفينيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، عن قلقهم من الآثار السلبية للوقود الزراعى على البيئة وأيضا على أسعار الغذاء، كما يدعو صناع السياسة إلى إعادة النظر فى الأهداف الإقليمية التى تمت الموافقة عليها فى السابق بشأن التوسع فى إنتاج الوقود النباتى واستهلاكه.[٤١]

وكما ذكرنا فى هذا الفصل، لا يزال البرلمان الأوروبى يناقش معيار الاستدامة فى الوقود النباتى، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الأراضى الزراعية من أجل إنتاج الوقود الزراعى واستيراده.[٤٢] وفى هذا الصدد، لا يتوقع الاتحاد الأوروبى أن يتم التوصل إلى تحديد معيار للاستدامة حتى نهاية عام ٢٠١٠م.

لكن صياغة معيار للاستدامة وتنفيذه، لا تعطل، ولا تحل المشكلات الرئيسية فى سوق الوقود النباتى، ذلك لأن تحديد معيار لن يحظى بأية أهمية إلا إذا حصل على

موافقة عالمية. فعلى سبيل المثال، إذا ما نفذ الاتحاد الأوروبى معيار الوقود النباتى ولم تلتزم به الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك سيكون فى صالح الولايات المتحدة، التى يمكنها الاستمرار فى استيراد زيت النخيل والإيثانول من الجنوب، وتتولى تكرير الزيت وصناعة الإيثانول فى ظل تقديم دعم كبير لمعامل التكرير والصناعة، وتستخدمه فى إنتاج سلع يتم تصديرها للخارج (بأسعار مخفضة نتيجة للدعم)، والأهم من ذلك أن هذه المعايير عاجزة عن معالجة مشكلة الإفراط فى الاستهلاك، وفى هذا الشأن يقول "جريتش جوردون":

" يسعى صناع السياسات للوصول إلى أساليب مبتكرة للتمييز بين الوقود الحيوى الجيد والوقود الحيوى السيئ، إلا أن الإطار الأساسى لحرية السوق العالمى لا يمثل مشكلة لإنتاج الوقود الحيوى وتداوله، بل يدفع لاستخدام هذا الوقود فى إنتاج السلع المتداولة عالميا بسرعة فائقة.

هذا السعى من أجل تنظيم إنتاج الوقود الحيوى وتداوله يجب أن يضع نصب عينيه ثلاثة أمور مهمة"(١) أن النموذج الراهن لتجارة الوقود الحيوى يشكل أحد أشكال إنتاج مزروعات من أجل التصدير لتستخدم فى الإنتاج الصناعى الذى يجلب آثارا بيئية واجتماعية سلبية؛ (٢) أن الجهود المبذولة للحد من هذه الآثار السلبية من خلال ترتيبات تقيد إنتاج الوقود الحيوى وتداوله بدون موافقة القوى الفاعلة المسيطرة على الزراعة والطاقة وأسواق المال ستكون ترتيبات بلا فاعلية؛ (٣) أن السوق الحر الخاص بالوقود الحيوى الصناعى يهدد بتجاهل السعى للبحث عن حلول حقيقية لأزمة الطاقة واحتياجات تحقيق تنمية عادلة".[٤٣]

إذا كان الاتحاد الأوروبى يعيد النظر فى برنامجه للوقود الزراعى، فإن الأمر مختلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فى إبريل ٢٠٠٨م، أرسل "ريك بيرى" حاكم ولاية تكساس طلبا لوكالة حماية البيئة الأمريكية لخفض مستوى الوقود المتجدد إلى النصف، قائلا إن ارتفاع أسعار الغذاء سوف يضر بصناعة السلع الأساسية، ورفضت وكالة حماية البيئة هذا الطلب. ويدعى المراقبون أنه لا توجد أية أسباب تدعو للاعتقاد

بأن الولايات المتحدة سوف تعيد النظر فى برامجها وأهدافها الخاصة بالوقود النباتى،(٤٤) لكن الاتجاهات السياسية للقيادة السياسية الجديدة فى البيت الأبيض تبقى موضع شك. فالرئيس "باراك أوباما" يتراوح بين دعم برنامج الوقود الزراعى، كما فعل فى الماضى، وبين اتخاذ خطوات جادة لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء، التى فاقهما إنتاج الوقود النباتى. ولا قيمة فى هذا الأمر لانتماء "أوباما" لولاية إيلينويس ثانى أكبر الولايات الأمريكية المنتجة للذرة.

عندما انخفض الطلب على الطاقة فى ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية، وانهارت أسعار النفط، تراجعت أرباح إنتاج الوقود الحيوى بشكل متزايد، وإن كان من غير المرجح أن يتم التخلى عنه فى وقت قريب، حيث إن هناك مصالح كثيرة تقف وراء الاستمرار فى توسعه وتنميته، كما أن هناك خرافات كثيرة تروج له باعتباره حلا لمشكلة الاحتباس الحرارى.

الخلاصة

تروج أكاذيب كثيرة عن الوقود الزراعى: أنه طاقة متجددة، وبالتالى فهو مصدر للطاقة المستدامة، وأنه سوف يحفز التنمية فى الجنوب، ولن يؤثر على أسعار الغذاء، وأنه السبيل لمواجهة التغيرات المناخية.

ويفند "إيريك هولت جيمنز" من منظمة "الغذاء أولا"، مصدر الأساطير والأكاذيب المتداولة عن الوقود النباتى، بقوله: "فى الحقيقة، يستمد الوقود الحيوى قوته من الأساطير والأكاذيب التى تروج له، ويجذب اهتمامنا بعيدا عن المصالح الاقتصادية التى ستستفيد من التوسع فى استخدامه، فضلا عن أن هذه الأكاذيب تهمش الجدل حول التوازن بين الشمال والجنوب فى مجال الغذاء والطاقة.

فى هذا الإطار، من ترويج الأساطير والأكاذيب، يطمسون ويشوهون العلاقات السياسية - الاقتصادية بين الأرض، والبشر، والثروات الطبيعية. والغذاء،

لكنهم يعجزون عن مساعدتنا فى فهم النتائج العميقة لتحويل غذائنا إلى وسيلة لصناعة الوقود.[٤٥]

تعتمد هذه الخرافات على بنية المصالح المتشابكة: حيث ترى الشركات الكبرى فى الوقود الحيوى مصدرا للأرباح الضخمة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات سعيدة للغاية بالوقود النباتى وتعتبره حلا يجعلهم مقبولين سياسيا، بدعوى أن الجميع سيستفيد منه - الشركات الزراعية الكبرى، وصغار المزارعين، والسياسيين، وحتى البيئة.

رغم ذلك، طوال السنوات القليلة الماضية، خفت بريق الوعود الكاذبة بالتنمية التى سيحدثها الوقود الزراعى، وتزخر التقارير بالآثار السلبية للوقود النباتى على البيئة، والتلويث الناجم عن القضاء على الغابات وإحراق النباتات الاستوائية وتحويلها لزراعة نباتات تستخدم لإنتاج الوقود. وتزايد معدلات الكربون إلى الحد الذى يشكل أخطارا على التنوع الحيوى، حتى إن هناك تقارير تقول بأن عمليات إنتاج الإيثانول من الذرة وإنتاج البيوديزل تستلزم استهلاك كميات ضخمة من الوقود الأحفورى (الوقود غير العضوى)، وهو ما يبطل كل مبررات إنتاج الوقود الزراعى وأهدافه.[٤٦] الحقيقة المخفية والدوافع الحقيقية المتستر عليها فى عملية إنتاج الوقود الزراعى، هى الفوائد والأرباح الجمة التى تجنيها الشركات الزراعية الكبرى والنخبة السياسية. فهم المستفيدون وحدهم من التوسع فى إنتاج الوقود النباتى. أما التبشير بتنمية مجتمعات صغيرة وتحسين أوضاع مجتمعات فقيرة فهو ادعاء غير حقيقى، ولا نجد أمامنا سوى وقائع عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وممارسات شبه عبودية للعاملين فى قطاعات إنتاج الوقود الزراعى، وصراعات ونزاعات بين دعاة تأجير الأراضى للمستثمرين الأجانب وبين دعاة الإصلاح الزراعى، وإزاحة صغار المزارعين، وتحويل الأرض من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود. وانتشار الجوع حتى فى البلدان التى كانت دائما تصدر الغذاء. أصبح من الواضح لدى أعداد واسعة من البشر أن الوقود النباتى ليس بديلا للطاقة أحسن حالا من الوقود الأحفورى.

الفصل السابع

المقاومة والطريق نحو المستقبل

يوم ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣م... يوم افتتاح الاجتماع الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون بالمكسيك... كان يوم مظاهرات الشوارع ضد منظمة التجارة العالمية. أما فى قاعات مركز كانكون للمؤتمرات، شهدت المفاوضات الخاصة بقضايا الزراعة استقطابا حادا بين طرف تمثله مجموعة العشرين ومجموعة الثلاثة والثلاثين المشكلتين حديثا آنذاك، كتحالفين يمثلان البلدان النامية، ويرفضان التوصل إلى أى توافق مع الطرف الآخر، وتمثله الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، حيث أصر الأخيران على الاستمرار فى تقديم دعم مالى ضخم للمزارعين الأمريكيين والأوروبيين، وعلى مطالبة الدول النامية بفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية لأمريكا والاتحاد الأوروبى. وفى الشوارع المحيطة بمركز المؤتمرات ثار المتظاهرون وحطموا الحواجز والمتاريس التى أقامتها الشرطة، ورأيت أحد الأشخاص يتسلق الحواجز. فاعتقدت أنه فى عراك مع الشرطة، ولكن بعد ساعة واحدة علمت أنه المزارع الكورى "لى كيونج هاى" الذى انتحر احتجاجا على منظمة التجارة العالمية.

كان "لى" واحداً من الشخصيات النادرة، والمنظمات المعارضة، التى تصنع حركة فلاحية جديدة، نموذجا للتفانى، والشجاعة، والدهاء، والتنظيم المبتكر، والحماسة، تلك الشخصيات والمنظمات التى برزت فى العقد الأخير، وتلعب الدور الريادى الذى كانت تلعبه الطبقة العاملة الصناعية طوال العقود الطويلة الماضية. هكذا، وبشكل مفاجئ يتولى المزارعون والفلاحون قيادة التحركات الوطنية والدولية المناهضة للعولمة، ولليبرالية

الجديدة، والرأسمالية. يقف الفلاحون فى الصفوف الأولى فى كل الاحتجاجات الضخمة ضد منظمة التجارة العالمية، ومن أجل العدالة الاقتصادية، كما وقف "لى" على قمة الحواجز والمتاريس التى أقامتها الشرطة، لينهى حياته بيده فى هذه المعركة المحتدمة، وهذا اليوم المصيرى.

«لى كيونج هاى» وعصبة الفلاحين الكوريين

بعد أيام من انتحار "لى"، أصبح رمزا لكل صغار المزارعين والفلاحين فى العالم المعارضين لمنظمة التجارة العالمية. أجبرت الصدمة الوفود الرسمية فى مركز المؤتمرات على الوقوف صامتين لحظة مرور جثمانه، وحينما انهارت الاجتماعات وسادتها الفوضى بعد ذلك بيومين، أكد آلاف المعارضين الذين جاءوا إلى "كانكون" أن انتحار "لى" ساهم فى فشل المفاوضات الرسمية، ولم تذهب حياته عبثا.

أصاب انتحار "لى" كل الكوريين بالذهول، وردد المجتمع المدنى الكورى مقولة عالم الاجتماع "إميل دوركيم" بأن تضحية الإنسان بحياته من أجل الآخرين، تقليد جدير بالاحترام، ويشكل أحد آلام ولادة الحركة العمالية الكورية الحديثة. ففى نوفمبر ١٩٧٠م، انتحرت "جيون تاى"، إحدى قادة الفتيات العاملات فى منطقة صناعة الملابس فى "سيول"، وقال لى شقيقها، خلال قيامى ببحث فى كوريا فى أواخر الثمانينيات: "إن انتحارها كان تعبيرا عن الحب الخالص للناس، والغضب الشديد من أجلهم".[1] كانت هذه الروح سائدة فى الحركة الطلابية فى الثمانينيات، حيث كانت تضحية القيادات الطلابية بأرواحهم أحد أسلحة الحركة من أجل مقرطة النظام السياسى.

كان "لى" الذى ضحى بحياته فى الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية، عضوا فى عصبة الفلاحين الكوريين، تحالف شبكات المنظمات الفلاحية الذى تأسس عام ١٩٩٠م. كانت معارضة سياسات تحرير التجارة هى الدافع الأساسى لتشكيل العصبة، تدافع العصبة عن الفلاحين الكوريين الذين يشكلون طبقة من الدرجة الثانية

حيث تحتل الزراعة أهمية ثانوية فى الاقتصاد الكورى. وفى إعلان تأسيس العصبة، تلقى بالمسئولية على سياسة الديكتاتور الكورى "بارك تشونج هى" التى "صبت اهتمامها على التصنيع، والتضحية بالمزارعين"(٢)، وكانت عصبة الفلاحين الكوريين القوة الأساسية فى الاحتجاجات ومعارك الشوارع التى دارت فى "هونج كونج" خلال انعقاد الاجتماع الوزارى التالى لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٥م. وأثارت الإعجاب بتنظيمها وانضباطها وتكتيكاتها المبتكرة فى معارك الشوارع التى أدارتها ضد قوات الشرطة الكورية على مدار سنوات، وكادت قيادة العصبة تنجح فى اختراق حشود الشرطة التى أحاطت بمركز هونج كونج للمؤتمرات، فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥م، وشكل قيادتها العدد الأكبر من المحتجين الذين اعتقلتهم الشرطة، وتجاوزت أعدادهم ٩٠٠ ناشط.

جوزيه بوفيه وكونفدرالية الفلاحين

جوزيه بوفيه، أشهر من شاركوا فى احتجاجات ومظاهرات هونج كونج ضد الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية، "بوفيه" المزارع الفرنسى الشهير، أحد مؤسسى كونفدرالية الفلاحين، التى تضم ٤٠ ألفًا من المزارعين. وقد يكون الأكثر شهرة على المستوى العالمى، لأن "بوفيه" غير صورة المزارع الغربى من شخص بلا ملامح يتمتع بدعم شامل إلى "رجل فقير من منطقة فى وسط الجبال"، على حد وصف الصحف الفرنسية له، أدار الصراع ضد الشركات الزراعية العالمية الكبرى (ديفيد – وفيرسوس – وجولياس) وضد الهندسة الوراثية، وقاد أكثر الحملات الإعلامية ضد افتتاح فرع "ماكدونالدز" فى مدينته "ميلاو" بفرنسا. فى ١٢ أغسطس ١٩٩٩ م– وهو العمل الذى أدى به إلى دخول السجن – كما شارك فى إقامة علاقة وثيقة بين الحركة الدولية للمزارعين التى تزداد اتساعا، وبين الحركة المناهضة للعولمة، وحركة الدفاع عن البيئة، وحركة الزراعة البديلة، وعدد "بوفيه" أنشطته فى حديثه مع مجلة "نيوليفت ريفيو"، وأبدى حماسة شديدة لقدرة حركة المزارعين على بلورة مصالح المزارعين

والدفاع عنها، وأيضًا الدفاع عن قطاعات أكثر اتساعا من المزارعين، وجمهور أكثر تنوعا، خاب أمله فى وعود العولمة التى روجتها وتقودها الشركات الكبرى، وقال فى حديثه:

"حينما قلنا إننا سنقوم بإزالة منشآت ماكدونالدز من مدينتنا، أدرك الجميع مغزى هذا العمل - باعتباره رمزا صارخا وقويا، ودفاعا عن الغذاء الجيد ضد الغذاء البالى (وحشو المعدة)، ودفاعا عن العمال الزراعيين ضد الشركات متعددة الجنسيات، كانت البنية الأساسية لمنشأة ماكدونالدز هشة وضعيفة إلى حد يصعب تصديقه، فوضعنا إطارات الأبواب والقواطع الفاصلة على مقطورات جراراتنا وتجولنا بها فى أرجاء مدينتنا وحاول اليمين المتطرف والجماعات الأخرى المتعصبة قوميا أن تصورنا على أننا ضد الأمركة، لكن الغالبية الواسعة كانت تدرك أن هذا غير صحيح، فنحن حركة احتجاج ضد فرض شكل محدد لإنتاج الغذاء على كل البشر وعلى العالم برمته".(٣)

تعرض بوفيه لحملات للحط من قدره وتشويه سمعته، وسخر البعض منه وأطلقوا عليه " راعى الغنم " أو اتهموه بالشعبوية، لكن كل هذه الحملات لم تنل من مكانته لدى الفلاحين فى العالم، وقدرته على جذب أنظار العالم لمشكلات الفلاحين وقضاياهم.

جواو بيدرو ستيديل

وحركة عمال بلا أرض

"بوفيه" أحد القادة البارزين للمنظمة العالمية "فيا كامبسينا" (طريق الفلاحين)، والتى يطلق عليها فيدرالية الفلاحين أو أممية الفلاحين.

أما "جواو بيدرو ستيديل"، فهو العضو المؤسس لحركة عمال بلا أرض أو "سيم تيرا" landless workers movment، وهى حركة برازيلية محلية، اكتسبت شهرة عالمية. احتل "ستيديل" عناوين وسائل الإعلام الدولية، عندما منع الرئيس

البرازيلى لويس إيناسيو دا سيلفا (لولا) من حضور اجتماع مشترك بين نشطاء المجتمع المدنى ورؤساء أمريكا الجنوبية، عقد فى يناير ٢٠٠٩م، خلال انعقاد المنتدى الاجتماعى العالمى، فى مدينة "بيلم" البرازيلية، عقابا للرئيس البرازيلى على ضعف تأييده ودعمه لإصلاح زراعى تقدمى، وعلى مساندته للشركات الزراعية البرازيلية الكبرى، ولم يحضر الاجتماع سوى أربعة رؤساء: الرئيس الفنزويلى "هوجو شافيز"، والبوليفى "إيفو موراليس"، والإكوادورى "رافائيل كوريا" ورئيس الإكوادور "فرناندو لوجو"، وبالطبع لم يكن الأمر سهلا عليهم؛ فقد تعرضوا لانتقادات - وإن كانت أخف حدة - من "ستيديل"، الذى قال لهم: "لقد حققتم بعض الإنجازات، لكنكم لم تفعلوا شيئا فى بلادكم لتحسنوا أوضاعها بشكل حقيقى".

قد تكون حركة عمال بلا أرض أكثر حركات الإصلاح الزراعى جماهيرية وحيوية، فى الوقت الراهن، وعلى مستوى كل الحركات الفلاحية فى العالم؛ فهى قادرة على أن تجمع بين ازدياد قوتها واتساع عضويتها وتزايد نفوذها فى الواقع العملى وبين ابتكارها لإستراتيجية راديكالية. وتدرك حكومة حزب العمال البرازيلية بقيادة "لولا" أن تحديها لحركة عمال بلا أرض يعرضها للخطر؛ فقدرات الحركة على العمل المبتكر على المستويات المحلية والقومية والدولية لا يستهان بها، وتتمتع ببريق خاص ومكانة مرموقة كحركة اجتماعية متحولة نموذجية. بدءًا من مشروعاتها وخططها الدقيقة والحازقة لعمليات الاستيلاء على الأرض وإدارتها من جانب الفلاحين، إلى عملياتها الشهيرة لتدمير المزارع التى تنتج محاصيل باستخدام البذور المعدلة وراثيا من إنتاج "شركة مونسانتو" المتعددة الجنسيات، وتتميز الحركة بأنها تضم فى صفوفها المتخصصين والراديكاليين، والمبدعين.

فى محاولة لتفسير أسباب نجاح حركة "عمال بلا أرض" فى البرازيل مقارنة بحركة "ناس بلا أرض" فى جنوب إفريقيا، ذكر المؤلفون ثلاثة عوامل لعبت الدور الرئيسى "فى نجاح حركة عمال بلا أرض: قيادة متمرسة فى النشاط السياسى، "من أبناء وبنات صغار المزارعين"؛ وإستراتيجية محورية للاستيلاء على الأرض "توفر مجالا

للاستمرار والتوسع فى الحركة، يحقق الأعضاء من خلاله أهداف الحركة، ويجعلون منها واقعًا حيًا"؛ وموقفًا صارمًا وحازمًا للحركة فى الاحتفاظ باستقلالها عن الأحزاب السياسية.(٤)

يمكن إضافة سبب آخر، وهو أن الحركة طورت موقفًا أساسيًا ورؤية واضحة ضد الرأسمالية الكوكبية المعاصرة. وفى حديثه مع "نيوليفت ريفيو"، يصف "ستيديل" هذه الحيوية فى مقارنة مع حركة "الزاباتيستا" فى المكسيك:

"الزاباتيستا" فى الأساس، نضال السكان الأصليين من أجل الحكم الذاتى – وإذا كان هناك نقد يمكن أن يوجه لتجربتها، فهو أنها تتقدم بشكل بطىء ومتعثر نتيجة لعدم قدرتها على تطوير نضالها وتوسيعه ليصبح نضالا طبقيا؛ فهى حركة من أجل الحكم الذاتى يرتضون بالتضامن دفاعا عن خصوصيتهم العرقية فى إقليم محدد – بينما نحن حركة للمزارعين نتغير ونتبدل ونزداد اهتماما بالنشاط السياسى نتيجة لرفضنا للسياسات الرأسمالية والنيوليبرالية.(٥)

هذا الاتساع فى رؤية ومنظور حركة عمال بلا أرض، يمنح مسارها المستقبلى عددا من المضامين والآفاق. أهمها، أن حركة عمال بلا أرض "ليست مجرد حركة تناضل من أجل الإصلاح الزراعى، أو تسعى فقط لتلبية احتياجات قطاع محدد من السكان".(٦) لكنها تشكل جزءًا من تحالف أوسع من القوى التى تشارك فى نضال يتسم بالتغير والتحول ضد العولمة النيوليبرالية. فى هذا الإطار، الذى يشكل نقطة تحول على النطاق الكوكبى، أدركت حركة عمال بلا أرض أن السعى لأن تكون الأرض ملكا للعاملين فيها، لم يعد كافيا: من أن يكونوا أوصياء على الأرض، وحراسا لها، ومن اتباع أسلوب فى الزراعة يختلف عما هو سائد فى الزراعة الرأسمالية، ويضمن الحفاظ على التوازن البيئى، وألا تخضع الأرض للملكية الخاصة".(٧) وترى حركة عمال بلا أرض أن الوقت كان مناسبا، "حيث أسفر تدويل النيوليبرالية عن خلق ظروف ملائمة لتوحيد المزارعين ضد النيوليبرالية"، واستوجب رد فعل واستجابة سياسية على المستوى الدولى.(٨) لذلك، لم يكن من المثير للدهشة، أن تكون حركة عمال بلا أرض

إحدى المنظمات الأساسية والفعالة فى أممية "طريق الفلاحين"، الائتلاف الدولى الذى يمثل - من وجهة نظر "ستيديل" - "تطورا بالغ الأهمية ولافتًا للنظر" ففى النهاية "يشرع المزارعون فى إنجاز قدر من التنسيق على النطاق العالمى، بعد خمسة قرون من التنمية الرأسمالية".(٩)

بالإضافة لذلك، لا ينظر أعضاء حركة عمال بلا أرض إلى حركتهم بتحيز أو برومانتيكية، ويعترفون بأنهم ارتكبوا بعض الأخطاء، ومنها على سبيل المثال، ما يشير إليه "راج باتيل"، ويعتبره تجربة كارثية للحركة فى الثمانينيات، تتمثل فى محاولتها لفرض نظام التعاونيات كنمط أساسى للإنتاج الزراعى. كذلك، يلتزم قادة الحركة وأعضاؤها بالممارسات الديمقراطية لحل الخلافات، دون الوقوع فى الفوضى أو الاضطراب، حتى أصبحت الحركة الآن "تمتلك آليات قوية للممارسة الديمقراطية، سواء الديمقراطية المباشرة أو من خلال الممثلين المنتخبين".(١٠)

وعلى الرغم من أن "ستيديل" يقر بحقيقة أن حركة عمال بلا أرض تعتبر منظمة تضم أعداداً قليلة جدا من العمال البرازيليين "(١١) فإن تأثيرها ونفوذها يتجاوز أعضاءها، ولديها القدرة للضغط على الحكومة لتوطين أكثر من ٣٧٠ ألف أسرة فى أراض تم الاستيلاء عليها من جانب الحركة، وهو الأمر الذى يلهم ويثير اهتمام ملايين البشر.(١٢) وتحت شعار "تعليم كل شخص لا يمتلك أرضا"، قامت الحركة بتوفير التعليم الشعبى، وشاركت فى محو أمية الكبار، وتعاونت مع الجامعات الوطنية والمحلية فى البرازيل وأيضا مع الحكومات الأجنبية، مثل فنزويلا وكوبا، لتحقيق هذا الهدف.(١٣) وعلى الرغم من إنجازاتها المحدودة فى الواقع، ورغم رمزية خبراتها الإستراتيجية والتكتيكية، فإن جاذبية حركة عمال بلا أرض، فى رأى " مونيكا دياس مارتينز "، تكمن فى أن الممارسات الحالية لحركة عمال بلا أرض قد تكون مؤشرا لما سيكون عليه المستقبل وتقول فى هذا الإطار:

"بالإضافة لإستراتيجية الاستيلاء على الأرض المثير للإعجاب، قامت ممارسات حركة عمال بلا أرض على أربعة مفاهيم أساسية: سيادة أسلوب جماعى فى الحياة

يمتد من عملية إنتاج الغذاء الأساسى إلى عمليات الإبداع والممارسات الفنية، ونموذج تعليمى يربط بين العمل والتعليم، واحترام اختلاف الآراء وتنوعها فى إطار وحدة الأهداف، والمواجهة الصارمة مع المشروع النيوليبرالى.

تخضع حركة عمال بلا أرض لرقابة صارمة من جانب من لا يملكون أرضًا وأيضًا من جانب المجتمع البرازيلى عموما، ليس فقط باعتبارها تجربة عملية ذات خصوصية واستقلالية عن سياسة السوق الحر... ولكن أيضا باعتبارها حالة جنينية لمجتمع جديد يمكن لقطاعات شعبية متنوعة أن تشارك بجهودها فى صناعته. فى هذا الإطار، تكشف حركة عمال بلا أرض عن إمكانية تحقيق الحلم الجماعى لملايين البرازيليين الراغبين فى حياة أفضل، من خلال القيام بأعمال وتبنى رؤى وأهداف راديكالية، وستبقى الحركة موضع اهتمام، ومتابعة، وتراقب ما إذا كانت ستنجح فى تحقيق ذلك".(١٤)

فيا كامبسينا - طريق الفلاحين

تضم المنظمة الدولية " طريق الفلاحين " - فيا كامبسينا - فى عضويتها كلا من حركة عمال بلا أرض البرازيلية، وفيدرالية الفلاحين الفرنسيين بقيادة "جوزيه بوفيه"، و"لى كيونج هاى" عضو عصبة الفلاحين الكوريين. وأصبحت "طريق الفلاحين" أممية فلاحية تثير الخيال، وتجذب اهتمام المجتمع المدنى العالمى، وظهرت للمرة الأولى عام ١٩٩٣م، وتطورت لتصبح شبكة دولية تضم أكثر من ١٥٠ منظمة وطنية ومحلية، ينمو إلى ٤٦ بلدا من بلدان العالم، كما تضم فى صفوفها قيادات فلاحية شهيرة أخرى، مثل "نيتى ويب" من كندا، و"رافائيل اليجريا" من هندوراس، و"هنرى ساراجيه" من إندونيسيا، و"بول نيكلسون" من إقليم الباسك. تحتل منظمة "طريق الفلاحين" الصفوف الأولى فى منظمات المجتمع المدنى العالمى، ولعب ممثلوها دورا مهمًا فى "سياتل" فى ديسمبر ١٩٩٩م، وفى المظاهرات الضخمة ضد اجتماعات "مجموعة الثمانية الكبار" التى عقدت فى "جنوه" فى يونيو ٢٠٠١م، وفى التظاهرات المناهضة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية التى عقدت فى "كانكون" فى سبتمبر ٢٠٠٣م، وفى "هونج كونج" فى

ديسمبر ٢٠٠٥م، وكان أحد أهم إنجازاتها، أنها ساعدت على فشل جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

تتسم "طريق الفلاحين" بسمات أساسية تجعل منها نموذجا فريدا واستثنائيا فى المجتمع المدنى العالمى.

أبرز هذه السمات، أن معظم قياداتها من نشطاء المزارعين، وعادة ما تكون القيادات المباشرة غير أعضاء فى الأحزاب السياسية والنقابات والحركات الجماهيرية، فغالبية أعضاء طريق الفلاحين من المثقفين والنشطاء ينتمون للطبقة الوسطى، وهى الطبقة التى يخرج من صفوفها غالبية القيادات السياسية والفكرية، ومنذ نشأتها اختلفت منظمة الفلاحين عن غيرها من المنظمات غير الحكومية فى أنها لم تقصر نشاطها على "البحث السياسى"، بل سعت من أجل قيادة الحركة الفلاحية؛ وطرح رؤية وإستراتيجية للمواجهة المباشرة مع العولمة النيوليبرالية.(١٥)

ثانيًا، جمعت منظمة "طريق الفلاحين" بين الرؤية الراديكالية، وبين القدرة على بناء تحالف، يمكنها من اتباع تكتيكات متنوعة من العمل كقوة ضغط إلى العمل المباشر، والقدرة على التعامل بكفاءة مع رؤساء الإعلام والاتصالات، لتصبح قوة يعتمد عليها ويحسب لها ألف حساب، لعل السبب الرئيسى لنجاح "طريق الفلاحين" هو قدرتها على بناء شبكة واسعة من التحالفات، لا تقتصر هذه التحالفات فحسب على المعارك المحدودة والأهداف اللحظية، بقدر ما تتسم برؤية إستراتيجية بعيدة المدى، وبالتزام أساسى؛ هذا الالتزام، يحدده "بول نيكلسون" – عضو لجنة التنسيق الدولية فى المنظمة – بقوله:

"هناك إدراك واضح فى كل المنظمات المشاركة فى منظمة طريق الفلاحين الدولية، سواء فى الجنوب أو فى الشمال، بأننا لن نتمكن من تغيير السياسات الزراعية إلا إذا ما تمكنا من تغيير المجتمع، ولن نستطيع الدفاع عن مصالح المزارعين بدون الكفاح ضد النظام النيوليبرالى برمته، ولن يحصل صغار المزارعين على الأرض إلا إذا تغيرت البنية الاجتماعية برمتها".(١٦)

من ناحية أخرى، فإن أحد أهم النتائج التى حققتها منظمة طريق الفلاحين، من خلال استخدامها كل المهارات المتنوعة المتوفرة لديها بكفاءة وفاعلية هى أنها جعلت من جماهير الفلاحين المهمشة التى تمثلها، قوة فاعلة لا يمكن تجاهلها أو إغفالها. وتبدو أحد معايير مصداقية طريق الفلاحين، فى اختيار صحيفة الجارديان اللندنية عام ٢٠٠٨م، الفلاح الإندونيسى "هنرى ساراجيه" - المنسق الحالى للمنظمة - كواحد من "٥٠ شخصية يعملون من أجل حماية كوكب الأرض".[١٧]

ثالثًا، قد تكون منظمة طريق الفلاحين أكبر المنظمات الدولية التقدمية، التى نجحت فى جعل قضية النوع (كون المرء ذكرا أو أنثى) فى مقدمة وفى قلب أجندتها. وذلك نتيجة لاحتلال النساء موقعا متميزا فيها، على الرغم من أن هذه العملية لم تخل من صراعات ومعوقات. فى الحقيقة، تقدم "فيا كامبسينا" لغيرها من الحركات مثالا جيدا يحتذى به فى حفاظها على التمثيل المتكافئ للرجال والنساء فى كل هيئاتها التنظيمية، وخاصة فى لجنة التنسيق الدولية، التى تعد الهيئة القائدة فى المنظمة.[١٨]

رابعًا، وقد تكون منظمة طريق الفلاحين أفضل الحركات والمنظمات التى تربط بين المنظمات الأعضاء فيها من الجنوب ومن الشمال، وذلك من خلال تأكيدها المستمر والدائم على الجذور والأهداف المشتركة للمزارعين والفلاحين الأعضاء فيها، وتؤكد باستمرار على رؤيتها بأن الليبرالية الجديدة تدمر سبل العيش وموارد الرزق وأنماط الحياة التقليدية فى كل من الشمال والجنوب، كما وضعت آليات تنظيمية محكمة ومدروسة تضمن التكافؤ والمساواة لكل المنظمات الإقليمية والمحلية الأعضاء فيها.[١٩]

لكن ذلك، لم يمنع منظمة طريق الفلاحين من أن يكون لديها مشكلات كغيرها من الحركات؛ إحدى هذه المشكلات وأهمها، يشير لها "ساتورنينو بوراس" المتخصص فى شئون الإصلاح الزراعى، حيث يؤكد وجود خلافات بين صغار المزارعين وبين من لا يملكون أرضا فى داخل المنظمة. على سبيل المثال، على الرغم من أن قضية الإصلاح الزراعى قضية أساسية ومحورية بالنسبة لمنظمة طريق الفلاحين، فإن "اتحاد المزارعين بولاية كارناتاكا" فى الهند وهو إحدى المنظمات القوية، العضو فى طريق الفلاحين،

والتى تتشكل بالأساس من متوسطى المزارعين وأثريائهم، ترفض تنظيم حملة من أجل الإصلاح الزراعى. فى الوقت الذى لعب فيه اتحاد المزارعين بولاية كارناتاكا دورا بالغ الأهمية فى الحملات العالمية والإقليمية والمحلية ضد اتباع نظم التعديل الجينى للكائنات الحية وضد الأغذية الأمريكية السريعة، وتولت مسئولية إزالة مطاعم "كنتاكى فريد تشيكن" من "بنجالور" عاصمة ولاية "كارناتاكا" فى شمال الهند.[٢٠] ورغم ذلك فإن الطبيعة الطبقية لاتحاد المزارعين فى ولاية "كارناتاكا"، أثرت سلبيا على فاعلية ونشاط فيا كامبسينا فى جنوب آسيا. وفى هذا الشأن يقول "ساتورنينو بوراس": "إن نسبة ذات وزن من الطبقات الاجتماعية المستقلة فى الريف، فى الهند وفى جنوب آسيا لم تشارك فى نشاط منظمة طريق الفلاحين، إما بسبب رفض اتحاد المزارعين فى "كارناتاكا" أو إعاقته لدخولها المنظمة، أو لرفض هذه الطبقات نفسها المشاركة فى أنشطة يرعاها اتحاد مزارعى كارناتاكا".[٢١]

ورغم معارضة هذا الاتحاد، لا زالت فيا كامبسينا تتمسك بحملة الإصلاح الزراعى، التى تعتبر حملة محورية فى نشاطها، وبالفعل هناك بعض منظمات المزارعين الفقراء والفلاحين الذين لا يملكون أرضًا تشارك فى عضوية فيا كامبسينا وفى أنشطتها، ومن ناحية أخرى يقر اتحاد مزارعى كارناتاكا بمبادئ التعددية والتنوع التى تمثل قاعدة أساسية فى عضوية منظمة طريق الفلاحين ذات الطبقية الائتلافية.

تمتلك فيا كامبسينا (طريق الفلاحين) مواقف نقدية راديكالية مدروسة جيداً ضد النموذج السائد الراهن لإنتاج الأغذية الزراعية. هذا النموذج الذى ينطلق بالأساس من الدفاع عن نمط إنتاجى وثقافى وحيدين، وهو الزراعة الصناعية على نطاق واسع، والثورة الخضراء، والتكنولوجيا الحيوية - ويبتعد تماما عن مصالح منتجى الغذاء وخياراتهم ويخصصه لاحتياجات السوق، ولمنطق إنتاج الغذاء من أجل تحقيق الأرباح، ويقصى ملايين الفلاحين والمزارعين الصغار عن عملية الإنتاج، ويخضع عمليات الإنتاج الزراعى فقط لاحتياجات قوى السوق، تلك السياسات التى لم تسفر إلا عن المزيد من الجوع والكثير من الجوعى، والتى يجب التخلص تماما منها. رغم ذلك، وعلى

النقيض من تلك الادعاءات الكاذبة عن فاعلية الزراعة الصناعية على مساحات واسعة، فإن هذا النمط فى الإنتاج الزراعى غير مربح على الإطلاق، إذا ما حسبنا خسائره من زاوية التلوث الكيميائى، وإفساد التربة الزراعية، والزراعة العضوية، والانبعاثات الكربونية، والدعم الضخم الذى يحصل عليه كبار المنتجين الزراعيين.

وفى الوقت الذى ترى فيه "طريق الفلاحين" أنها تناضل ضد هذا النظام على جبهات متعددة، تدعى أيضا أنها تلعب دورا أساسيا فى وقف المبادرات التى تتقدم بها منظمة التجارة العالمية، باعتبارها المنظمة العالمية المعبرة عن النظام النيوليبرالى، والتى تعمل على فرض سياساته، وفرض قواعد واتفاقيات لخلق سوق عالمى موحد على النطاق الكوكبى، ولهذا تهدف فيا كامبسينا إلى وقف المفاوضات الخاصة بالزراعة المعروفة بمفاوضات دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، ومواصلة جهودها لتلعب دورا مؤثرا من خلال اتباع تكتيكات موحدة وتنظيم مظاهرات جماهيرية ضخمة للضغط على المتفاوضين فى جنيف.

وفى الوقت الذى تقاوم فيه منظمة طريق الفلاحين سياسات وبرامج منظمة التجارة العالمية، تسعى على قدم المساواة لطرح بديل للنظام الراهن للأغذية الزراعية. لا يقوم هذا البديل على أساس الإصلاح الزراعى باعتباره المطلب التقليدى للفلاحين، لكنه يقوم أيضا على الترويج لبرنامج "السيادة على الغذاء"، وتقول "أنيتى ديسماريس" إن فيا كامبسينا بالتعاون مع العديد من حلفائها، طرحوا مفهوما مفصلا ومدروسا، فى مواجهة المفاهيم التى يطرحها الإصلاحيون لتأكيد الحق فى الغذاء فى إطار برنامج منظمة التجارة العالمية ومن داخله، ومنها ما يطرح عن إقامة "صندوق للتنمية" - من بين أشياء أخرى - يفرض استثناءات واضحة ومحددة من حرية التجارة، وبعد أن طرحت منظمة طريق الفلاحين مفهوم السيادة على الغذاء فى اجتماع دولى عقدته عام ١٩٩٦م، واصلت المنظمة جهودها عدة سنوات لتحديد وبلورة مفهومها بدقة، ووصلت إلى أن:

المنظمات الفلاحية والزراعية تدرك بوضوح أننا فى حاجة ماسة لإصلاح راديكالى لوقف العمليات المستمرة لطرد الفلاحين، وتهميشهم وقمعهم، والافتقار الدائم لسكان

الريف، وأن إصلاح أو "الحفاظ على" الهياكل البنيوية القائمة، يقتضى بالضرورة وقف تزايد معدلات الجوع، والتخلص من السكان، وتدمير البيئة فى المناطق الريفية. كان تقديم فيا كامبسينا لمفهوم "السيادة على الغذاء" دعوة واضحة لكل من يسعى للتوصل لطرح بدائل لمواجهة ما تطرحه صناديق التنمية – التحسينات التكنولوجية، والتحرير، وتقويض النظم التقليدية والخصخصة – وهى البدائل التى تتسم عموما بالدعوة لرفض سياسة تحرير أسواق الغذاء والزراعة.(٢٢)

السيادة على الغذاء

ما عناصر نموذج السيادة على الغذاء؟ بعض هذه العناصر وضعها كتاب وقيادات فيا كامبسينا، ومثقفوها أصحاب الجذور والعلاقات الوثيقة بالزراعة مثل "آنيتى ديسمارايس"، وبعضها الآخر وضعها حلفاؤها، والائتلافات الواسعة المشاركة فيها.

أولاً، يجب أن يكون الاكتفاء الذاتى من الغذاء هو هدف السياسة الزراعية، ويجب أن ينتج مزارعو أى بلد معظم الغذاء الذى يستهلكونه محليا – هذا الشرط غير مطروح فى مفهوم "الأمن الغذائى" الذى يعرفه ممثلو الشركات الزراعية الأمريكية العملاقة باعتباره القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية لأى بلد سواء من خلال الإنتاج المحلى أو من خلال الاستيراد، كما عرف "جون بلوك" وزير الزراعة الأمريكى السابق، عرف الأمن الغذائى فى وقت مبكر بقوله: "إن القول بأن البلدان النامية يجب عليها أن توفر غذاءها بنفسها، مجرد فكرة بالية عفا عليها الزمن، ويمكنهم تحقيق أمنهم الغذائى بشكل أفضل بالاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية، المتوفرة، والمتاحة، وغالباً ما تكون أقل ثمنا".(٢٣)

ثانيًا، يجب أن يكون للناس أنفسهم الحق فى تحديد أنماط إنتاج الغذاء واستهلاكه، آخذين فى الاعتبار "خصوصية كل ريف والتنوع الإنتاجى". وألا يسمحوا بإخضاع تلك الأنماط لاعتبارات التجارة الدولية غير المستقرة.(٢٤)

ثالثًا، لا بد أن يستهدف إنتاج الغذاء واستهلاكه تحقيق مصالح المزارعين والمستهلكين، وليس مصالح الشركات الزراعية عابرة القوميات وأرباحها.

رابعًا، يجب على النظم الغذائية القومية أن تنتج غذاء "صحيا، عالى الجودة، ومناسبًا لاحتياجات السوق المحلى وثقافة السكان المحليين الغذائية وعاداتهم"[٢٥]، فضلاً عن تجنب ما يسميه "جوزيه بوفيه" "بالغذاء المنتفخ" Malbouffe أو "نفاية الغذاء"[٢٦] Junk food.

خامسًا، يجب تحقيق توازن جديد بين الزراعة والصناعة، وبين الريف والمدينة، يحرر الزراعة والريف من الخضوع لاحتياجات الصناعة والنخب المدينية، هذا الإخضاع الذى أفسد الريف، وأنتج عشوائيات ضخمة فى المدن يقطنها المهاجرون من الريف.

سادسًا، يجب تحرير الأرض الزراعية من هيمنة كبار الملاك والشركات العابرة للقوميات، وإعادة توزيع الأرض الزراعية بشكل عادل على المزارعين من خلال الإصلاح الزراعى، كما يجب أن يشمل الإصلاح توفير الشروط اللازمة لحماية الأشكال الجماعية والتعاونية للملكية والإنتاج التى تشجع على الحفاظ على البيئة وحمايتها.

سابعًا، يجب أن يتولى صغار المزارعين والمشروعات التعاونية ومشروعات الدولة (أو الولاية) كل شئون الإنتاج الزراعى، كما يجب أن تخضع عمليات توزيع الغذاء واستهلاكه لنظم عادلة للأسعار تضع فى اعتبارها حقوق المزارعين والمستهلكين ومصالحهم. هذا، بالإضافة لتدابير أخرى، منها إنهاء إغراق الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات للأسواق بالسلع الزراعية المدعومة، التى تخفض الأسعار بشكل مصطنع، وتؤدى لتدمير صغار المزارعين. ومنها أيضا، على حد قول الباحث والناشط "بيتر روسيت": "العودة لحماية الإنتاج القومى من الغذاء... وإعادة بناء المخزون الوطنى من الحبوب... وتوفير الميزانيات للقطاع العام، وخفض الأسعار، وتوفير الائتمان وكل أشكال الغذاء، أو بالأصح استرداد هذه القدرة التى كانت قائمة فى السابق"[٢٧].

ثامنًا، يجب عدم تشجيع الأسس التى تقوم عليها الزراعة الصناعية، من الهندسة الوراثية والثورة الخضراء التى تعتمد على الاستخدام الكثيف للكيماويات، والتى تمكن الشركات الاحتكارية من الهيمنة على البذور. فضلا عن أن الزراعة الصناعية، زراعة غير مستدامة تؤدى إلى الإضرار بالبيئة، وتفسدها.

تاسعًا، تحتوى الفنون الزراعية للفلاحين التقليديين، وللسكان الأصليين على قدر كبير من المعارف والخبرات وتحافظ على تطوير التوازن بين المجتمع الإنسانى والمجال الحيوى له، هذا التطور للفنون الزراعية يلبى الاحتياجات الاجتماعية، ويجب أن تتخذ هذه الفنون والمعارف والخبرات الزراعية نقطة انطلاق للتنمية الزراعية، بديلا من إهمالها والقضاء عليها بدعوى أنها أساليب قديمة ومتخلفة للإنتاج.

تأصيل المعارف والخبرات الريفية

تقلل الرأسمالية من قيمة العناصر الراسخة للسيادة على الغذاء - الزراعة الريفية، والإنتاج على نطاق ضيق ومساحات محدودة من الأرض، والتناغم مع البيئة - وتعتبر الرأسمالية هذه العناصر عوائق فى وجه الأساليب والطرائق التقدمية للإدارة الاقتصادية. من ناحية أخرى تتسم الزراعة الريفية، بعلاقة الفلاح الوثيقة بالأرض، والعلاقة العضوية بين الأسرة والمزرعة، والإنتاج من أجل احتياجات السوق المحلى، والاعتماد على كثافة قوة العمل، والعمل بمنطق التفاعل والتناغم مع الطبيعة وليس بمنطق السيطرة عليها، وتطورت هذه العناصر والسمات لتلبية حاجات الجماعات الإنسانية المحلية، والحفاظ على الاستقرار البيئى، والضبط الاجتماعى، بعيدا عن الأساليب المتعجرفة التى تمارسها الزراعة الصناعية الرأسمالية.

تلك السمات الراسخة للزراعة الريفية، لم ينقض زمانها، ولم يحكم عليها الزمن بالموت، بل إنها طريقة فى الإنتاج مرغوبة فى المستقبل، باعتبارها عناصر عملية أكثر اتساعا، ويشير لذلك "فيليب مكميتشيل" بقوله: "تشكل السيادة على الغذاء فى النظرية والممارسة بديلاً سياسيًا وبيئيًا وثقافيًا للزراعة الحديثة التى تتولاها الشركات

الرأسمالية الكبرى، وتفرض مدخلات ومخرجات قياسية للعملية الإنتاجية، وتخدم أقلية ضئيلة من سكان العالم... لا يعنى مبدأ السيادة على الغذاء العودة للزراعة التقليدية أو العودة للثقافة الريفية الرعوية، لكنه مبدأ يشكل استجابة حديثة وشاملة لمواجهة الأزمة النيوليبرالية الراهنة، التى لا تملك حلولا مستدامة للإشكاليات الراهنة التى أوجدتها بنفسها".(٢٨)

فى هذا الإطار، تردد "ديسمارايس" الفكرة القائلة بأن السيادة على الغذاء ليست دعوة مضادة للتجديد والتحديث، لكنها دعوة لبديل عصرى، وتؤكد أن:

"النموذج الريفى الذى تدافع عنه فيا كامبسينا (طريق الفلاحين) يعنى رفض التحديث أو التكنولوجيا، أو التجارة، وليس العودة الرومانتيكية للماضى والغرق فى التقاليد الريفية البدائية والساذجة، لكن طريق الفلاحين تؤكد أن البديل لا بد وأن يقوم على أساس تأكيد قيم العدل الاجتماعى وأخلاقياته وعلى أساس آليات واقعية وملموسة تضمن مستقبلا بلا جوع، يستعيد النموذج البديل الذى تطرحة فيا كامبسينا السمات والخصائص، والمعارف التقليدية والمحلية والمتوارثة للفلاحين، ويدمجها مع الخبرات التكنولوجية الحديثة، متى وأينما كانت ملائمة".(٢٩)

كما تشير "آنيتى ديسمارايس" إلى أن "الفلاحين وصغار المزارعين فى كل مكان يؤكدون من خلال استخدامهم للممارسات التقليدية على الدروس المستفادة من تاريخهم وإعادة صياغة الريف وفقا لمصالح العاملين فى الأرض، فيحددون بأنفسهم وبشكل جماعى الغذاء الذى يزرعونه، وكيفية زراعته، وأين يزرعونه، ومن أجل من يتم الإنتاج الزراعى".(٣٠)

الأشكال التكنولوجية

إذا كانت فيا كامبسينا أكدت على الطبيعة الحميدة للزراعة الريفية، فهل أثبتت قدرة الزراعة الريفية على تلبية الاحتياجات الإنسانية من الزراعة فى الوقت الراهن؟ فى وقت مبكر لاحظ بعض الباحثين، ومنهم المتعاطفون مع الفلاحين والعمال

الزراعيين، مثل "هنرى برنشتاين"، الذى يزعم أن الدفاع عن نمط الزراعية الفلاحية "يتجاهل بشكل كبير المشكلات المتعلقة بتغذية سكان العالم، الذين يزداد عددهم بشكل كبير فى كل مكان فى العهد الحديث، هذه الزيادة التى ترجع بشكل أساسى للثورة الإنتاجية التى أحدثتها التنمية الرأسمالية".(٣١)

بينما يرد المدافعون عن الأسلوب الزراعى الريفى على هذه المزاعم، والطعن فى الزعم بأن الزراعة الصناعية الرأسمالية تحقق إنتاجية عالية، مؤكدين أن التجربة العملية تناقض ذلك. فعلى سبيل المثال، يرى "ميجيل ألتيرى" و"كلارا نيكولس" أن الحقيقة تتنافى مع المقولة التقليدية الخاصة بأن المزارع الصغيرة متخلفة وغير منتجة. "وتكشف الأبحاث أن المزارع الصغيرة تحقق إنتاجية أعلى من المزارع الكبيرة إذا أخذنا فى الاعتبار الناتج الإجمالى للمساحة المزروعة ولم نحسب فقط إنتاجية محصول واحد من المحاصيل التى تنتجها المزارع الصغيرة؛ فالمزرعة الصغيرة تنتج عدة محاصيل، منها الحبوب والفاكهة والخضروات وعلف الماشية، كما تربى الحيوانات فى داخلها وتتغذى من إنتاجها، بينما تتولى المزرعة الكبيرة إنتاج محصول واحد فقط، وعند حساب الإنتاجية يتم حساب إنتاجية المزرعة الصغيرة على محصول واحد، وهو المحصول الأساسى فقط ويتم تجاهل إنتاجية المزرعة للمحاصيل الأخرى".(٣٢) ولذلك تزعم الإحصاءات أن المزرعة الكبيرة تحقق إنتاجية أعلى من المزرعة الصغيرة. علاوة على ذلك، لو حسبنا تكلفة عامل واحد من عوامل الدمار البيئى الناجم عن تعميم الزراعة الصناعية، فإن حساب خسائر الزراعة الرأسمالية ومنافعها سيكون بالسالب وستكون خسائرها أكبر كثيرا من منافعها، وفى هذا الشأن يشير "دانييل إيمهوف" فى دراسته عن الولايات المتحدة، إلى أن:

"أى غذاء يقطع فى المتوسط رحلة يبلغ طولها ١٣٠٠ ميل قبل أن يصل للمستهلك ويوضع على مائدة الغذاء، فتجمد الفاكهة والخضروات، وتعالج بالشمع، وتلون، وتتعرض للأشعة، وتبخر، وتعبأ، وتشحن على السفن؛ كل هذه العمليات لا تحسن من جودة الغذاء، لكنها فقط تمكن من نقله لمسافات طويلة وتزيد من عمره حتى يصل للمستهلك".(٣٣)

هكذا، أوجدت الزراعة الرأسمالية وضعا سخيفا وحالة لا معقولة، حيث تستهلك عملية تجهيز الغذاء ونقله وتوزيعه ١٠ وحدات من الطاقة (كالورى) من أجل توصيل وحدة واحدة من الطاقة الغذائية للمستهلك". [٣٤]

فى الحقيقة، تشكل القدرة على الجمع بين الإنتاجية العالية والاستقرار البيئى، البعد الأساسى لتفوق الزراعة الريفية، أو الزراعة فى المزارع الصغيرة، على الزراعة الصناعية، ويشرح " تونى ويز " هذا الأمر بقوله:

"تمضى الميكنة قدما جنبًا إلى جنب مع التوسع فى زراعة محصول وحيد، هذا النمط فى الزراعة الذى يترك الأرض الواقعة بين صفوف الأشجار خالية من أى زراعة. على عكس ما يحدث فى المزارع الصغيرة، التى تستغل هذه المساحات الخالية، وبذلك تكثف من استغلال الأرض، وتحقق تكاملا بين توفير الحاجات الضرورية للسكان والحاجات اللازمة لتربية الحيوانات الأليفة التى يستخدمونها فى الزراعة. والتكامل البيئى بين الإنسان والحيوان. وتتميز أنماط الزراعة الكثيفة المتعددة المحاصيل بأنها تنتج بشكل دورى ومتكرر، ومن حين لآخر تترك الأرض بلا زرع لتستريح، كما تتميز بالتكامل بين إنتاج سبل العيش للبشر والحيوانات الأليفة التى يربونها، واستخدام فضلات الحيوانات فى تخصيب التربة؛ كل ذلك يعزز دورة الحياة، ويقلل من استخدام الكيماويات والأسمدة التى تستخدم بكثافة فى الزراعة الرأسمالية ذات المحصول الواحد، وعلى ذلك فإن هذه الميزة للزراعة الفلاحية التقليدية، تمنح القدرة على تجديد التربة وتجديد خصوبتها وجعلها قادرة على الاستمرار فى الإنتاج لفترة أطول، ونظراً لأن المزارع الصغيرة تعتمد على المعارف المتوارثة للأجيال المتعاقبة، فإنها تحافظ على توازنها وميزانياتها لفترات طويلة، بينما تقوم الزراعة الصناعية على تحديد ميزانياتها لمدة عام واحد فقط". [٣٥]

يكتسب الفلاحون وصغار الملاك معارفهم وخبراتهم الزراعية من سلسلة من التجارب العملية المباشرة فى التعامل مع الواقع. ويقول "داوى فان دير بلوج" إن هناك

ثلاث خرافات، تشاع عن الإنتاج الفلاحى. أول هذه الخرافات أن هناك "حداً فنياً أقصى "لا يمكن أن يتخطاه الناتج الزراعى للفلاحين التقليديين، الخرافة الثانية تتعلق بما يسمى بقانون تناقص الغلة، أو تناقص غلة الفلاح التقليدى كلما زادت كثافة العمالة على نفس قطعة الأرض، والثالثة، هى الركود المزعوم للإنتاج الفلاحى. ويؤكد "فان دير بلوج" عدم وجود أية براهين أو دلائل ذات قيمة على هذه الخرافات الثلاث. ويلاحظ أن الزراعة الهولندية أصبحت الأكثر إنتاجية على المستوى العالمى فى الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٦م، حينما تزايدت أعداد صغار المزارعين بشكل تجاوز كل الحدود، وسادت أساليب الزراعة المعتمدة على كثافة قوة العمل، بينما اختفت المزارع الرأسمالية والاستثمارية، وشهدت البلاد عودة للزراعة الفلاحية التقليدية".(٣٦)

ويرى "فان دير بلوج" أن منطق الإنتاج الزراعى الفلاحى يختلف عن المنطق الرأسمالى، وأن التحدى التكنولوجى يقوم على عناصر الأسلوب الفلاحى فى الزراعة ويتلاءم معها أفضل من أن تحل التكنولوجيا، المرتبطة بالرأسمالية، محل العنصر البشرى فى الزراعة، وهذه العناصر تتلخص فى:

- "الزراعة الريفية تقوم على الإنتاج المشترك والجماعية بشكل أساسى.
- عدم الاعتماد على الأسواق فى الحصول على مدخلات الإنتاج أو تصريف الناتج (أى أقل درجات التعامل مع السوق أو تحول الناتج لسلعة).
- الاعتماد على المهارة والخبرة الفنية للبشر.
- التعزيز المتواصل والزيادة المستمرة فى أعداد قوة العمل وفى كفاءتها.
- التعددية الوظيفية (قدرة العامل الزراعى على القيام بوظائف متعددة وأعمال متنوعة فى الزراعة وتربية الحيوانات).
- تواصل الماضى مع الحاضر والمستقبل.
- زيادة الثروة الاجتماعية".(٣٧)

على الرغم من تقدم الزراعة الفلاحية وتطورها، فإنها تلتزم فى اختيارها لاستخدام التكنولوجيا بالسير بتؤدة دون انقطاع فى طريق الإنتاج، ومن خلال اختيار التكنولوجيا المتوافقة مع طرق الإنتاج وأساليبه التقليدية ولا تتعارض معها. من ناحية أخرى فإن التطور التكنولوجى فى الزراعة الريفية لا يرتبط بمعايير قياسية فى الإنتاج، بقدر ما يرتبط بقدرة العملية الإنتاجية على التعامل مع الظروف المختلفة والبيئات المتنوعة؛ فالتكنولوجيا فى نمط الإنتاج الفلاحى، تخضع فى تطورها، للأساليب والنماذج والطرق الإنتاجية المتنوعة. وفى هذا الإطار يقول " فان دير بلوج":

"ليست التكنولوجيا مجرد شيء من صنع الإنسان تتصل بحركة المادة والتحكم فيها - لكنها تربط أيضا العلاقات بين البشر، وخاصة فيما يتعلق بتحسين ظروفهم وزيادة ناتج العمل. على ذلك، فإن البراعة الحقيقية تتمثل فى القدرة على طرح رؤية أشمل، وفرض رقابة، وقيادة، وتنظيم وتنسيق المجالات الواسعة، للعلاقة بين العالم الاجتماعى والعالم الطبيعى. لا يتم ذلك إلا بتطوير العناصر المختلفة لكل من العالمين الاجتماعى والطبيعى، وأحيانا يحدث صدام أو عدم توافق بين الخبرات والفنون المهارية وبين التكنولوجيا الآلية. وبالطبع، تكون التعديلات المتواصلة غير عملية وغير مرغوب فيها. فإذا كنت تنتج الكوكا كولا، وتملك المشروع الوحيد لإنتاج الكوكا كولا، فقد لا تهتم بأن تكون الكوكا كولا أفضل أم أسوأ، أما فى ظل الأشكال القائمة من التدفق السلعى. وتحكم التكنولوجيات الآلية فى معايير الإنتاج، لا يمكن التعامل مع الخصوصية أو الاختلاف عن المعايير السائدة، بل قد تؤدى هذه الخصوصية أحيانا إلى جلب الخراب للمصنع".(٣٨)

العلوم المتقدمة ليست فى تناقض مع الزراعة الفلاحية، فالعلم المستخدم فى الزراعة المحدودة النطاق ليس موضع اعتراض بل ضرورى ولا يمكن الاستغناء عنه، ويرى "ويز" أن التوسع فى الممارسات العضوية وشبه العضوية تتطلب المزيد من البحث العلمى والتدريب من أجل فهم أفضل للكيفية التى تعمل بها النظم الزراعية - البيئية، وكيفية تعزيز الديناميكيات الأساسية لتلك النظم".(٣٩) على سبيل المثال، يمكن لبحث

عن الدور الوظيفى الفعال الذى تقوم به بعض الحشرات فى مواجهة حشرات أو أوبئة ضارة، يمكن لهذا البحث أن يلعب دورا مهماً فى التخلص من الحشرات الضارة، كما يمكن للمعرفة الأوسع للتربة ولميكانزمات دورة الغذاء أن توعى الفلاحين بأفضل أشكال للحصاد ودورات المحاصيل، والنباتات التى تثبت النتروجين فى الأرض. والأسمدة الخضراء التى ترفع خصوبة التربة".[٤٠]

مثال آخر عن كيف يمكن للتوازن بين التكنولوجيات الحديثة وبين أشكال الزراعة التقليدية، يتمثل فى زراعة البحيرات الضحلة والمستنقعات بواسطة الآزتيك (جماعة من السكان الأصليين فى المكسيك)، انتقلوا من ضواحى مكسيكو سيتى إلى الأراضى الاستوائية المنخفضة فى المكسيك؛ لإحياء المنازل الهندية وبنائها وتحسينها فى الإنديز؛ لاستكشاف وإعادة بناء قنوات رفع المياه لزراعة السهول العالية فى منطقة جبال الإنديز الواقعة فى البيرو. وفى كل الأحوال، كان المحصول فى الحقول التى أعيد استزراعها أكثر نجاحا من محصول الحقول التى تزرع باستخدام المخصبات الكيماوية.[٤١]

فى العقدين الماضيين، شهدت الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى نجاحات فى الزراعة العضوية، أو الإنتاج الزراعى بدون استخدام المبيدات، وبحدود دنيا أو بدون المخصبات المستخلصة من البترول. أصبحت أسواق المنتجات العضوية بالغة الحيوية والنشاط نتيجة للوعى بالمخاطر الصحية وبالآثار السلبية على البيئة الناجمة عن التوسع فى الزراعة الصناعية، وأصبح صغار المزارعين والمستهلكين على اتصال مباشر إما من خلال أسواق المزارعين أو من خلال شبكات اتصال دائمة بين المزارعين والمستهلكين. وذلك بعد أن أدرك المزارعون أنهم لم يحققوا أسعارا أفضل لمنتجاتهم لو عملوا وفق أساليب الزراعة الصناعية، كما لم تتعرض منتجاتهم الزراعية العضوية لهبوط مفاجئ فى الأسعار على نحو ما شهدته المنتجات الزراعية للشركات الكبرى، وأن الزراعة العضوية بعيدة عن المخاطر الصحية التى تسببها الزراعة الصناعية.

علاوة على ذلك، يحذر مؤيدو الزراعة البديلة من أن الزراعة العضوية سوف تدخل معركة خاسرة إذا ما انحازت إلى الخيار التكنولوجى فقط، باعتبار أن أى تكنولوجيا لا يمكن أن تزدهر إلا فى مناخ اجتماعى واقتصادى موات ومشجع. ويؤكد "ميجيل ألتيرى" أحد مؤيدى فيا كامبسينا، أنه إذا ما شجعت الزراعة العضوية فقط الاستعاضة عن المبيدات الحشرية الكيماوية السامة باستخدام البدائل العضوية، وتركت بنية الثقافة الأحادية للزراعة بلا مساس، فإنها بذلك تسبح ضد التيار، ويضيف "ميجيل": "القبول ببنية الزراعة الفلاحية كشرط مسبق يفيد إمكانية تطوير بدائل. على سبيل المثال، هناك عوامل تحد من الخيارات الخاصة بزراعة محاصيل متنوعة، منها، حجم المزرعة والآلات المستخدمة، ولا يمكن استخدام هذه الزراعة المختلطة إلا فى إطار برنامج واسع للإصلاح الزراعى يشمل التوزيع العادل للأرض واستخدام آلية غير معقدة يمكن استخدامها من جانب أيدٍ عاملة مختلفة ومتعددة المستويات الثقافية. أما الاكتفاء بمجرد فرض زراعة بديلة، فلن يغير كثيرا من وضع العوامل الأساسية التى تدفع نحو إنتاج زراعى وحيد، وتتمثل هذه العوامل فى: اتساع حجم المزرعة، واستخدام الميكنة على نطاق واسع ".(٤٢)

لا يتعلق تحذير "ألتيرى" بمشكلة محتملة الحدوث، ولكنها تهديد عاجل وقائم، فقد شرعت الشركات الزراعية الكبرى فى استثمار "الوعى بالزراعة العضوية"، التى أصبحت الآن تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار فى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك عدد من السوبر ماركات والشركات عابرة القوميات لديها علامات تجارية عضوية ومزارع صغيرة، ودخلت فى مشاركة مع شركات الزراعة العضوية، أو أسست شركات عضوية تابعة لها، ودخلت الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مجال الزراعة العضوية مثل شركة "كادبورى سكويبس" و"كوكا كولا"، و"دانون"، و"ديل"، و"هاينز" و"كيلوج"، و"كرافت"، و"سارا لى"، ويشير أحد التقارير أمثلة عديدة لظاهرة الهيمنة المتزايدة من جانب الزراعة الصناعية على قطاع الغذاء العضوى.(٤٣)

فى النهاية، فإن التركيز على القضايا والمشكلات التكنولوجية وحدها، بدون الاهتمام بالصراع ضد الزراعة التى ترعاها الشركات المتعددة الجنسيات، وبدون التأكيد على الأبعاد الاجتماعية للزراعة البديلة والمتمثلة فى: الإنتاج فى مزارع صغيرة، مملوكة بشكل أسرى أو جماعى، وبدون التضامن المجتمعى بين المزارعين والمستهلكين، وقرب المسافة بين المزرعة ومائدة الطعام (المنتج والمستهلك)، بدون كل ذلك ستبقى الزراعة البديلة معرضة لخطر القضاء عليها، وأن تصبح مجرد مجال نشاط جديد للزراعة الصناعية، و"سوق ملائم" لها.

السيادة على الغذاء والبدائل الأخرى

باستثناء المنظمات التى تركز على تغيير نظام زراعة الغذاء، لا تحظى إستراتيجية السيطرة على الغذاء إلا بقدر محدود من القبول والاهتمام، قد يكون ذلك نتيجة لأن مضامين هذه الإستراتيجية غير مرتبطة بالعمال، والصناعة، والخدمات، والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وحتى الآن ينظر لسكان المدن كمجرد مستهلكين فى أسواق الفلاحين، ومن ناحية أخرى ترتبط السيادة على الغذاء مع الإستراتيجيات الأشمل التى تؤكد قواعد وأسس، مثل الزراعة فى مساحات صغيرة من الأرض، وتقديم الدعم للفلاحين، والتنوع، والمساواة والديمقراطية... وتواجه تلك الأسس صعوبات وعوائق جمة. وعلى نحو ما يذكر بعض الكتاب، أن إستراتيجية السيادة على الغذاء تتلاقى مع نموذج الحد من العولمة الذى يدعو له "معهد نظرة على جنوب العالم" المرتبط بعلاقات وثيقة مع فيا كامبسينا.[٤٤]

يرى معهد جنوب العالم أن رفض العولمة (أو اللا عولمة) لا يعنى الانسحاب من الاقتصاد العالمى، لكنه يعنى المشاركة فى الاقتصاد العالمى بالقدر الذى يعزز من قدرة الاقتصاد المحلى، وليس تدمير الاقتصاد المحلى على نحو ما تفعل السياسات النيوليبرالية للتجارة.

فاللا عولمة تستوجب ما يلى:

- يستهدف الإنتاج تلبية احتياجات السوق المحلى، فى المقام الأول، ولا يستهدف التصدير إلا بعد تلبية احتياجات السوق المحلى، وأن يكون هذا المعيار هو مركز الثقل فى الزراعة.

- الحفاظ على مبدأ دعم الحياة الاقتصادية وتشجيع إنتاج السلع على المستوى المحلى، وعلى المستوى الإقليمى فى حالة ما يكون ذلك أقل تكلفة وغير ضار بالمجتمع المحلى.

- اتباع سياسة تجارية تحمى الزراعة المحلية من التدمير، ومن إغراق السوق بالسلع المدعومة التى تنتجها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، ويؤدى دعمها لخفض أسعارها بشكل اصطناعى.

- اتباع سياسة صناعية لإنعاش القطاع الصناعى وتعزيزه.

- تنفيذ المعايير والقوانين، التى تأخر تنفيذها لفترة طويلة، الخاص بإعادة توزيع الدخل، وإعادة توزيع الأرض (بما فيها أراضى الحضر) لخلق سوق داخلى نشيط يعمل كركيزة اقتصادية، وتوفير مصادر ثروة مالية محلية من أجل الاستثمار.

- التخلى عن المعيار التقليدى الكاذب للنمو، والتمسك بمبدأ تحسين نوعية الحياة، والالتزام بالحفاظ على التوازن البيئى إلى أقصى حد.

- عدم ترك القرارات الاقتصادية الإستراتيجية تحت رحمة السوق أو للتكنوقراط، واتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل ديمقراطى فيما يتعلق بكل القضايا والإشكاليات الحيوية مثل، ما الصناعات التى يجب تنميتها، وما الصناعات التى يجب إغلاقها؟ وما الميزانية الحكومية المخصصة للزراعة؟ وغير ذلك من القرارات المحورية، التى يجب اتخاذها بشكل ديمقراطى.

- إخضاع القطاع الخاص والدولة للإشراف والرقابة الدائمة من جانب المجتمع المدنى.

- تغيير أشكال الملكية لتصبح "ملكية مختلطة" للاقتصاد، تشمل الملكية التعاونية للمجتمع المحلى، والمشروعات الخاصة، واستبعاد الشركات العابرة للقوميات.

- تشجيع تنمية التكنولوجيا الملائمة للبيئة وانتشارها فى كل من الزراعة والصناعة.(٤٥)

تستهدف كل من إستراتيجية السيادة على الغذاء وتقويض العولمة إلى تحقيق ما هو أبعد من الكفاءة الاقتصادية ومعاييرها المحدودة، التى تركز أساسًا على خفض تكاليف الإنتاج، ولا تأبه على الإطلاق بالأضرار الاجتماعية والبيئية الناجمة عن ذلك. فهى تستهدف بالأساس بناء اقتصاديات فعالة، تعزز التضامن الاجتماعى من خلال إخضاع عمليات السوق لقيم الإنصاف والعدالة، ولخدمة مصالح المجتمع المحلى من خلال توسيع نطاق المشاركة فى صناعة القرار بشكل ديمقراطى. وعلى حد قول "كارل بولانى"، فإن السيادة على الغذاء وتقويض العولمة، تعنى إعادة إخضاع الاقتصاد للمجتمع، بعد أن أصبح الاقتصاد هو الذى يقود المجتمع ويوجهه لأهدافه.

هناك مساهمة أخرى لأصحاب نموذج السيادة على الغذاء وتقويض العولمة، وهى إدانة وتجريم كل نموذج شمولى وحيد مثل النموذج النيوليبرالى أو الاشتراكى - المركزى، فكلاهما يعانى من اختلال وظيفى ومن عدم الاستقرار، لذلك لا بد من تشجيع التنوع والاختلاف، باعتباره السمة الطبيعية.

لكن ذلك لا يجعلنا نقول بأنه لا توجد أسس وقواعد مشتركة للاقتصاديات البديلة. ففى الحقيقة، إن هذه الأسس والقواعد المشتركة نشأت بالأساس فى الصراع ضد النيوليبرالية ورد فعل لفشل الاشتراكية - المركزية. علاوة على ذلك، فإن هذه المبادئ والأسس المرتبطة ببعضها بعضًا بإحكام تقوم على القيم، والتناغم والانسجام، والخيارات الإستراتيجية التى يحددها كل مجتمع محلى بنفسه.

هكذا، تصبح إستراتيجية السيادة على الغذاء وتقويض العولمة بدائل واقعية ملائمة لعالم خاب أمله فى النيوليبرالية والرأسمالية وغيرها من البدائل الميئوس منها، خاصة فى ظل تفاقم الأزمة المالية العالمية وانهيار الاقتصاد الكوكبى، الناجمان عن ميراث العصر النيوليبرالى.

بعد كل ذلك، وقبله، يغذى المزارعون والفلاحون إلى حد بعيد مجتمعاتهم المحلية والوطنية، لكن الرأسمالية، خاصة فى طرازها النيوليبرالى، سعت لإلقائهم فى مزبلة التاريخ، واستبدالهم بالزراعة كثيفة رأس المال، التى تنتج محصولا وحيدا يلبى أساسا احتياجات زبائن السوبر ماركات العالمية من الطبقات العليا والوسطى، وكان أول المبررات للدفاع عن الزراعة الصناعية والدعوة لتغيير النظام العالمى لإنتاج الغذاء وتوزيعه، وإزاحة الفلاحين وصغار المزارعين وإحلال الزراعة الصناعية محلهم، هى أنهم غير قادرين على توفير الغذاء للعالم. لكن الحقيقة، أن الفلاحين وصغار المزارعين لم يطمحوا يوما لتغذية العالم، بل لم يتجاوز طموحهم توفير الغذاء لمجتمعاتهم المحلية والوطنية، وبذلوا قصارى جهودهم لتوفير الطعام لمجتمعاتهم، وبالفعل تمكنوا فى كل أنحاء العالم من تغذية مجتمعاتهم، ورغم الادعاء بأن الشركات الزراعية الكبرى المتعددة الجنسيات قادرة أفضل منهم على تغذية العالم، فإن سلاسل الإنتاج الكوكبية وسلاسل التسويق العالمية التى تسعى من أجل الأرباح الاحتكارية، لم تجلب للعالم سوى المزيد من الجوع، والغذاء السيئ، والدمار البيئى الناجم عن الزراعة الصناعية، بشكل لم يشهد التاريخ مثيلا له.

رغم كل ذلك، لا يزال الفلاحون وصغار المزارعين يتحلون بالمرونة والقدرة على التكيف، ويقدمون رؤية للحكم الذاتى والتنوع، والتعاون، تلك العناصر الأساسية لإعادة التنظيم الضرورية لكل من المجتمع والاقتصاد.

وبينما تتفاقم الأزمة البيئية، والخلل الاجتماعى الناجم عن التراكم الصناعى – الحضرى، وتدفع العولمة بالعالم إلى كساد كوكبى... تزداد منظمة طريق الفلاحين قوة واتساعا، ويتزايد عدد أعضائها، كما تنضم لها منظمات من خارج الريف. فى الواقع، يكتشف المرء وجود حركات للعودة للزراعة الفلاحية، كما يرى هجرة من جانب المزارعين العاملين فى مزارع رأسمالية وأيضا من جانب أعداد متزايدة من أبناء الحضر، يعودون بشكل متزايد للعمل فى الزراعة التقليدية على مساحات صغيرة من

الأرض. وعلى حد قول "فان دير بلوج"، قد يرى المرء إمكانية " لقيام زراعة حضرية فى أجزاء كثيرة من العالم نتيجة لظهور أعداد جديدة من الفلاحين (المؤقتين - الذين يعملون لبعض الوقت) انتقلوا من الريف إلى العواصم الكبرى فى العالم".(٤٦)

خلاصة

فى السنوات الأخيرة، شكلت الحركة العالمية لصغار المزارعين والفلاحين أحد أكثر المصادر حيوية لمقاومة العولمة التى تقودها الشركات الكوكبية عابرة القوميات. منحت الحركة قيادات بارزة ومنظمات جماهيرية مثل "حركة عمال بلا أرض" التى أثارت الخيال، وحصلت على دعم قطاعات عديدة من المجتمع المدنى على النطاق الكوكبى.

قامت الحركة ببناء تحالفات مع الشبكات والقطاعات الأخرى التى تكافح من أجل العدالة الكوكبية، واعتمدت فى حالة المنظمة الدولية طريق الفلاحين - فيا كامبسينا - على ثقة صغار المزارعين والفلاحين فى قدرتهم على النضال ضد الأوضاع التى تؤدى إلى تهميشهم، إذا ما انخرطوا فى حركات أكثر اتساعا لتغيير الأوضاع العالمية السائدة.

وبينما كانت السمة الأساسية لهذه المقاومة هى النضال ضد مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، أخذت على عاتقها أيضا السعى لطرح نظام لزراعة الغذاء بديلا عن النظام القائم، وبالفعل طرحت نظام السيادة على الغذاء الذى يتحدى كل الدعائم والأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى للزراعة الصناعية. والتأكيد على عدة أسس أبرزها: الاعتماد على الذات فى زراعة الغذاء، وحق البشر فى اختيار أشكال وأنماط الإنتاج الزراعى المناسب لكل جماعة بشرية على المستويين المحلى والوطنى، ورفض الزراعة القائمة على الاستخدام الكثيف للكيماويات، أو التكنولوجيا الحيوية، والعدالة فى توزيع الأرض، والاعتماد بشكل أساسى على المزارع الصغيرة والمشروعات التعاونية فى الإنتاج والتسويق الزراعى.

تدافع الحركة عن الأساليب التقليدية فى الإنتاج، وترى أنها تتضمن قدرًا كبيرًا من المعارف والخبرات اكتسبتها عبر قرون من التفاعل مع البيئة الطبيعية. مع ذلك، فإن هذا الموقف لا يشكل نوعا من الحنين للماضى، كما يسعى المدافعون عن الزراعة الريفية لإقامة علاقة تكافلية متوازنة بين النتائج العلمية المتقدمة وبين الزراعة التقليدية على مساحات صغيرة من الأرض، وضرورة استفادة الزراعة التقليدية من هذه العلوم، بدلا من أن تستخدم العلوم المتقدمة فى تدمير الزراعة، ويرون أن تحظى الزراعة على مساحات محدودة من الأرض بالأولوية، بعدما جلبت الزراعة الصناعية الرأسمالية الكوارث البيئية، والمخاطر الصحية، والإنتاج الردىء.

مع انهيار الاقتصاد الكوكبى، والتحرك المتسارع نحو الإفلات من العولمة المفروضة على الإنتاج والتسويق، أصبحت الزراعة المعتمدة على صغار المزارعين والفلاحين، على المستويين المحلى والإقليمى، أصبحت البديل الاقتصادى المستدام الذى يجب على البشر أن يسعوا من أجله، ويكشف الفلاحون وحلفاؤهم كيف أن السيادة على الغذاء، والأنماط الأخرى القائمة على الأسس نفسها هى الملائمة لكل قطاعات المجتمع، والتى ترعى مصالحهم.

هوامش الكتاب

المقدمة

Introduction

1 United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2009* (New York: United Nations, 2009), pp. 7–8.
2 Food and Agriculture Organization (FAO), "Briefing Paper: Hunger on the Rise" (September 17, 2008), (New York: United Nations), p. ix.
3 "Food costs spark protest in Senegal," April 27, 2008. http://english.aljazeera.net/news/africa/2008/04/200861423 3848478410.html.
4 Reed Lindsay, "Inside Haiti's Food Riots," *Al Jazeera,* April 16, 2008. http://english.aljazeera.net/news/americas/2008/04/ 200861517053857583.html.
5 United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2009*, p. 46.
6 Peter Wahl, "Food Speculation: The Main Factor of the Price Bubble in 2008," (Berlin: WEED, 2009).
7 United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2009*, p. 48.
8 Ibid.
9 FAO "Briefing paper: Hunger on the Rise."
10 Ibid., p. 26.
11 Gerardo Otero and Gabriela Pechlaner, "Latin American Agriculture, Food, and Biotechnology: Temperate Dietary Pattern Adoption and Unsustainability," in Gerardo Otero, ed., *Food for the Few: Neoliberal Globalism and Biotechnology Revolution in Latin America* (Austin: University of Texas Press, 2008), p. 50.
12 Lim Li Ching, "A New Green Revolution," *Development*, vol. 51, no. 4 (December 2008), p. 572. The IAASTD is the equivalent in the agricultural sciences of the Intergovernmental Panel on Climate Change on global warming issues.
13 Paul Collier, "The Politics of Hunger: How Illusion and Greed

Fan the Food Crisis," *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 6 (November–December 2008), p. 73.

14 Ibid., p. 71.

15 Ibid.

16 "World Bank Neglects African Farming, Study Says," *New York Times*, October 15, 2007.

17 Eric Hobsbawm, *The Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914–1991* (London: Abacus, 1994), p. 289.

18 Ibid., p. 291.

19 Deborah Bryceson, "Disappearing Peasantries? Rural Labor Redundancy in the Neo-liberal Era and Beyond," in Bryceson, C. Kay, and J. Mooij, eds., *Disappearing Peasantries* (London: Intermediate Technology Publications, 2000), p. 313.

20 *101 East, Al Jazeera*, December 19, 2008.

21 Frances Moore Lappé and Joseph Collins, "Why Can't People Feed Themselves?" in Douglas Boucher, ed., *The Paradox of Plenty* (Oakland: Food First, 1999), p. 65.

22 Jan Douwe van der Ploeg, *The New Peasantries* (London: Earthscan, 2008), p. 276.

23 Henry Bernstein, "Agrarian Questions from Transition to Globalization," in A. Haroon Akram-Lodhi and Cristobal Kay (New York: Routledge, 2009), p. 255.

24 Wayne Roberts, cited in Philip McMichael, "Food Sovereignty in Movement: The Challenge to Neo-liberal Globalization," draft, Cornell University, 2008.

25 Miguel Altieri, "Small Farms as a Planetary Ecological Asset: Five Key Reasons Why We Should Support the Revitalization of Small Farms in the Global South," Food First, 2008. http://www.foodfirst.org/en/node/2115.

الفصل الأول

Chapter 1 Capitalism Versus the Peasant

1 Barrington Moore, *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston: Beacon Press, 1966), p. 25.

2 Ibid., pp. 28–29.

3 Ellen Meiksins Wood, "The Agrarian Origins of Capitalism," in Fred Magdoff, John Bellamy Foster, and Frederick Buttle, *Hungry for Profit* (New York: Monthly Review Press, 2000), pp. 39–40.

4 Eric Hobsbawm, *Age of Extremes: The Short Twentieth Century* (London: Abacus, 1994), p. 289.

5 Moore, *The Social Origins of Dictatorship and Democracy*, p. 48.

6 Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System*, Vol. 2 (New York: Academic Press, 1980), p. 201.

7 Nola Reinhardt and Peggy Barlett, "The Persistence of Family Farms in US Agriculture," *Sociologia Ruralis*, vol. 29, nos. 3–4 (1989), pp. 203–225.

8 Harriet Friedmann and Philip McMichael, "Agriculture and the State System: the Rise and Fall of National Agricultures, 1870 to the Present," *Sociological Ruralis*, vol. 29 (1989), pp. 93–117.

9 Ibid., pp. 97–98.

10 Clifford Geertz, *Agricultural Involution: The Process of Ecological Change in Indonesia* (Berkeley: University of California Press, 1963).

11 Clifford Geertz, quoted in Richard Robison, *Indonesia: the Rise of Capital* (North Sydney: Allen and Unwin, 1986), p. 16.

12 Amiya Kumar Bagchi, "Nineteenth Century Imperialism and Structural Transformation in Colonized Countries," in A. Haroon Akram-Lodhi and Cristobal Kay, *Peasants and Globalization: Political Economy, Rural Transformation, and the Agrarian Question* (New York: Routledge, 2009), p. 93.

13 John Ruggie, "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order," *International Organization*, vol. 36, pp. 379–415.

14 Friedmann and McMichael, p. 105.

15 Bob Young, "Contribution to Debate on US Agricultural Policy," Cato Institute, Washington, DC, April 27, 2007. http://www.freetrade.org/node/618.

16 Reinhardt and Barlett, "The Persistance of Family Farms in US Agriculture," p. 216.

17 Eric Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper and Row, 1969), p. 280.

18 Ibid., p. 105

19 In Chile, the agrarian reform program of the Christian Democrats (1964–70) led to the more radical program of the Popular Unity government led by Salvador Allende (1970–73).

20 Robert McNamara, *1974 Address to Board of Governors* (Washington, DC: World Bank, 1974), pp. 2-3.

21 World Bank, *Rural Development: Sector Working Paper* (Washington, DC: World Bank, 1975), p. 40.

22 Robert Ayres, "Breaking the Bank," *Foreign Policy*, no. 43, Summer 1981, pp. 111–112.

23 Farshad Araghi, "The Invisible Hand and the Visible Foot," in Akram-Lodhi and Kay, *Peasants and Globalization*, p. 133.

24 *Ibid.*

25 Harriet Friedmann, "Distance and Durability: Shaky Foundations

of the World Food Economy," in Philip McMichael, ed., *The Global Restructuring of Agro-Food Systems* (Ithaca: Cornell University Press, 1994), pp. 258–276.

26 Ibid., p. 272.

27 R. C. Lewontin, "The Maturing of Capitalist Agriculture: Farmer as Proletarian," in Fred Magdoff et al., *Hungry for Profit*, pp. 105–106.

28 Philip McMichael, "Global Food Politics," in Fred Magdoff et al., *Hungry for Profit*, p. 136.

29 Daniel Griswold, Contribution to debate on US Agricultural Policy, Cato Institute, Washington, DC., April 20, 2007. http://www.freetrade.org/node/618.

30 Deborah Bryceson, "Disappearing Peasantries? Rural Labor Redundancy in the Neo-Liberal Era and Beyond," in Bryceson, Cristobal Kay, and Jos Mooij, eds., *Disappearing Peasantries? Rural Labor in Africa, Asia, and Latin America* (London: Intermediate Technology Publications, 2000), p. 304–305; cited in Mike Davis, *Planet of Slums* (London: Verso, 2006), p. 15.

31 Utsa Patnaik, "External Trade, Domestic Employment, and Food Security: Recent Outcomes of Trade Liberalization and Neo-Liberal Economic Reforms in India," Paper presented at the International Workshop on Policies against Hunger III, Berlin, Oct. 20–22, 2004.

32 *The Hindu*, Nov. 12, 2007. http://www.hindu.com/2007/11/12/stories/2007111257790100.htm.

33 Vandana Shiva, "The Suicide Economy," ZNet, April 2004. http://www.countercurrents.org/glo-shiva050404.htm.

34 Daniel Imhoff, "Community Supported Agriculture," in Jerry Mander and Edward Goldsmith, eds., *The Case Against the Global Economy* (San Francisco: Sierra Club, 1996), p. 428.

35 "Turning Their Backs on the World," *Economist*, Feb. 21–27, 2009, p. 59. The author's book that the *Economist* refers to is Walden Bello, *Deglobalization: Ideas for a New World Economy* (London: Zed Press, 2002).

36 Ibid., p. 61.

الفصل الثاني

Chapter 2 Eroding the Mexican Countryside

1 Ana de Ita, "Fourteen Years of NAFTA and the Tortilla Crisis," America Program, Center for International Policy, January 10, 2008. http://americas.irc-online.org/am/4879.

2 Morris Miller, *Debt and the Environment: Converging Crisis* (New York: UN, 1991), p. 215.

3 Walden Bello, Shea Cunningham, and Bill Rau, *Dark Victory: The United States, Structural Adjustment, and Global Poverty* (San Francisco: Food First, 1994), p. 39.

4 Damian Fraser, "Mexico Turns to Import Curbs as Deficit Grows," *Financial Times*, April 28, 1993.

5 Ricardo Grinspun and Maxwell Cameron, "Mexico: The Wages of Trade," *Report on the Americas*, vol. XXVI, no. 4 (February 1993), p. 34.

6 Ibid., p. 35.

7 Ibid.

8 Quoted in Carlos Heredia and Mary Purcell, "Structural Adjustment and the Polarization of Mexican Society," in Jerry Mander and Edward Goldsmith, eds., *The Case Against the Global Economy* (San Francisco: Sierra Club Books, 1996), p. 277.

9 Ibid.

10 Inter-American Development Bank, *Economic and Social Progress in Latin America 1991* (Washington, DC: Inter-American Development Bank, 1991), p. 124.

11 Inter-American Development Bank, *Economic and Social Progress in Latin America 1992* (Washington, DC: Inter-American Development Bank, 1992), p. 134.

12 Grinspun and Cameron, "Mexico: The Wages of Trade," p. 37.

13 Heredia and Purcell, "Structural Adjustment and the Polarization of Mexican Society," p. 278.

14 Robert Rubin and Jacob Weisberg, *In an Uncertain World* (New York: Random House, 2003), p. 6.

15 George Soros, *On Globalization* (New York: Public Affairs, 2002), p. 118.

16 Magdalena Barros-Nock, "The Mexican Peasantry and the *Ejido* in the Neo-Liberal Period," in Deborah Bryceson, Cristobal Kay, and Jos Mooij, eds., *Disappearing Peasantries: Rural Labor in Africa, Asia, and Latin America* (London: Intermediate Technology Publications, 2000), p. 168.

17 Quoted in Peter Rosset, *Food Is Different* (London: Zed Books, 2006), p. 55.

18 Ibid., p. 168.

19 Ibid.

20 Ibid, p. 56.

21 Ibid., p. 60.

22 For a comprehensive treatment of the role of speculation by the transnational middlemen in the "tortilla crisis," see Ana de Ita, "Fourteen Years of NAFTA and the Tortilla Crisis," Americas

Program, Center for International Policy, January 10, 2008. http://americas.irc-online.org/am/4879.

23 Horacio Mackinlay and Gerardo Otero, "State Corporatism and Peasant Organizations: Towards New Institutional Arrangements," in Gerardo Otero, ed., *Mexico in Transition* (London: Zed, 2004), p. 79.

24 Ibid., p. 79.

25 Deborah Bryceson, "Disappearing Peasantries? Rural Labor Redundancy in the Neo-Liberal Era and Beyond," in Bryceson, Kay, and Mooij, *Disappearing Peasantries*, p. 312.

26 Ibid.

27 Armando Bartra, "Rebellious Cornfield: Towards Food and Labor Self-Sufficiency," in Otero, *Mexico in Transition*, p. 23.

28 Ana de Ita, "Land Concentration in Mexico after PROCEDE," in Peter Rosset, Raj Patel, and Michael Courville, *Promised Land* (Oakland: Food First, 2006), p. 150.

29 Ibid., p.153.

30 Ibid., p. 158.

31 M. Conroy, D. Murray, and P. Rosset, *A Cautionary Tale: Failed US Development Policy in Latin America* (Boulder: Lynn Reiner, 1996).

32 Barros-Nock, "The Mexican Peasantry and The *Ejido* in the Neo-Liberal Period," p. 170.

33 R. Tuiran, C. Fuentes, and L. F. Ramos, "Dinamica Reciente de la Migracion Mexico-EU," *El Mercado de Valores*, Vol. 61, no. 8 (2001): cited in Raul Delgado Wise, "Labor and Migration Policies under Vicente Fox: Subordination to US Economic and Geopolitical Interests," in Otero, *Mexico in Transition*, p. 144.

34 Carolyn Lochhead, "Give and Take Across the Border," *San Francisco Chronicle*, May 21, 2006. http://www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?file=/c/a/2006/05/21/MNGFQIVNAF1.DTL.

35 Laura Carlsen, "The Mexican Farmers' Movement: Exposing the Myths of Free Trade" (Mexico City: Interhemispheric Resource Center, 2003), quoted in Rosset, pp. 58–59.

36 Lochhead, "Give and Take Across the Border."

37 E-mail communication, April 30, 2008.

الفصل الثالث

Chapter 3 Creating a Rice Crisis in the Philippines

1 Untitled study attributed to Dale Hill, agricultural loan officer for the Philippines, World Bank, Washington, DC, undated, p. 159.

2 Ibid., p. 84.

3 World Bank, "Poverty, Basic Needs, and Employment: A Review and Assessment," confidential first draft, World Bank, Washington, DC, January 1980, p. 212.

4 Conrad Carino, "Rice Crisis 'Imminent' Long Ago," *Manila Times*, April 6, 2008. http://www.manilatimes.net/national/2008/apr/06/yehey/top_stories/20080406top3.html.

5 Charles Lindsay, "The Political Economy of Economic Policy Reform in the Philippines," in Andrew MacIntyre and Kanishka Jayasuriya, eds., *The Dynamics of Economic Policy Reform in the Philippines* (Singapore: Oxford University Press, 1992).

6 Eric Boras, "Government Loses P120 Billion to Tariff Cuts," *Business World*, October 20, 2003.

7 World Bank, *World Bank Debt Tables, Vol. 2* (Washington, DC: World Bank, 1994), p. 378.

8 Ibid., p. 379.

9 World Bank, *World Development Indicators 1998* (Washington, DC: World Bank, 1997), p. 199.

10 Ibid., p. 131.

11 Florian Alburo, et al., "Towards Recovery and Sustainable Growth," School of Economics, University of the Philippines, Diliman, Quezon City, September 1985.

12 Calculated from figures provided in World Bank, *Accelerating Inclusive Growth and Deepening Fiscal Stability* (Draft Report for the Philippine Development Forum 2008) (Manila: World Bank, 2008).

13 Emmanuel de Dios et al., "The Deepening Crisis: The Real Score on Deficits and the Public Debt," Faculty of Economics, University of the Philippines, August 2004.

14 World Bank, *Accelerating Inclusive Growth*, p. 5.

15 Ibid., p. 27.

16 Ibid.

17 Government data from Riza Bernabe, personal communication, May 5, 2008.

18 Wilfredo Cruz and Robert Repetto, *The Environmental Effects of Stabilization and Structural Adjustment* (Washington, DC: World Resources Insitute, 1992), p. 48.

19 Rovik Obanil, "Rice Safety Nets Act: More of a Burden Than a Shield," *Farm News and Views* (1st Quarter 2002), p. 10.

20 *Selected Agricultural Statistics, 1998 and 2002* (Quezon City: Department of Agriculture, 1998, 2002); Rovik Obanil, "Rice Safety Nets Act," p.10.

21 Aileen Kwa, "A Guide to the WTO's Doha Work Program: The

'Development' Agenda Undermines Development," Focus on the Global South, Bangkok, January 2003.

22 *Selected Agricultural Statistics, 1998 and 2002* (Quezon City: Department of Agriculture, 1998, 2002).

23 See Walden Bello et al., *The Anti-Development State: The Political Economy of Permanent Crisis in the Philippines* (Quezon City: University of the Philippines, 2004), pp. 146–148.

24 *Selected Agricultural Statistics 1998 and 2002* (Quezon City: Department of Agriculture, 1998, 2002).

25 Submission of Republic of the Philippines, World Trade Organization Committee on Agriculture, Geneva, July 1, 2003.

26 Figures from World Bank, Bureau of Customs and National Statistical Coordination Board.

27 Figures from World Bank, *World Development Indicators 1998*, p. 227 and *World Development Indicators 2003*, p. 235.

28 Cited in Boras, "Government Loses P120 Billion to Tariff Cuts."

29 Solita Monsod, "Contempt for Farmers," *Business World*, December 4, 2008, p. 4.

30 Ricardo Arlanza, Prudenciano Gordoncillo, Hans Meliczek, Juan Palafox, and Linda Penalba, "Study on Post-LAD Scenarios," Department of Agrarian Reform and German Technical Cooperation (GTZ), Manila, April 2006, p. 11.

31 World Bank, *Accelerating Inclusive Growth and Deepening Fiscal Stability*, p. 82.

32 Ibid., pp. 79–80.

33 A. Haroon Akram-Lodhi, Cristobal Kay, and Saturnino Borras Jr., "The Political Economy of Land and the Agrarian Question in an Era of Neoliberal Globalization," in A. Haroon Akram-Lodhi and Cristobal Kay, ed., *Peasants and Globalization: Political Economy, Rural Transformation, and the Agrarian Question* (Abingdon: Routledge, 2009), p. 231; see also Saturnino Borras Jr., *Competing Views and Strategies on Agrarian Reform, Vol. I: International Perspectives* (Quezon City: Ateneo de Manila University Press, 2008), p. 81--107; and *Vol. II: Philippine Perspective* (Quezon City: Ateneo de Manila University Press, 2009), pp. 72–106.

34 Mary Ann Manahan, "The Battle for CARP Extension and Meaningful Reforms," in Aya Fabros, ed., *Focus on the Philippines 2008 Yearbook* (Quezon City: Focus on the Global South, 2008), p. 229.

35 James Putzel, foreword to Borras, *Competing Views and Strategies on Agrarian Reform, Vol. II*, p. xi.

الفصل الرابع

Chapter 4 Destroying African Agriculture

1 "Africa's Hunger—A Systemic Crisis," *BBC News*, January 21, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/462232.stm.

2 "The Development of African Agriculture," http://www.africangreenrevolution.com/cgi-bin/african_green_rev/printer_friendly.cgi?f.

3 See, *inter alia*, Oxfam International, *Causing Hunger: An Overview of the Food Crisis in Africa* (Oxford: Oxfam, July 2006).

4 United Nations, *World Economic Situation and Prospects* (New York: United Nations, 2009), p. 26.

5 Deborah Bryceson, "African Peasants' Centrality and Marginality: Rural Labour Transformations," in Deborah Bryceson, Cristobal Kay, and Jos Mooij, eds., *Disappearing Peasantries? Rural Labour in Africa, Asia, and Latin America* (London: Intermediate Technology Publications, 2000), p. 49.

6 Philip Raikes, "Modernization and Adjustment in Peasant Agriculture," in Bryceson et al., eds., *Disappearing Peasantries*, p. 74.

7 Bryceson, p. 50.

8 Kjell Havnevik, Deborah Bryceson, Lars-Erik Birgegard, Prosper Matondi, and Atakilte Beyene, "African Agriculture and the World Bank," *Pambazuka News*, March 11, 2008, http://www.pambazuka.org/en/category/features/46564.

9 Benno Ndulu, *Challenges of African Growth* (Washington, DC: World Bank, 2007), p. 10.

10 Ngaire Woods, *The Globalizers* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006), p. 144.

11 Devesh Kapur, John Lewis, and Richard Webb, *The World Bank: Its First Half Century* (Washington, DC: Brookings Institute, 1997); cited in ibid.

12 Raikes, "Modernization and Adjustment in Peasant Agriculture," pp. 74–75.

13 Walden Bello, Shea Cunningham, and Bill Rau, *Dark Victory: The United States, Structural Adjustment, and Global Poverty* (London: Pluto Press, 1994), pp. 36–37.

14 Jose Maria Fanelli, Roberto Frenkel, and Lance Taylor, "The World Development Report 1991: A Critical Assessment," in *International Monetary and Financial Issues for the 1990s* (New York: United Nations Conference on Trade and Development, 1992), p. 19.

15 Ibid., p.14.

16 Samuel Wangwe and Haji Semboja, "Impact of Structural

Adjustment on Industrialization and Technology in Africa," in Thandika Mkwandire and Charles Soludo, eds., *African Voices on Structural Adjustment* (Dakar: CODESRIA, 2003), p. 173.

17 Ibid.

18 Alice Amsden and Rolph Van der Hoeven, "Manufacturing Output and Wages in the 1980s: Labor's Loss toward Century's End," paper prepared for the Conference on Sustainable Development with Equity in the 1990s, Global Studies Program, University of Wisconsin, Madison, May 13–16, 1993, pp. 18–19.

19 Wangwe and Semboja, "Impact of Structural Adjustment," p. 179.

20 Peter Robinson and Somsak Tambunlertchai, "Africa and Asia: Can High Rates of Growth Be Replicated?" *Occasional Papers*, International Center for Economic Growth, no. 40 (1993), p. 13.

21 Indeed, many studies have shown a positive relationship between public investment and private investment. One key study of a panel of developing economies from 1980 to 1997 found that public investment complemented private investment, and that, on average, a 10 percent increase in public investment was associated with a 2 percent increase in private investment. Lufti Erden and Randall Holcombe, "The Effects of Public Investment on Private Investment in Developing Economies," *Public Finance Review*, vol. 33, no. 5 (2005), pp. 575–602.

22 Oxfam, *Causing Hunger*, p. 18.

23 "The New Face of Hunger," *Economist*, April 17, 2008, http://www.economist.com/world/international/PrinterFriendly.cfm?story_id=11049284.

24 Charles Abugre, *Behind Crowded Shelves: As Assessment of Ghana's Structural Adjustment Experiences, 1983–1991* (San Francisco: Food First, 1993), p. 87.

25 Oxfam, *Causing Hunger*, p. 20.

26 See "Did the IMF Cause a Famine?," Yingsakfoodnetwork.com, April 28, 2008, http://www.yingsakfoodnetwork.com/did_the_imf.asp.

27 Havnevik et al, "African Agriculture and the World Bank."

28 Christopher Stevens and Jane Kennan, "Food Aid and Trade," in Stephen Devereaux and Simon Maxwell, eds., *Food Security in Sub-Saharan Africa* (London: ITDG Publishing, 2001), pp. 174–175.

29 Ibid., p. 176.

30 Peter Rosset, *Food Is Different: Why We Must Get the WTO Out of Agriculture* (London: Zed, 2006), p. 66.

31 "Trade Talks Round Going Nowhere sans Progress in Farm Reform," *Business World*, Sept. 8, 2003, p. 15.

32 Rosset, *Food Is Different*, p. 66.
33 Quoted in "Cakes and Caviar: The Dunkel Draft and Third World Agriculture," *Ecologist*, vol. 23, no. 6 (November–December 1993), p. 220.
34 OECD Agricultural Trade Statistics, http://www.oecd.org/dataoecd/48/2/40010981.xls.
35 Oxfam International, *Rigged Rules and Double Standards* (Oxford: Oxfam International, 2002), p. 112.
36 Ibid., p. 13.
37 Quoted in Miller, *Debt and the Environment*, p. 70.
38 Ngaire Woods, *The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006), p. 158.
39 Stephanie Nolen, "How Malawi Went from a Nation of Famine to a Nation of Feast," *Globe and Mail*, October 12, 2007; "Starter Packs: A Strategy to Fight Hunger in Developing Countries: Lessons from Malawi," *CAB Abstracts*, http://www.cababstractsplus.org/google/abstract.asp?aspAcNo=20053142997.
40 Ibid.
41 Ibid.
42 IMF statement, quoted in "Famine in Malawi Exposes IMF Negligence," *Economic Justice News*, vol. 5, no. 2 (June 2002), http://www.50years.org/cms/ejn/story/89. This article summarizes a report by ActionAid, *State of Disaster: Causes, Consequences, and Policy Lessons from Malawi*, released on June 13, 2002.
43 FAO Representation Office, "Briefing File for Director-General Visit to Malawi," Lilongwe, November 27–29, 2008, p. 3.
44 World Bank Country Director Tim Gilbo, quoted in Nolen "How Malawi Went from a Nation of Famine to a Nation of Feast".
45 Department for International Development (DFID), "A Record Harvest in Malawi," *Case Studies*, May 8, 2007. http://www.dfid.gov.uk/casestudies/files/africa%5Cmalawi-harvest.asp.
46 Cited in FAO, "Briefing File," Lilongwe, November 27, 2008.
47 Joachim von Braun, "Rising Food Prices: What Should be Done?" *IFPRI Policy Brief*, April 2008. http://www.ifpri.org.
48 See Abhijit Banerjee, Angus Deaton, Nora Lustig, and Ken Rogoff, "An Evaluation of World Bank Research, 1998–2005," http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,content MDK:21165468~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html.
49 Independent Evaluation Group (IEG), *World Bank Assistance to Agriculture in Sub-Saharan Africa* (Washington, DC: World Bank, 2007), p. 65.

50 Ibid., p. 67.
51 Ibid., pp. 67–68.
52 Ibid., p. 66.
53 Ibid., p. 67.
54 Ndulu, *Challenges of African Growth*, pp. 158, 159.
55 World Bank, *World Bank Development Report 2008: Agriculture for Development* (Washington, DC: World Bank, 2008), p. 138.
56 Havnevik et al., "African Agriculture and the World Bank."
57 Paul Collier, "The Politics of Hunger: How Illusion and Greed Fan the Food Crisis," *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 6 (November–December 2008), p. 71.
58 In 2002, Zambia refused a US donation of genetically modified grain, and its neighbors agreed to accept GM grain only if it was milled before distribution. These countries were concerned that letting in food aid containing genetically modified material would lead to the planting of seeds and the contamination of domestic crops.
59 Havnevik et al., "African Agriculture and the World Bank."

الفصل الخامس

Chapter 5 Peasants, the Party, and Agrarian Crisis in China

1 chinadialogue, June 3, 2008. http//www.chinadialogue.net.
2 Lester Brown, *Who Will Feed China? Wake-up Call for a Small Planet* (New York: W. W. Norton, 1995).
3 See United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2009* (New York: United Nations, 2009), p. 48.
4 Bryan Lohmar and Fred Gale, "Who Will China Feed?" *Amber Waves*, June 2008. http://www.ers.usda.gov/AmberWaves/June08/Features/ChinaFeed.htm.
5 World Bank, *World Bank Development Report 2008* (Washington, DC: World Bank, 2008), p. 61.
6 Ibid.
7 Chunlai Chen and Ron Duncan, eds., *Agriculture and Food Security in China* (Canberra: ANU Press, 2008), p. 21.
8 Ibid., p. 83.
9 C. A. Carter and A. Estrin, "China's Trade Integration and Impacts on Factor Markets," mimeo, Department of Agricultural and Resource Economics, University of California, Davis, 2001.
10 Deepak Bhattasali, Shanton Li, and Will Martin, "Impacts and Policy Implications of WTO Accession for China," in Bhattasali, Li, and Martin, eds., *China and the WTO: Accession, Policy Reform,*

and Poverty Reduction Strategies (Washington, DC: World Bank, 2004), p. 224.

11 Dominique van der Mensbrugghe and John C. Beghin, "Global Agricultural Reform: What Is at Stake?" in M. Ataman Aksoy and John C. Beghin, *Global Agricultural Trade and Developing Countries* (Washington, DC: World Bank, 2005), p. 125.

12 Bhattasali et al., "Impacts and Policty Implications," p. 7.

13 Lohmar and Gale, "Who Will China Feed?"

14 C. Fred Bergsten, Bates Gill, Nicholas Lardy, and Derek Mitchell, *China: The Balance Sheet* (New York: Public Affairs, 2006), p. 55.

15 Food and Agriculture Organization, Regional Office for Asia and the Pacific (FAO-RAP), *Poverty Alleviation and Food Security in Asia: Lessons and Challenges* (Bangkok: FAO, 1998), Annex 3.

16 Liao Shaolian, "Food Production in China," in Aileen Baviera, Liao Shaolian, and Clarissa Militante, eds., *Food Security in China and Southeast Asia* (Quezon City: Philippine-China Development Resource Center, 1999), p. 15.

17 Lu Qi, Leif Soderlund, Wu Peilin, and Li Juan, "Cultivated Land Loss Arising from the Rapid Urbanization in China," *Agrifood Research Reports 68*, MTT Agrifood Research, Finland, undated.

18 FAO-RAP, *Poverty Alleviation and Food Security*.

19 Jung Chang and Jon Halliday, *Mao: The Unknown Story* (New York: Random House, 2005), p. 427.

20 Ibid.

21 Chen Guidi and Wu Chantao, *Will the Boat Sink the Water?* (New York: Public Affairs, 2006), p. 148.

22 Roderick MacFarquhar and Michael Schoenhals, *Mao's Last Revolution* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006), p. 271.

23 Ibid., p. 272.

24 Ibid.

25 Chen and Wu, *Will the Boat Sink the Water?*, p. 148.

26 Ashok Gulati, Shenggen Fan, and Sara Dalafi, *The Dragon and the Elephant: Agricultural and Rural Reforms in China and India*, MTID Discussion Paper no. 87, (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2005), p. 15.

27 Minxin Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006), p. 26.

28 Chen and Wu, *Will the Boat Sink the Water?*, p. 149.

29 Ibid., pp. 151–152.

30 Pei, *China's Trapped Transition*, p. 193.

31 Bergsten et al., *China: The Balance Sheet*, p. 41.

32 Kathy Le Mons Walker, "From Covert to Overt: Everyday Peasant Politics in China and the Implications for Transnational Agrarian Movements," *Journal of Peasant Studies*, vol. 9, nos. 2 and 3 (April and July 2008), p. 472.
33 Bergsten et al., *China: The Balance Sheet*, p. 36.
34 Quoted in Walker, "From Covert to Overt," p. 466.
35 Ibid.
36 Ibid.
37 Cited in ibid., p. 467.
38 Chen and Wu, *Will the Boat Sink the Water?*, p. 187.
39 Bergsten et al., *China: The Balance Sheet*, pp. 40–41.
40 Pei, *China's Trapped Transition*, p. 194.
41 Chen and Wu, *Will the Boat Sink the Water?*, pp. 191–201.
42 Dennis Lynch, *Rising China and Asian Democratization* (Stanford: Stanford University Press, 2006), pp. 88–149.
43 Pei, *China's Trapped Transition*, p. 79.
44 Chen and Wu, *Will the Boat Sink the Water?*, p. 218.
45 Lohmar and Gale "Who Will China Feed?".
46 Central Committee, Communist Party of China, "Decision on Major Issues Concerning the Advancement of Rural Reform and Development," Beijing, October 2008. Translated by Tu Wen Wen.
47 Lu Zixiu, an expert on rural affairs, quoted in Antonaneta Bezlova, "Flirting with Land Tenure Reforms," *Inter-Press Service*, October 13, 2008.
48 "China Liberalizes Farmers' Land Use Right to Boost Rural Development," *Xinhua*, October 19, 2008. http://news.xinhuanet.com/english/2008-10/19/content_10218172.htm.

الفصل السادس

Chapter 6 Agrofuels and Food Insecurity

1 Aditya Chakrabortty, "Secret Report: Biofuels Caused Food Crisis," *The Guardian*, July 3, 2008. http://www.guardian.co.uk/environment/2008/jul/03/biofuels.renewableenergy.
2 Donald Mitchell, "A Note on Rising Food Prices," World Bank website, July 2008. http://go.worldbank.org/31PG0020G0.
3 Chakrabortty, "Secret Report: Biofuels Caused Food Crisis."
4 APEC biofuels website, July 21, 2008. http://www.biofuels.apec.org/me_united_states.html.
5 "Biofuels—At What Cost? Government support for ethanol and biodiesel in the United States: 2007 Update," Global Subsidies Initiative website, October 2007. http://www.globalsubsidies.org.
6 "US Biofuel Dumping," Change Alley website, March 2008.

http://environmentdebate.co.uk/2008/03/10/us-biofuel-dumping/.
7 Ibid.
8 Brenda Goodman, "Pollution Is Called a By-product of a 'Clean' Fuel," *The New York Times*, March 11, 2008. http://www.nytimes.com/2008/03/11/us/11biofuel.html?_r=2&page wanted=1&ei=5070&en=ab9291235835ae710&ex=1205899200&emc=eta1.
9 Cargill website, http://www.cargill.com/news/issues/palm_sustainability.htm.
10 Doug Cameron, "Cargill Chief in Warning over Biofuels Boom," *The Financial Times*, May 2007. http://www.ft.com/cms/s/0/ff76e900-0e4a-11dc-8219-000b5df10621.html?nclick_check=1.
11 Joseph Weber, "The Downside of ADM's Focus on Biofuels," *Business Week* website, December 2008; http://www.businessweek.com/magazine/content/09_02/b4115034744790.htm.
12 Ibid.
13 Dana Childs, "Chevron Pumps More Money into University Biofuel Research," Cleantech website, May 2007. http://cleantech.com/news/1233/chevron-pumps-more-money-into-universi.
14 "Corporate power—Agrofuels and the Expansion of Agribusiness," Grain website, July 2007. http://www.grain.org/seedling/?id=478.
15 Silvia Ribeiro and Hope Shand, "Seeding New Technologies to Fuel Old Injustices," *Development* 51(4), 2008, 496–505.
16 European Commission, *Biofuels Progress Report* (Brussels: European Commission, 2007).
17 Jasper van den Munckhof, "Linking Political Theory to Recent EU and US Policies on Biofuels: Realism and Liberal Institutionalism," *An Exercise in Worldmaking: The Institute of Social Studies Best Student Essays of 2005/06* (The Hague: Institute of Social Studies, 2006), pp. 94–103.
18 David Smith, "Five Years to Save the Orangutan," *The Guardian*, March 25, 2007. http://www.guardian.co.uk/environment/2007/mar/25/conservation.theobserver.
19 Jutta Kill, "Biofuels Are Not the Answer," Transnational Institute website, March 2007. http://www.tni.org/detail_page.phtml?act_id=16229.
20 Ibid.
21 Jackson West, "Vinod Khosla's Brazilian Ethanol Venture Uses Slave Labor, Just Like Most Valley Startups We Know," Valley Gawker website, March 28, 2008. http://valleywag.gawker .com/373570/

vinod-khoslas-brazilian-ethanol-venture-uses-slave-labor-just-like-most-valley-startups-we-know.

22 Ibid.

23 "Slave Labor Casts Pall over Brazil's Biofuels Conference," *The Financial Times Express*, November 19, 2008. http://www.thefinancialexpress-bd.info/search_index.php?page=detail_news&news_id=51155.

24 Sabrina Valle, "Losing Forests to Fuel Cars," *Washington Post*, July 31, 2007. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/07/30/AR2007073001484.html.

25 Ibid.

26 "US Ethanol may drive Amazon deforestation," Mongabay Website, May 17, 2007. http://news.mongabay.com/2007/0516-ethanol_amazon.html.

27 Association of Southeast Asian Nations Website, January 15, 2007. http://www.aseansec.org/19319.htm.

28 APEC Biofuels Website, July 21, 2008. http://www.biofuels.apec.org/me_united_states.html.

29 United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean Press Release, November 18, 2008. http://www.eclac.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/prensa/noticias/comunicados/9/34559/P34559.xml&xsl=/prensa/tpl-i/p6f.xsl&base=/tpl-i/top-bottom.xsl.

30 *First High Level Biofuels Seminar in Africa Bulletin*, August 4, 2007; http://www.iisd.ca/africa/biofuels/html/arc0901e.html#Action Plan for Biofuels Development in Africa.

31 "Global trends driving 'land grab' in poor nations: activists," *AFP*, January 3, 2009. http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5iAAAFho9FSMtNoh1BfnqWlgFT5LQ.

32 Richard Spencer, "South Korean company takes over part of Madagascar to grow biofuels," *Telegraph* Website, November 20, 2008. http://www.telegraph.co.uk/earth/agriculture/3487668/South-Korean-company-takes-over-part-of-Madagascar-to-grow-biofuels.html. There are reports that the new government that came to power in a coup in March 2009 has canceled the Daewoo contract owing to popular opposition. There is no certainty, however, that it will not be renegotiated.

33 "Global trends driving 'land grab' in poor nations: activists," *AFP*.

34 World Bank, *Accelerating Inclusive Growth and Deepening Fiscal Stability: Draft Report for the Philippines Development Forum 2008* (Manila: World Bank, 2008), p. 78.

35 "Rural Renewable Energy in the Greater Mekong Subregion,"

Asian Development Bank Website, 2008. http://www.adb.org/documents/brochures/gms-biofuel/gms-biofuel-brochure.pdf.

36 UN-Energy, Food and Agriculture Organization Website, April 2007. http://www.fao.org/docrep/010/a1094e/a1094e00.htm.

37 AFP Website, July 16, 2008. http://afp.google.com/article/ALeqM5iICJVgwhmr25fQlUuhV4edgcZ8Dw.

38 *Biofuels Support Policies: An Economic Assessment*, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2008. Policy Brief.

39 Ed Gallagher, *The Gallagher Review of the Indirect Effects of Biofuel Production*, Renewable Fuels Agency, 2008, Report Commissioned by the UK Secretary of State Transport.

40 Ibid.

41 Andres Cala, "EU Rethinking Biofuels Usage," *Energy Tribune*, June 12, 2008. http://www.energytribune.com/articles.cfm?aid=920.

42 EurActiv Website, December 2, 2008. http://www.euractiv.com/en/transport/eu-lawmakers-split-biofuels/article-177398.

43 Gretchen Gordon, "The Global Free Market in Biofuels," *Development* 51 (2008), 481–487.

44 Danny Bradbury, "Texas labels biofuels targets 'bad public policy'," Business Green Website, August 11, 2008. http://www.businessgreen.com/business-green/news/2223632/texas-labels-biofuel-targets.

45 Eric Holt-Gimenez, "The Biofuels Myths," Food First Website, July 10, 2007. http://www.foodfirst.org/en/node/1716.

46 "Study: Ethanol production consumes six units of energy to produce just one," Science Daily Website, April 1, 2005. http://www.sciencedaily.com/releases/2005/03/050329132436.htm.

الفصل السابع

Chapter 7 Resistance and the Road to the Future

1 Interview with brother of Jeon Tae-Il, Seoul, May 20, 1988.

2 "Korean Peasant League," http://ijunnong.net/en/article/index.php?pl=2.

3 José Bové, "A Farmers' International?" *New Left Review* 12 (November–December 2001). http://www.newleftreview.org/A2358.

4 Brenda Baletti, Tamara Johnson, and Wendy Wolford, "Late Mobilization: Transnational Peasant Networks and Grassroots Organizing in Brazil and South Africa," *Journal of Agrarian Change*, vol. 8, nos. 2 and 3 (April and July 2008), pp. 295–298.

5 João Pedro Stédile, "Landless Battalions: The Sem Terra Movement of Brazil," *New Left Review*. 15 (May–June 2002), p. 99.

6 Ibid.
7 Ibid., p. 100.
8 Ibid., p. 99.
9 Ibid.
10 Raj Patel, *Stuffed and Starved: Markets, Power, and the Hidden Battle for the World Food System* (London: Portobello Books, 2007), p. 211.
11 João Pedro Stédile, "The Class Struggles in Brazil: The Perspective of the MST," in Leo Panitch and Colin Leys, eds., *Socialist Register 2008* (London: Merlin Press, 2007), p. 280.
12 Isabella Kenfield, "Landless Rural Workers Confront Brazil's Lula," CENSA, June 18, 2007. http://www.tni.org/detail_page.phtml?act_id=17001.
13 Ibid.
14 Monica Dias Martins, "Learning to Participate: The MST Experience in Brazil," in Peter Rosset, Raj Patel, and Michael Courville, *Promised Land: Competing Visions of Agrarian Reform* (Oakland: Food First, 2006), p. 276.
15 Annette Desmarais, *La Via Campesina: Globalization and the Power of Peasants* (London: Pluto Press, 2007), pp. 92–103.
16 Paul Nicholson, "Via Campesina: Responding to Global Systemic Crisis," interview in *Development*, vol. 51, no. 4 (2008), p. 457.
17 Cited in Saturnino Borras Jr., Marc Edelman, and Cristobal Kay, "Transnational Agrarian Movements: Origins and Politics, Campaigns and Impacts," *Journal of Agrarian Change*, vol. 8, nos. 2 and 3, (April and July 2008), p. 172.
18 Saturnino Borras, "La Via Campesina and the Global Campaign for Agrarian Reform," *Journal of Agrarian Change*, vol. 8, nos. 2 and 3 (April and July 2008), p. 274.
19 Ibid., p. 273.
20 Edward Goldsmith, "The Last Word: Family, Community, Democracy," in Jerry Mander and Edward Goldsmith, eds., *The Case Against the Global Economy* (San Francisco: Sierra Club, 1996), p. 313.
21 Ibid., p. 275.
22 Desmarais, *La Via Campesina*, p. 132.
23 Quoted in "Cakes and Caviar: The Dunkel Draft and Third World Agriculture," *Ecologist*, vol. 23, no. 6 (November–December 1993), p. 220.
24 Via Campesina, "Food Sovereignty and International Trade," Position paper approved at the Third International Conference of the Via Campesina, Bangalore, India, October 3–6, 2000. Cited in Desmarais, p. 34.
25 Quoted in Desmarais, *La Via Campesina*.

26 José Bové, "A Farmers' International?"
27 Peter Rosset, quoted in Philip McMichael, "Food Sovereignty in Movement: The Challenge to Neo-Liberal Globalization," draft, Cornell University, 2008.
28 Philip McMichael, "Food Sovereignty in Movement: The Challenge to Neo-Liberal Globalization."
29 Desmarais, *La Via Campesina*, p. 38.
30 Ibid., pp. 38–39.
31 Henry Bernstein, "Agrarian Questions from Transition to Globalization," in A. Haroon Akram-Lodhi and Cristobal Kay, eds., *Peasants and Globalization* (New York: Routledge, 2009), p. 255.
32 Miguel Altieri and Clara Nicholls, "Scaling up Agroecological Approaches for Food Sovereignty in Latin America," *Development*, vol. 51, no. 4 (December 2008), p. 474.
33 Daniel Imhoff, "Community Supported Agriculture," in Mander and Goldsmith, *The Case Against the Global Economy*, pp. 425–426.
34 Ibid., p. 426.
35 Tony Weis, *The Global Food Economy: The Battle for the Future of Farming* (London: Zed, 2007), p. 167.
36 Jan Douwe van der Ploeg, *The New Peasantries: Struggles for Autonomy and Sustainability in an Era of Globalization* (London: Earthscan, 2008), pp. 46–47.
37 Van der Ploeg, *The New Peasantries*, pp. 114–115.
38 Ibid., p. 172.
39 Weis, *The Global Food Ecomony*, p. 170
40 Ibid.
41 Altieri and Nichols, "Scaling up Agroecological Approaches," pp. 476–477.
42 Miguel Altieri, "Ecological Impacts of Industrial Agriculture and the Possibilities for Truly Sustainable Farming," in Fred Magdoff, John Bellamy Foster, and Frederick Buttel, eds., *Hungry for Profits* (New York: Monthly Review Press, 2000), p. 89.
43 "The Battle for the Soul of the Organic Movement," *Briefing Room*, CNN, October 9, 2006; http://edition.cnn.com/2006/WORLD/europe/10/09/tbr.organic/.
44 See Borras, "La Vin Campesina," p. 260.
45 See Walden Bello, *Deglobalization: Ideas for a New World Economy* (London: Zed, 2004), pp. 112–114.
46 Van der Ploeg, *The New Peasantries*, p. 37.

المؤلف فى سطور:

والدن بيللو

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الفلبين.

- مؤسس معهد دراسات جنوب العالم، وموقع نظرة على الجنوب Focusweb.org.

- رئيس الحملة الدولية لإلغاء الديون.

- عضو اللجنة الدولية للمنتدى الاجتماعى العالمى.

- اختارته الجمعية الدولية للدراسات أبرز علماء الاجتماع فى العالم عام ٢٠٠٨م.

- له العديد من الكتب والدراسات والأبحاث والتحليلات السياسية عن أزمات النظام الرأسمالى العالمى، وأزمة الغذاء، والأزمة المالية، ورؤية نقدية لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين. وعن الحرب الأمريكية فى أفغانستان والعراق. وتنشر مقالاته وأبحاثه بانتظام على موقع Znet.org.

المترجم فى سطور:

خالد الفيشاوى

- من مواليد القاهرة ١٩٥٦م.

- بكالوريوس إعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٨٣م. له العديد من الأبحاث والمقالات فى عدد من المجلات المصرية والعربية منها: الأهالى/ البديل/ السفير اللبنانية/ العربى/ المنار/ شئون عربية/ المستقبل العربى/ المحيط الثقافى/ البيان/ الخليج.

ترجم:

- "بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة" (المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٣م).
- "مناهضو العولمة فى حرب تحرير العراق" (مكتبة مصر المحروسة٢٠٠٤م).
- " أحوال الصين " (دار الثقافة الجديدة ٢٠٠٨ م).
- " المنتدى الاجتماعى العالمى - التمويل والاحتواء ".(تحت الطبع)
- " حوارات مع قيادات الحركات العالمية المناهضة للعولمة. (تحت الطبع)

التصحيح اللغوى : أيمن صابر
الإشراف الفنى : حسن كامل